# مذكرات سياسية 3 – الزعيم أزهري

**دلالات وانعكاسات: ماذا تُحقق زيارة "البرهان" لمصر؟**

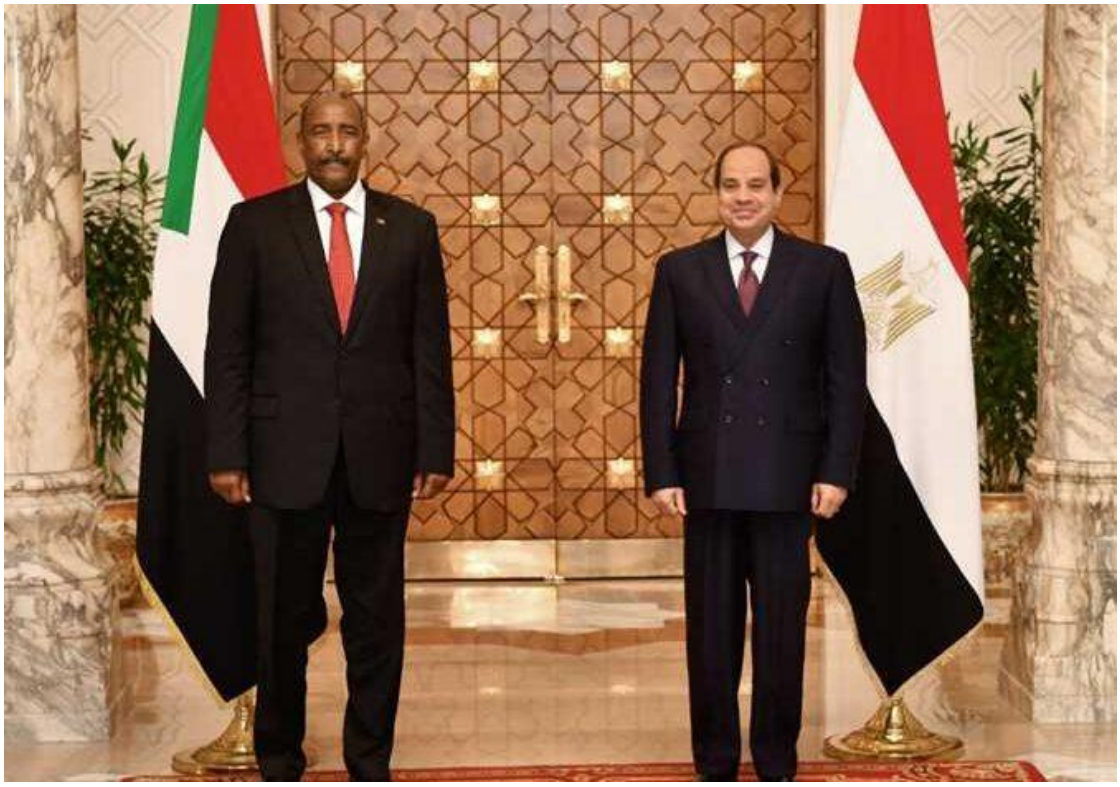

في 29 أغسطس 2023، توجه رئيس مجلس السيادة السوداني "عبد الفتاح البرهان" إلى مصر، في زيارة هي الأولى من نوعها للبرهان خارج بلاده منذ اندلاع الأزمة السودانية في 15 أبريل الماضي بين الجيش بقيادته وقوات الدعم السريع بقيادة "محمد حمدان دقلو".
وخلال لقائهما بمدينة العلمين الجديدة الواقعة بالساحل الشمالي لمصر ناقش الرئيس "عبدالفتاح السيسي"، والبرهان تطورات الأوضاع في السودان، وسبل وقف إطلاق النار وإنهاء الأزمة، والسماح بتنفيذ عمليات الإغاثة الإنسانية، وبحث سُبل تعزيز العلاقات بين البلدين ودعمها وتطويرها بما يخدم شعبي مصر والسودان، بالإضافة إلي القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ويرجع اختيار البرهان لمصر في أول زيارة خارجية، إلي العلاقات القوية بين البلدين وثقة القيادة السودانية في دعم مصر الدائم للسودان في أزماته.

**وفي ضوء ما سبق**، يحاول هذا التحليل التطرق لتحديد دلالات وانعكاسات زيارة البرهان لمصر في ظل الأوضاع التي تشهدها السودان.

**دلالات هامة:**

تعددت الأقوال حول زيارة قائد الجيش السوداني "عبد الفتاح البرهان" لمصر التي استغرقت يومًا واحدًا، بلقائه مع الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، حيث تشير هذه الزيارة لعدد من الدلالات الهامة، **تمثلت في الآتي:**

**(*)الوساطة المصرية :**تعد زيارة البرهان محاولة ما لتوسط مصر للتنسيق والتواصل مع أطراف إقليمية ودولية، لبحث سبل إنهاء الحرب وبدء حوار سياسي بين طرفي الصراع في السودان، مما قد يساعد علي إيجاد حلول لإنهاء الحرب، ويعني ذلك زيارات خارجية أخري للبرهان لبعض دول الإقليم ودول الجوار.

وجدير بالذكر، استضافة مصر لقمة دول جوار السودان في يوليو الماضي، وهو ما يؤكد جهود مصر الدائمة للوساطة لحل الأزمة بكل الوسائل المتاحة، ومن جانبه أكد البرهان في كلمة له عقب اللقاء، أن الجيش السوداني لا يسعى للاستمرار في الحكم، وإنما إجراء انتخابات حرة ونزيهة على أن يختار الشعب السوداني من سيحكمه.

**(*)حماية ومساعدة الشعب السوداني :**تضمن اللقاء التشاور حول الجهود الرامية لتسوية الأزمة في حدود وحدة وتماسك السودان وحماية مصالح شعبه، فضلاً عن مناقشة سبل التعاون والتنسيق لدعم الشعب السوداني، من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية.

**(*)دعم مصر الدائم لأمن واستقرار السودان :**أكد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" على دعم مصر الثابت بالوقوف إلى جانب السودان، من خلال دعم أمنه واستقراره ووحدة وسلامة أراضيه ودعم وتعزيز العلاقات الثنائية المشتركة بين البلدين، ومن جانبه أشاد البرهان بالمساندة المصرية الصادقة والواضحة للحفاظ على سلامة واستقرار السودان في ظل الأزمة التي يمر بها علي مدار نحو خمسة أشهر، وذلك من خلال استضافة مصر لقمة دول الجوار أو مباحثاتها مع الأطراف الدولية والإقليمية لإيجاد تسوية للأزمة.

**(*)مناقشة عدد من القضايا الهامة :**دارت مناقشات هامة بين الرئيس "عبد الفتاح السيسي" والفريق أول "عبد الفتاح البرهان" حول بعض القضايا التي تركز على تحقيق مصالح الشعب السوداني في ظل الأزمة الراهنة، ووفقًا لتصريحات وزير الخارجية السوداني "علي الصادق"، تناولت المباحثات قضية المدارس السودانية في مصر، نظرًا لاقتراب العام الدراسي الجديد، إضافة إلى مناقشة أزمة التكدس الواقع عل المعابر البرية بين البلدين، وما يسببه من أضرار على حركة المواطنين والبضائع وحركة الصادرات والواردات بين القاهرة والخرطوم، وتسيير رحلات جوية بين القاهرة وبورتسودان.

**وعليه**، أكدت زيارة البرهان، الترابط بين مصر والسودان، حيث تعد القاهرة طرفًا فعليًا في عملية إنهاء الأزمة السودانية والحلولة دون انزلاقها لحرب أهلية، وكان ذلك واضحًا في تحركات مصر وتحديدًا بعد قمة دول جوار السودان التي دعت لها مصر، بالإضافة إلى التنسيق المصري-الأمريكي لبحث تطورات ملف السودان، ويؤكد ذلك دور مصر الكبير في التواصل بين القيادة السودانية والأطرف الدولية من أجل إيجاد حلول لإنهاء الحرب.
ومن المرجح أن يكون لمصر دور في محاولة التقريب بين طرفي الأزمة، من خلال الصلات القوية بين مصر والسودان، وربما سوف تشهد الأيام المقبلة تحرك مصري تجاه القوي الدولية والإقليمية لبحث طرق محتملة لإحلال السلام في السودان.

كما تؤكد أيضًا زيارة البرهان علي عودة انفتاح السودان على العالم لتعزيز وضعه الإقليمي والدولي، بعد الحرب التي دمرت العاصمة وتسببت في مقتل آلالاف الأشخاص وشردت الملايين، وأحدثت دمارًا وانتهاكات واسعة.

**والجدير بالذكر**، أن الجهود تزايدت تجاه الملف السوداني منذ انعقاد "مؤتمر دول الجوار" في مصر، وتشكيل لجنة وزارية لبحث تطورات الأزمة السودانية مع القوي الدولية والإقليمية، بالإضافة إلي التنسيق الأمريكي المصري الأخير في ملف السودان، وأيضاً دور السعودية بالتعاون مع واشنطن في عقد عدة اجتماعات ومباحثات في مدينة جدة السعودية بهدف إنهاء الصراع، وجاءت زيارات البرهان للتأكيد علي أهمية التوصل إلي الخطوات الأولي لإنهاء الحرب القائمة.

**انعكاسات إيجابية:**

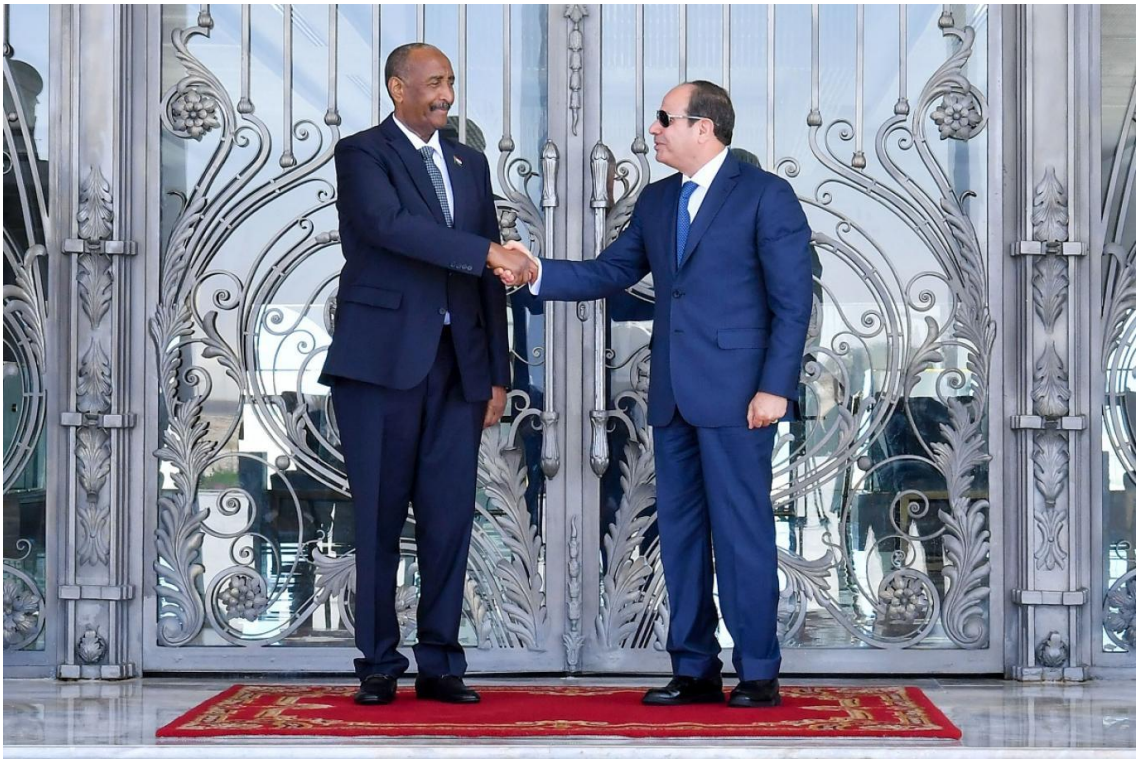

بعد رصد ومتابعة أهم الدلالات في الزيارة التي أجراها رئيس مجلس السيادة السوداني مع الرئيس المصري "عبدالفتاح السيسي"، نتج عن تلك الزيارة العديد من الانعكاسات الإيجابية، **كالتالي:**

**(-)تسيير الرحلات الجوية بين القاهرة وبورتسودان :**بعد زيارة البرهان لمصر، أعلنت الشركة الوطنية "مصر للطيران" في 30 أغسطس الماضي عن بدء رحلاتها الجوية المباشرة من مدينة القاهرة إلي مدينة بورتسودان الواقعة شمال شرق دولة السودان، بداية من أول سبتمبر 2023، وبواقع رحلة واحدة يومياً، وجدير بالذكر أن الشركة الوطنية مصر للطيران قد علقت رحلاتها الجوية إلي العاصمة السودانية الخرطوم في أبريل الماضي منذ اندلاع الأزمة، ويأتي هذا القرار استجابة للمطالب السودانية لمعالجة أضرار التكدس الواقع على المعابر بين البلدين.

**(-)الاتفاق علي زيادة سعة المعابر وتوفير الاحتياجات العاجلة للسودان :**شهدت الزيارة بين رئيس مجلس السيادة السوداني "البرهان" والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، خلال محادثاتهما في العلمين الاتفاق علي ضرورة تسريع العمل بالمعابر البرية بين البلدين، إضافة إلي زيادة سعتها، نظراً للتكدس التي تشهده المعابر بين البلدين في زيادة استخدامها من قبل أعداد كبيرة من السودانيين، وكشف عن الاتفاق القائم بأعمال السفارة السودانية بالقاهرة "محمد عبد الله التوم"، ويأتي هذا القرار من أجل دعم وتطوير التعاون بين البلدين في العديد من المجالات ومنها، تسهيل حركة رجال الأعمال بين مصر والسودان بغرض دعم وتنشيط حركة التجارة؛ لتطوير سُبل التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، إضافة إلى توفير العديد من السلع والاحتياجات العاجلة للسودان في ظل الأزمة التي يمر بها.

**(*)البدء في تشكيل "حكومة تصريف أعمال سودانية :"**بعد زيارة البرهان لمصر من المتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة تشكيل حكومة تصريف أعمال في "بورتسودان" تعمل بفاعلية، خاصة أن الولايات الآمنة تحتاج إلى مؤسسات مدنية تعمل على تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد.

وعليه، ترى الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة "ياسر عرمان"، أن عزم البرهان على تشكيل حكومة في بورتسودان من الممكن أن يعمق الانقسامات الوطنية، إضافة إلى تعميق تبعية مؤسسات الدولة والقوات المسلحة برموز النظام السابق في عهد "عمر البشير"، لذا تقترح الحركة على البرهان بأن يقوم بإجراء مشاورات واسعة مع كل القوى الوطنية والديمقراطية، والعمل على التوصل لحلول مع الأطراف الدولية والإقليمية لحل الأزمة.

**من مجمل ما سبق،** يمكن القول إن زيارة رئيس مجلس السيادة السوداني للعلمين توضح أهمية مصر بالنسبة للسودان، وحرصه على توضيح موقف الجيش السوداني للأطراف الداعمة لوحدة وبقاء الدولة السودانية وتحديدًا للقيادة المصرية قبل أي أطراف إقليمية أو دولية، خاصة وأن مصر تعتبر من أكثر الدول تأثرًا بما يجري في السودان، كما تعد مصر دولة ذات ثقل إقليمي ودولي يمكنها من التوسط لفتح الأبواب المغلقة في وجه السودان، إضافة إلى قدرتها على إقناع طرفي الأزمة والقوى المعنية بضرورة إيجاد تسوية سياسية

للأزمة الحالية، واستئناف مسار انتقالي يضمن نقل السلطة إلى حكومة منتخبة بعقد انتخابات حرة نزيهة وأن يختار الشعب السوداني من سيحكمه.
ومن المتوقع أن تبدأ "مرحلة جديدة" في السودان، تشهد إجراء زيارات إقليمية ودولية قادمة، بهدف إنهاء هذا الصراع، فقد تشهد الأيام المقبلة زيارة خارجية ثانية لقائد الجيش السوداني عبدالفتاح البرهان، إلى جوبا عاصمة جنوب السودان، فضلًا عن أنباء زيارته المحتملة إلي المملكة العربية السعودية، للتشاور حول تطورات الأوضاع السودانية، والحصول على الدعم خلال المرحلة المقبلة لمواجهة التحديات التي تواجه السودان وأمنه وسلامة أراضيه، مما يشير إلى رغبة البرهان في تأكيد الانتصار (المؤجل) للجيش في معركة بقاء السودان واستمرار مؤسساته الوطنية ورفض أي مبادرة أو حل لا يتضمن تلك المحددات أو يعيدها لصيغة انتقالية غير توافقية ولا تضمن بنود محددة لدمج المسلحين في الجيش السوداني.

”يونيتامس”.. “المبعوث الاممي” بين محددات الدور وموقف الأطراف السودانية

شيماء البكش

شيماء البكش

تم النشر بتاريخ 2023/05/12

وقت القراءة: 12 دقيقة

مشاركة

تم تعيين ” فولكر بيرتس” ممثلًا خاصًا للسودان ورئيسًا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان “يونيتامس” في السابع من يناير 2021. وخلال الفترة من 2015 حتى 2018 سبق له أن تولى منصب المستشار الأول للمبعوث الخاص للأمين العام لسوريا، كما ظل يشغل منصب مدير المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية في برلين خلال الفترة من 2005 حتى 2020. كما عمل أستاذاً مساعداً للعلاقات الدولية في جامعة هومبولت في برلين من 2007 إلى 2019.

خلفيات تشكيل البعثة الأممية ” يونيتامس”

جاء تشكيل البعثة الأممية بعد مطالب رئيس الوزراء الانتقالي “عبد الله حمدوك” بتشكيل بعثة لدعم التحول الديمقراطي. وقد شهد قدوم البعثة حالة من الجدل في الآراء بين من رأى في وجودها ضرورة لدعم متطلبات التحول الديمقراطي ومن رفض وجودها رفضًا مطلقًا باعتبارها تعبيرًا عن استمرار الهيمنة الدولية، وفريق ثالث رأى وجودها بشروط على نحوٍ يحقق المصلحة في دعم التحول الديمقراطي وتعزيز انخراط السودان في المجتمع الدولي .

وقد جاء تشكيل هذه البعثة بعد انتهاء تفويض البعثة الأممية السابقة ” يوناميد” التي استمر عملها في السودان منذ عام 2007 حتى 2020 وفقًا للفصل السابع وكان مقر عملها في دارفور. وبدأت البعثة في الخفض التدريجي لهيكلها بداية من 2017 حتى بدأت مرحلة

الانتقال السياسي والتي أعيد معها النظر في مسألة الانخراط الأممي في السودان والتحول من حفظ السلام إلى دعم وبناء السلام .

حيث طالبت الحكومة السودانية في فبراير 2020 من الأمم المتحدة تشكيل البعثة الجديدة وفقًا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، لدعم بناء السلام والانتقال الديمقراطي " يوناتيمس" بدلًا من التي كانت قائمة على الفصل السابع لحفظ السلام في دارفور. وتحددت أولويات البعثة في دعم مفاوضات السلام الجارية، والتنمية، وتعبئة الدعم الدولي للاقتصاد السوداني، والمساهمة في الانتقال من مرحلة العون الإنساني إلى دعم برامج التنمية المستدامة، وعودة اللاجئين، والانتقال الديمقراطي بالبلاد، والانتقال بمهام البعثة من حفظ السلام إلى دعم السلام، والمساعدة في تعزيز ما تحقق من مكاسب في دارفور في السنوات الماضية، وتوفير الدعم لعمليات الإحصاء السكاني والتمهيد للانتخابات. وقد استمرت البعثة ذات الطابع الأمني في دارفور حتى نهاية 2020 بجانب البعثة الجديدة ذات الطابع السياسي التي تحدد لها الأول من يناير 2021 كبداية لعملها.

الولاية القانونية ومحددات الدور

تبنى مجلس الأمن الدولي في 3 يونيو 2020 القرار رقم 2524 والذي بموجبه أنشأت بعثة الأمم المتحدة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان (يونيتامس)؛ وهي بعثةٌ سياسية تختصُ بتقديم الدعم للسودان خلال انتقاله السياسي لحكم ديمقراطي، ولمدة 12 شهراً بشكل مبدئي. وفي الثالث من يونيو 2021 تبنى مجلس الأمن القرار رقم 2579 في 2021 والذي يقضي بتمديد تفويض يونيتامس لمدة 12 شهراً اضافياً حتو 3 يونيو 2022. وفي الثالث من يونيو 2022 جدد مجلس الأمن الدولي مرةً أخرى تفويض البعثة لعام آخرا حتى الثالث من يونيو ٢٠٢٣ وفقاً للقرار الذي يحمل رقم 2636 لعام 2022. ووفقًا للتفويض القانوني وجب على البعثة تقديم الدعم للسودان من خلال المبادرات التنموية والسياسية الهادفة لبناء السلام وتنفيذ خطة وطنية لحماية المدنيين، والمساعدة في تحقيق أهداف الوثيقة الدستورية الموقعة في أغسطس 2019. وتمثلت الأهداف الاستراتيجية للبعثة بما يتماشى مع تحقيق مبادئ الوثيقة الدستورية في الآتي:

دعم الاستقرار السياسي.

الدعم في صياغة الدستور والانتخابات والتعداد السكاني.

دعم الإصلاحات المؤسسية وتعزيز وحماية حقوق الانسان.

دعم التوصل الى عملية سلام شاملة.

دعم تنفيذ اتفاقية السلام.

الدعم في تعزيز البيئة الحمائية وعلى وجه الخصوص في مناطق النزاع وتلك التي شهدت نزاعات سابقاً.

الدعم في تحقيق التعايش السلمي والمصالحة بين المجتمعات.

الدعم في مضمار توفير العون الدولي وفي الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

دعمُ انشاء هيكلية وطنية للتخطيط التنموي وفاعلية المساعدات.

الدعمُ في انجاز عملية سلام شاملة.

كما تم تكليف البعثة بعدد من المهام الإجرائية تمثلت في:

المساعدة في الانتقال السياسي والتقدم باتجاه حكم ديمقراطي وتعزيز وحماية حقوق الانسان واستدامة السلام.

دعمُ مسارات السلام وتنفيذ اتفاقيات السلام المستقبلية.

تقديم العون لبناء السلام وحماية المدنيين وسيادة القانون، وعلى وجه الخصوص في دارفور وفي المنطقتين (جنوب كردفان والنيل الأزرق).

دعمُ إتاحة المساعدات الاقتصادية والتنموية، وتنسيق المساعدات الإنسانية من خلال ضمان نهج تكاملي لوكالات الأمم المتحدة وبرامج التمويل؛ ومن خلال التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وبما يستجيبُ لجميع أهداف التنمية المستدامة.

مواقف الأطراف السودانية من البعثة الأممية

تباينت مواقف الأطراف حول مدى الموافقة على تشكيل واستقبال البعثة الأممية من عدمة، وتنوعت الآراء ما بين القبول والرفض والمواقفة المشروطة على النحو التالي :

الاتجاه المؤيد للبعثة

انطلقت الآراء في هذا الاتجاه من ضرورة وجود بعثة أممية تقدم الدعم الفني في ظل حالة الضعف التي تعاني منها كافة المؤسسات السودانية. ووفرت الاشتباكات القبلية في دارفور وغيرها من مناطق السودان حجة قوية لأنصار هذا الاتجاه، يستدلون بها على حتمية وجود تلك البعثة، نظرًا لحاجة السودان لوحدات أمنية قادرة على بسط السيطرة في مناطق النزاعات والتوتر. واقترح الخبراء الداعمون لهذا الرأي الاستمرار في وجود وحدات شرطة مشكلة من قوات حفظ السلام والدعم السريع في المناطق الساخنة في دارفور، حتى في إطار بعثة أوسع لدعم الانتقال السياسي .

الاتجاه الرافض للبعثة

انطلقت العديد من الآراء السودانية، الرافضة رافضًا قاطعًا لاستقدام أو التجديد لبعثة أممية، من فرضية أن وجود قوات أممية ينقل إليها صلاحيات اتخاذ القرار؛ سواء كانت سياسية أم أمنية، بما يعد انتهاكًا صارخًا للسيادة السودانية. ويذهب أنصار هذا الرأي إلى ضرورة رفض القوات المسلحة لوجود البعثة الأممية، وضرورة أن تتحمل الحكومة الانتقالية مسئوليتها بنفسها، وتلبي تطلعات السودانيين وفقًا لمبادئ الثورة. وينتقد هذا الاتجاه تنازل السودان طواعية عن جزء من سيادته؛ إذ يرون أنه رغم صدور القرار الجديد وفقًا للفصل السادس وليس السابع، إلا أنه اشتمل على الكثير من المقررات، التي تقيد السودان في قضايا داخلية على قدر من الحساسية مثل الدستور وعملية السلام والانتخابات.

الاتجاه الموافق بشروط

هناك اتجاه ثالث توسط الرأيين؛ يرى ضرورة وضع سقف للبعثة السياسية المرتقبة، تخضع بعدها للمتابعة والتقييم، ليرتهن التجديد بأدائها. كما يرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة التوافق بين مجلسي السيادة والوزراء على شروط وضوابط عمل البعثة، بما يحفظ السلم والأمن، وسيادة السودان في الوقت ذاته. ويتعلل أنصار هذا الاتجاه أيضًا بأنه لا تزال التصورات غير واضحة بشأن التعامل مع قضايا الأمن عقب انسحاب اليوناميد، ما يجعل انسحابها في الوقت الراهن يتسبب في فراغ أمني لا يمكن سدّه. ومن ثم يرون وجود ضرورة ملحّة لاستمرار سريان قرارات الفصل السابع بالنظر لخطورة الوضع في دارفور، لارتباطه بحماية المواطنين، في وقت لا يزال ملايين الناس في معسكرات اللجوء والنزوح غير قادرين على العودة لمناطقهم الأصلية بسبب انعدام الأمن والاعتداءات المتكررة.

مواقف البعثة الأممية من الانتقال السياسي في السودان

وفقًا للتفويض المنشئ للبعثة، تعين عليها أن تقوم بعدد من الأدوار منها تقديم الدعم للعملية السياسية من خلال مكتبها لدعم التحول السياسي، إضافة إلى الأدوار المرتبطة بدعم السلام ودعم حماية المدنيين والتنسيق الإنمائي، وأخيرًا تقديم الدعم الاستشاري للشرطة ودعم العملية الانتخابية. لكن اقتصر دور البعثة منذ قدومها على تقديم الدعم للعملية السياسية، من خلال صياغة مواقفها بشأن طبيعة التسوية السياسية ومستقبل النظام السياسي، والتي جاء أدواؤها فيها محدود ولم يتبلور بشكل أساسي إلا بعد فضّ الشراكة بين المكونين المدني والعسكري وفق إجراءات 25 أكتوبر 2021؛ إذ تبلورت من بعدها جهود البعثة للتوسط بين الطرفين لاستئناف الحوار وإعادة صياغة صيغة توافقية للحكم بينهما مرة أخرى .

ففي أعقاب تلك الأزمة توترت العلاقة بين المكون العسكري والبعثة، مما أدى إلى خروج مظاهرات مؤيدة للمكون العسكري، نددت بدور المبعوث الأممي، وخرجت حملات شعبية للمطالبة بطرد بيرتس تحت ذريعة تدخله في الشؤون الداخلية، إذ سمح للتجمع الغاضب بالوصول إلى مباني البعثة دونما اعتراض من قوات الأمن.

وبعدها بدأ رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان في التصريح جهرا بأن مبعوث الأمين العام لا يظهر الحياد ويميل إلى أحد الأطراف -في إشارة إلى قوى الحرية والتغيير، كما تحدث عن انصراف بيرتس عن مهامه والانشغال بالمبادرة السياسية، فيما كان عليه متابعة تنفيذ اتفاق السلام والتحضير للانتخابات وغيرها من المهام.

وفي إبريل 2022، قال البرهان أنه لن يتردد في طرد المبعوث الأممي من البلاد، معبرًا خلال لقائه بفولكر بيرتس عن استيائه من التقرير المقدم لمجلس الأمن لأنه لم يذكر المؤشرات الإيجابية على الأرض وفقا لتصريح من مجلس السيادة وقتها. خلال تلك الفترة من التوتر تجنب المبعوث الأممي الدخول في معارك كلامية مع الحكومة السودانية واكتفى بالصمت والتزم بالجوانب الفنية خلال عرضه تقرير حالة السودان أمام مجلس الأمن دون الإشارة إلى الخلافات السياسية .

ومع تأزم الوضع السياسي في السودان، قادت البعثة الأممية جهود الوساطة بهدف استعادة المسار السياسي، إذ أطلقت البعثة بمفردها مبادرة للتوسط بين المكون المدني والعسكري في يناير 2022، لكن تمت مقاومة جهودها، مما أدى إلى إدخال الاتحاد الإفريقي ومنظمة

الإيجاد معها في شراكة لقيادة هذا الدور من خلال ما عرف بالآلية الثلاثية التي تشكلت في مارس 2022 .

وفشلت محاولات الآلية الثلاثية للوساطة بين الأطراف المختلفة، بما في ذلك محاولة أول لقاء يجمع بين المدنيين والعسكريين في يونيو 2020 برعاية السفير السعودي في السودان. وظلت الآلية السياسية حاضرة في المشهد السوداني، عبر اللقاءات التي أجراها رئيس البعثة الأممية "فولكر بيرتس" مع أغلب القوى السياسية على الساحة. وفي النهاية دعمت الآلية الثلاثية لمبادرة نقابة المحامين التي أطلقت مشروعًا للدستور الانتقالي ضمن مبادرات عديدة أطلقتها العديد من القوى السياسية على مدار العام الماضي سعيًا لحل الأزمة واستئناف المسار الديمقراطي. وأسست هذه المبادرة في النهاية وبجهود من الآلية الثلاثية لاستدعاء المكون العسكري للتوقيع مع قوى الحرية والتغيير على الاتفاق الإطاري في 5 ديسمبر 2022 مستبعدين الكتلة الديمقراطية من الاتفاق .

ومع انطلاق العملية السياسية النهائية في يناير 2023، بعقد عدد من الورش لمناقشة القضايا العالقة والخلافية بين طرفي الاتفاق الإطاري، وبرعاية الآلية الثلاثية والرباعية، ثارت الخلافات بين القوات المسلحة والدعم السريع التي أدت في النهاية إلى المواجهة المسلحة بين الطرفين.

# غياب الحسم.. الصراع السوداني في شهره السابع

صلاح خليل

صلاح خليل

تم النشر بتاريخ 2023/11/10

مشاركة

رغم دخول الحرب بين الجيش السوداني ومليشيا الدعم السريع في السودان شهرها السابع، يظل من الواضح أن ساعات الحسم لم تقترب بعد، بل امتدت المعارك العسكرية إلى خمس ولايات هي: الخرطوم، الجزيرة، كردفان، ولايتي غرب، جنوب دارفور. وتشير تطورات العمليات العسكرية إلى أن قوات الدعم السريع قد فتحت جبهات قتال عديدة بهدف توسيع نطاق المواجهة وإرهاق الجيش وتشتيت جهوده على أكثر من محور للمواجهة، وهو ما يقطع الطريق على تركيز وتجميع القوات وحسم الصراع في الخرطوم، التي تعتبر المهمة الرئيسية للمعارك الجارية خلال هذه المرحلة. ويحاول هذا التقرير أن يلقي الضوء على خارطة الصراع الراهنة، والوضع الميداني في ساحات المواجهة، وتداعيات ذلك وأسباب عدم الحسم.

تبدو هذه الأهمية في ظل المواجهات العسكرية تتزايد في مدنها الثلاثة، أم درمان والخرطوم والخرطوم البحري، حيث شهدت غارات جوية وقصف مدفعي ومعارك ضارية بين طرفي الصراع، وتمكن الطيران المسير التابع للجيش من تدمير مرتكزات للدعم السريع في مناطق جبل أولياء والعيلفون جنوب الخرطوم، بالإضافة لاستخدام الأسلحة الخفيفة والثقيلة وطائرات حربية. وتستمر العمليات العسكرية في العاصمة الخرطوم، حيث اشتدت وتيرة القتال بين طرفي الصراع في عدد من المناطق بعد أن نفذت المسيرات قصف مرتكزات للمليشيا في شرق النيل، وفي حي جبرة المتاخم وحدة سلاح المدرعات في جنوب الخرطوم، وأيضًا من أكثر المناطق سكنًا إلى منتسبي المليشيا منذ تأسيسها، بالإضافة إلى مناطق الرياض وبري والمنشية والطائف في شرق العاصمة .

واستهدف سلاح الجو من طلعاته المكثفة في مواقع الدعم السريع في المدينة الرياضية وأرض المعسكرات بمدنية سوبا شرق الخرطوم. فضلًا عن استهداف الطيران بالقنابل

مرتكزات للدعم السريع في أحياء أركويت والسوق المركزي. حيث تدور اشتباكات عنيفة بالأسلحة الثقيلة، تتزامن مع اشتباكات مماثلة في مناطق متفرقة. واستهدف الجيش أيضًا مواقع وتمركزات الدعم السريع في جنوب وغرب أم درمان، خاصة المناطق الشمالية لضاحية الثورة.

كما قامت قوات الدعم السريع، بهجوم موازٍ على مواقع شمال مدينة الخرطوم بحري، مستهدفة مخزنًا للعتاد الحربي للجيش على مقربة من قاعدة وادي سيدنا العسكرية، بالإضافة إلى إطلاق عدد من القذائف على مقر سلاح المهندسين، فيما رد الجيش بقصف مدفعي على مواقع في منطقة حي المربعات جنوب مدينة أم درمان، حيث تستخدمه المليشيا كموقع لتنفيذ بعض الهجمات على سلاح المهندسين من داخل الأحياء السكنية .

وبعد فشل تصعيد الهجوم من جانب الدعم السريع في تغيير الواقع على الأرض، فضلًا عن تكبدها خسائر كبيرة في العتاد والقوات، لجأت قوات الدعم السريع إلى الانسحاب إلى ولاية الجزيرة الحدودية مع ولاية الخرطوم، في المناطق الريفية شرقًا، والمناطق الشمالية الغربية للولاية، حيث تتمركز في مناطق المسيد والثورة، ولكن سرعان ما تم إرسال تعزيزات عسكرية كبيرة من الجيش السوداني، لتلك المناطق، وتم تطهير مشروع الجزيرة من أي تمركزات لقوات الدعم السريع. كما قام الجيش بعمل دوريات تمشيط ومسح حدودي بين ولايتي الخرطوم والجزيرة.

وفي غرب البلاد، شهدت ولاية جنوب دارفور استمرار القتال في مدنية نيالا عاصمة الولاية، حيث يحاول الدعم السريع السيطرة على المدينة، بهدف إيجاد فرصة للعودة مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات، بحصولها على ورقة ضغط قوية تجعلها إلى حد ما تحصل على بعض المكاسب في جولات المفاوضات القادمة، خاصة بعد فشلها في السيطرة على الخرطوم أو إحراز مكاسب استراتيجية في المناطق الجديدة التي تمددت إليها المواجهات جنوب وشرق العاصمة.

أما في ولاية شمال كردفان، فقد شنت قوات الدعم السريع هجمات متفرقة على مدينة الأبيض، بهدف محاصرة عاصمة المدنية وذلك منذ ثلاثة أشهر، ولكن جميع محاولاتها باءت بالفشل حيث تصدى الجيش السوداني لتلك المحاولات وكبد المليشيا العديد من الخسائر. كما اندلعت اشتباكات ومواجهات عنيفة في مدينة الدلنج بولاية جنوب كردفان بين الجيش السوداني من جهة، والحركة الشعبية قطاع الشمال عبد العزيز الحلو من جهة

أخرى، حيث تحاول الحركة الشعبية توسيع نطاق سيطرتها في ظل الوضع الأمني المضطرب القائم. ويعتبر هذا الهجوم الثاني للحركة الشعبية قطاع الشمال على هذه المدنية في غضون ثلاثة أشهر إلا أن قوات الحركة تكبدت خسائر كبيرة.

فيما دخلت ولاية وسط دارفور، دائرة العنف الأهلي نتيجة تجدد الاشتباكات بين قبيلتي البنى هلبة والسلامات، في منطقة وسطاني بمحلية مكجر، مما أدى إلى مقتل العشرات من القبيلتين، حيث فشلت جهود رجال الإدارة الأهلية في حل النزاع بين المجموعتين المتقاتلين، وتسعى الإدارة الأهلية في عقد مؤتمر صلح بين الطرفين في نهاية أكتوبر الجاري.

التداعيات والنتائج

بعد سبعة أشهر من المعارك العسكرية بين كل من الجيش وقوات الدعم السريع، فقدت الأخيرة السيطرة على مواقع استراتيجية مهمة، ولكنها لا تزال تسعى على فرض هيمنتها عسكريًا على مدن رئيسية، مثل مدينة الأبيض لموقعها الاستراتيجي والرابط بين الخرطوم وباقي الولايات غرب السودان. كما ظلت قوات الدعم السريع تستخدم ولايات أقاليم دارفور كواحدة من الممرات المهمة لها في الدعم اللوجيستي للاستمرار في الحرب، حيث استمرت في خوض معارك كبيرة مع الجيش للدخول إلى وسط بعض المدن المهمة، ولكن دون قدرة على حسم الصراع في ظل التعقيدات العسكرية والقبلية التي تحيط مسارح العمليات المتعددة.

من جانب آخر، تواصل العديد من الأطراف بذل الجهود من أجل التوصل لتسوية ناجعة، حيث طرحت القوى السياسية والمدنية والأهلية مبادرة، قامت على ضرورة تكوين مظلة لآلية تضم الشركاء الإقليمين مثل: (جامعة الدول العربية، الاتحاد الأفريقي، الإيجاد، الأمم المتحدة) بغرض بذل مزيد من الجهود لتسوية إنهاء الحرب، منعًا لأي تدخلات خارجية، وتعقد الأزمة الحالية. والجدير بالذكر أن هذه المقترحات قد حظيت بتأييد عدد من القوى السياسية السودانية الفاعلة من بينها: الكتلة الديمقراطية، قوى الحراك الوطني، التراضي الوطني، الإعلان الوطني، تنسيقية العودة لمنصة التأسيس، الجبهة الثورية، بالإضافة إلى الإدارة الأهلية، المجتمع المدني والمرأة والقوى الشبابية الثورية.

وفي الختام، يمكن القول إنه على الرغم من التداعيات المتشابكة للصراع العسكري في السودان، وبعد مرور حوالي سبعة أشهر من القتال بين الجيش السوداني وقوات الدعم

السريع، حتى الآن لم تحسم العمليات العسكرية بينهما الاقتتال الدائر منذ إبريل الماضي، مما يطرح سؤالًا مشروعًا بشأن الأمد المتوقع لاستمرار الحرب في السودان، بالإضافة إلى أسئلة أخرى تتعلق بغياب قدرة الطرفين على الحسم العسكري، وطبيعة البدائل غير العسكرية المطروحة لتجنب استمرار الصراع لشهور تالية.

# حدود التأثير: عودة العلاقات بين السودان وإيران.

صلاح خليل

صلاح خليل

تم النشر بتاريخ 2023/10/28

مشاركة

استأنف السودان وإيران علاقاتهما الدبلوماسية بعد سبع سنوات من القطيعة، حيث اتفق البلدان على استئناف علاقاتهما بعد بيان مشترك لكل من وزير الخارجية السوداني المكلف السفير علي الصادق ونظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان في يوليو 2023، قبل أن تعلن الخارجية السودانية في التاسع من أكتوبر عودة العلاقات الدبلوماسية بصورة رسمية. ومن الواضح أن اتصالات عديدة تمت بين الخرطوم وطهران لعودة علاقاتهما منذ شهور، خاصة بعد التقارب بين المملكة العربية السعودية وإيران في مارس 2023، بعد عدة أشهر من المفاوضات بينهما بوساطة صينية.

وتعود جذور الأزمة بين الدولتين إلى عام 2016 حين اتخذ السودان قرارًا بقطع العلاقات مع إيران على إثر التوترات القوية بين إيران والمملكة العربية السعودية بعد أن اقتحم محتجون إيرانيون السفارة السعودية في طهران. حيث اتخذت الحكومة السودانية وقتها قرارًا بإغلاق جميع المدارس والمراكز الثقافية الإيرانية، وطرد المسئولين الدبلوماسيين والسفير من البلاد .

تطور العلاقات السودانية الإيرانية

تاريخيًا، كانت العلاقات بين الخرطوم وطهران على مدى ما يقرب من ثلاثة عقود وثيقة للغاية. فقد كانت طهران حليفًا للخرطوم، وأيضًا كانت مصدرًا وموردًا رئيسًا للأسلحة إلى الخرطوم منذ تسعينيات القرن الماضي، والعقد الأول من الألفية الثالثة من القرن الحادي والعشرين. وقد اتخذ التعاون طابعًا استراتيجيًا، باعتبار إيران ترى أن السودان مركز مهم للتحركات الإيرانية في منطقة القرن الأفريقي، في إطار مشروعها الإقليمي الواسع الذي

امتد إلى الساحة الأفريقية خلال فترة الرئيس أحمدي نجاد، حيث كان البلدان يواجهان ضغوطًا وعقوبات أمريكية.

فعلى سبيل المثال، في أبريل 1997 وقع البلدان أكثر من 30 اتفاقية تتراوح بين المشاريع المشتركة، والتدريب المشترك، وتأهيل وتدريب ضباط الجيش السوداني وجهاز الأمن والمخابرات في طهران. وفي مارس 2008، وقعت الدولتان اتفاقية للدفاع المشترك، تتضمن تنسيقًا دفاعيًا متقدمًا، وجهودًا مشتركة لتعزيز الأمن والسلام في منطقة القرن الأفريقي. وارتبط السودان، قبل قطع العلاقات، بروابط جيدة بإيران، خاصة في المجال العسكري، حيث كانت السفن الإيرانية كثيرًا ما ترسو في ميناء بورتسودان على البحر الأحمر.

لكن في عام 2014، بدأت العلاقة بين البلدين في التراجع، خاصة بعد مواجهة السودان أزمة اقتصادية خطيرة ونأت طهران بنفسها عن الخرطوم، حيث فشل في توفير مكاسب اقتصادية كبيرة للسودان، وذلك قبل أن ينخرط السودان في العام التالي في دعم العملية العسكرية السعودية في اليمن، في الوقت الذي دعمت فيه إيران الحوثيين، الأمر الذي وضع كلًا من السودان وإيران في وضع مواجهة غير مباشرة في اليمن، مما أدى إلى توترات عميقة في العلاقات الثنائية، سرعان ما كشفت عن نفسها في عام 2016 باتخاذ السودان قرارًا بقطع كافة أشكال العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وهو الوضع الذي استمر في سياق إقليمي معزز ارتفعت فيه حدة الاستقطاب، وتنامت فيه مظاهر السياسات العدائية في المنطقة.

ومثلما ساهمت المتغيرات الإقليمية في خلق حالة من التوتر التي انتهت بالقطيعة بين البلدين، ساهمت المتغيرات الإقليمية كذلك في استعادة العلاقات الثنائية بينهما في عام 2023، وذلك بعد أن أدى التقارب السعودي الإيراني إلى فتح مجال لم يكن قائمًا من قبل لعودة العلاقات السودانية الإيرانية، دون أن يعني ذلك اتخاذ القيادة السودانية قرارًا بتغيير نمط اصطفافها الإقليمي بما قد يحملها تكلفة سياسية واقتصادية مرتفعة.

تداعيات التقارب على السودان وإيران

إن تقارب الخرطوم مع طهران سيكون له تأثير على مواقف القوى الإقليمية والدولية حيال الحرب الدائرة حاليًا في الخرطوم بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع. كما يبدو واضحًا أن الجيش السوداني يريد إيصال رسائل إلى العديد من الدول في المحيط الإقليمي

والدولي، يبرهن فيها أنه لديه بدائل في الأزمة الحالية يمكن أن يعدل بها إلى حد ما في عملياته العسكرية ضد قوات الدعم السريع، وأن يحقق فيها مكاسب على مستوى العمليات العسكرية التي تدور في كل من الخرطوم وبعض ولايات دارفور، وذلك بانفتاحه على حليف إقليمي قوي يتمتع بخبرة ممتدة في دعم حلفائه الإقليميين عسكريًا بالعتاد العسكري والخبرات التي يمكن أن تشكل عاملًا لتغيير توازن القوى القائم في ساحات القتال في الوقت الراهن.

فعمليًا، يمكن لإيران أن تمد الجيش السوداني بعتاد عسكري مؤثر يساعد المؤسسة العسكرية في الصمود لفترة أطول في الحرب واستنزاف الخصم، كما يمكن أن تسعى إيران لاستعادة حضورها القوي في السودان والمنطقة التي تمتد بطول الساحل الشرقي لأفريقيا، حيث يساعد التقارب الأخير مع السودان طهران على إعادة تموضعها في منطقة شرق أفريقيا، التي تمتلك فيها إيران حضورًا عسكريًا عبر الحوثيين في اليمن، فضلًا عن تاريخ قريب من العلاقات القوية مع عدد من دول المنطقة مثل إريتريا وكينيا وجزر القمر، فضلًا عن بعض الأطراف الفاعلة في الصومال. بل وحتى يمكن أن يتحول السودان لمركز للنشاط الإيراني في وسط القارة حتى غربها، وفي منطقة البحيرات وصولًا إلى جنوب القارة، خصوصًا أن إيران تسعى جاهدة لتنشيط استراتيجيتها تجاه القارة في إطار مواجهة العزلة المفروضة عليها من الغرب.

ختامًا، يمكن القول إن الاتفاق السعودي الإيراني قد فتح الباب أمام إيران لإعادة التموضع إقليميًا بصورة مختلفة عن العلاقات المتوترة التي سادت في السنوات الماضية. وفي ظل السياق الإقليمي المعقد القائم في الوقت الراهن، فإن إيران سوف تحرص على استغلال كافة الفرص السانحة من أجل استعادة نفوذها في أفريقيا الذي فقدت بعضًا منه خلال السنوات الأخيرة. وقد كان السودان من أبرز الدول التي يبدو أن إيران سوف تسعى من خلالها لتعزيز حضورها واستعادة نفوذها المتراجع في شرق أفريقيا، وهو ما يمكن أن يحمل تداعيات ممتدة على التوازنات القائمة في كل من الشرق الأوسط والقارة الأفريقية.

# قراء في تقرير منظمة الهجرة الدولية بشأن أزمة اللاجئين فى السودان

سلمى عبد المنعم

سلمى عبد المنعم

تم النشر بتاريخ 2023/05/21

مشاركة

أصدرت منظمة الهجرة الدولية تقريرا فى 16 مايو حول طبيعة الأوضاع الحالية فى السودان وبصورة خاصة عن أوضاع اللاجئين منذ اندلاع الصراع فى منتصف أبريل الماضى، حيث بدأ التقرير بتوجيه دعوة لكل الأطراف المنخرطة فى الصراع بضمان سلامة العاملين فى المجال الإنسانى حتى يستطعيوا تقديم المساعدات للمواطنين السودانين المتضررين جراء أعمال العنف؛ جدير بالذكر أنه منذ اندلاع الصراع فى السودان تم تهديد كافة العاملين فى منظمات الإغاثة والسلامة الدولية بل وصل الأمر إلى قتل عدد منهم وإصابة آخرين .

ملاحظات حول تقرير منظمة الهجرة الدولية :

بدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة حول الأوضاع فى السودان مشيرا أنه بعد استمرار الصراع فى السودان لمدة شهر لم يتم وقف إطلاق النار على الرغم من كافة محادثات السلام الجارية وتوقيع إعلان الإلتزام بحماية المدنيين فى السودان حيث ما زال هناك تبادل لإطلاق النار فى الخرطوم وشمال كردفان وغرب دارفور، فلقد وصل أعداد القتلى لـ 701 شخص ووصل الجرحى لـ 5576 حسب تقديرات وزارة الصحة السودانية .

واستعرض التقرير النتائج التى أسفر عنها الصراع حيث استمرت جرائم النهب والسرقة دون تفرقة بين السفارات والمبانى التى تقدم الدعم الإنسانى بالإضافة إلى النقص الحاد فى السلع الأساسية خاصة الغذاء والكهرباء والماء والوقود وارتفاع أسعارها هذا إلى جانب توقعات بارتفاع الأسعار بنسبة 25% حسب تقديرات الأمم المتحدة خلال الأشهر الثلاثة إلى الستة المقبلة؛ إلى جانب تعطل الخدمات البنكية وتوقعات من برنامج الأغذية العالمي وصول مستوى الإنعدام الغذائى إلى مستوى قياسي خلال الأشهر المقبلة.

جدير بالذكر بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان حذر من تزايد العنف القائم على النوع الإجتماعى والاعتداء الجنسي والاستغلال ضد النساء والفتيات بالإضافة إلى تردى أوضاع المرافق الصحية حتى أنه يعمل أقل من 5/1 هذه المرافق فى الخرطوم بحسب مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية .

ورصد التقرير أكثر من مليون حالة نزوح فى السودان؛ منها 843.130 داخل السودان، و253.591 نزحوا عبر الحدود للدول المجاورة، حتى أنه فى بورتسودان هناك أكثر من 16 ألف نازح من 22 جنسية مختلفة وفى ظل تأزم الأوضاع داخل السودان دعت منظمة الهجرة الدولية بالإضافة لعدد من المنظمات الإغاثية الآخرى بضرورة إنشاء مواقع بديلة لإستضافة النازحين، وعلى الرغم من إقرار الحكومة فى اجتماعها الأخير بضرورة توفير الرعاية الصحية واعتبارها أولوية إلا أن هيئة الطيران المدني أعلنت تمديد إغلاق المجال الجوي حتى 31 مايو!

هذا وتتزايد الإحتياجات الإنسانية فى السودان حتى أن المنظمة أشارت إلى أنه سيكون هناك 1.8 مليون نازح خلال الستة أشهرالمقبلة وتعمل المنظمة على اتباع خطة استجابة جديدة لتلبية هذه الإحتياجات وتوسيعها.

وأشارت المنظمة أن هذا التقرير يتضمن نظرة عامة حول عمل المنظمة فى مدى الإستجابة لأزمة النازحين فى السودان والدول المجاورة .

أولا: السودان :

يعمل مكتب المنظمة الرئيسي فى بورتسودان على تنسيق العمليات مع مختلف المنظمات والوكالات لإصدار التقييمات حول الأوضاع فى السودان، حيث يضم 6 مستودعات عبر 5 دول مجاورة للسودان و7 آلاف مجموعات للمساعدة ؛ وأوضح التقرير ذلك من خلال خريطة موزع عليها مناطق الصراع والمكاتب الفرعية للمنظمة التى تخدم المهاجرين .

وأشار التقرير أنه تم الإنتهاء من خطة عمل المنظمة لشرق السودان والتى تضمنت افتتاح مستودع جديد فى بورتسودان وسافرت فرق العمل فى 16 مايو إلى كسلا والقضارف لبدء العمليات، بالإضافة إلى توزيع المواد الغذائية والتى ستشمل 232 ألف شخص إلى جانب

المياه وأدوات النظافة الصحية وغيرها؛ وتشارك المنظمة عملها فى السودان مع عدد من الجهات والمنظمات الدولية منها مكتب الشؤون الإنسانية ومفوضية اللاجئين حيث أطلقت المنظمة خطة الإستجابة الخاصة بها فى 17 مايو وستحيط الجهات المانحة والدول الأعضاء فى 22 مايو .

ثانيا: جنوب السودان :

أشار التقرير أن الأزمة فى السودان تؤثر على الوضع الإنسانى فى جنوب السودان حتى 14 مايو سجلت المنظمة مرور أكثر من 57 ألف وافد منهم 53 ألف جنوب سودانى فروا من الصراع مسبقا إلى السودان !

حيث تعمل المنظمة على توفير 120 لتر يوميا من المياه لخدمة النازحين إلى جنوب السودان وتم فحص اكثر من 10 آلاف من العائدين للجنوب مع دعم 376 مواطنى العالم الثالث من خلال توفير المساعدات الطبية والمياه والغذاء وغيرها من الإحتياجات الإنسانية؛ بالإضافة إلى مكتب المنظمة فى رينك تعمل المنظمة مع حكومة جنوب السودان والشركاء الآخرين لإنشاء نقطة دعم آخرى فى ملكال .

ثالثا: جمهورية أفريقيا الوسطي :

سجلت المنظمة أكثر من 9 آلاف سودانى داخل حدود أفريقيا الوسطي، بما فيهم أكثر من 6 آلاف طالبي اللجوء وأكثر من 3 آلاف كانوا هربوا للسودان فى ظل الأزمة 2019 و 2020، وتشكل النساء والأطفال غالبية الوافدين بنسبة 80 .%

رابعا: إثيوبيا :

سجلت المنظمة منذ بدء الصراع وصول اكثر من 20 ألف نازح عبر بلدة ميتيما الواقعة على الحدود السودانية الإثيوبية، منهم 48% إثيوبين و 17% سوادنيون و 11% إريتريون و8% من الأتراك؛ حيث يمر يوميا أكثر من 600 وافد، هذا وتعمل المنظمة على تقديم الدعم من أدوات الرعاية الصحية والمواد الغذائية والماء بالإضافة إلى فحص النازحين وغيرها من الخدمات التى تقوم بها المنظمة من أجل حماية حقوق اللاجئين .

خامسا: جمهورية مصر العربية :

سجل التقرير أنه وفقا لوزارة الخارجية المصرية هناك اكثر من 88 ألف نازح إلى مصر عبر الحدود المصرية السودانية منهم 6 آلاف مصرى والآخرين مواطنون سودانيون، وقامت المنظمة بدورها بتقديم الإسعافات الأولية بالتعاون مع الهلال الأحمر المصري والمواد الغذائية وأدوات النظافة وغيرها، وتستعد المنظمة لزيادة صناديق الطعام وتوفير المياه بصورة أكبر حتى تستوعب هذه الأعداد .

سادسا: تشاد :

وفقا للتقرير فلقد قدر أعداد اللاجئين فى تشاد حوالى 60 ألف لاجىء أغلبهم من النساء والأطفال، تعمل المنظمة بالتعاون مه عدد من المنظمات الدولية الإغاثية لتقديم الدعم المناسب والإستجابة الفورية خاصة فى توفير الغذاء والمياه والمساعدة النقدية متعددة الأغراض للأسر العائدة كجزء من مساعدتها للعودة الطوعية لمجتمعاتهم .

سابعا: ليبيا :

وفقا للتقرير وصل حوالى 913 مهاجر إلى ليبيا إما بصورة مباشرة من السودان أو بطرق غير مباشر من خلال المرور عبر تشاد ومنها للحدود الليبية، وتم تشكيل لجان طوارىء لتطوير استراتيجيات التأهب لرفع الإستجابة فى حالات الطواريء خاصة وأن الصراع مازال قائما .

ملاحظات حول تقرير منظمة الهجرة الدولية :

اعتمدت منظمة الهجرة الدولية فى عملها على التنسيق بين العديد من المنظمات الإغاثية ومنظمات المجتمع المدنى والجهات حكومية وبالتالى فالأرقام والإحصائيات والبيانات يجمع عليها كل الأطراف.

المنظمة قادرة على تنسيق عملها بصورة سهلة ولكن خارج حدود السودان، نظرا لزيادة مناطق القتال يوما بعد يوم فتتعثر المنظمة فى تقديم عملها داخل الحدود السودانية.

مصر الأعلى فى استقبال النازحين السودانين مما يرتب بدوره أعباء إضافية ويحتاج مزيدا من دعم المجتمع الدولى للحكومة المصرية .

تحتاج المنظمة دعم أكبر لتوفير الخدمات اللازمة للنازحين والعائدين فوفقا للتوقعات فهناك تزايد كبير ومستمر يوميا فى أعداد النازحين.

تناول التقرير مقابلة إعلامية مع عدد من الفارين من السودان متناولا مدى صعوبة النقل والتحرك والحصول على الماء والغذاء داخل الأراضى السودانية.

انخراط محسوب: واشنطن والتطورات العنيفة في السودان

مها علام

مها علام

تم النشر بتاريخ 2023/05/22

مشاركة

"إن العنف الذي يحدث في السودان يمثل مأساة وخيانة لمطلب الشعب السوداني الواضح بحكومة مدنية والانتقال إلى الديمقراطية"، جاءت هذه الكلمات في البيان الصادر عن الرئيس الأمريكي "جون بايدن"، في 4 مايو الجاري، تعليقًا على التصعيد المتنامي في السودان. إذ تشهد الساحة السودانية فصلًا جديدًا من فصول العنف المتكررة في تاريخها، يحمل مؤشرات على الدخول في النفق المظلم للحرب الأهلية، بعد انحسار حالة الموائمات بين الجيش السوداني تحت قيادة الجنرال عبد الفتاح، وقوات الدعم السريع التي تتبع محمد حمدان دقلو المعروف بـ"حميدتي"، وهو ما استتبعه اندلاع الاقتتال بين الجانبين. مما دفع الرئيس "بايدن" إلى التأكيد على أن الولايات المتحدة "تقف إلى جانب شعب السودان"، وتعمل كذلك على دعم التزام السودان "بمستقبل يسوده السلام والفرص". الأمر الذي يثير التساؤل بشأن أدوات استجابة واشنطن للتعاطي مع العنف المتصاعد في السودان، وكذا الدوافع المحركة له .

دخلت السودان مرحلة جديدة من مراحل عدم الاستقرار على خلفية الانزلاق في موجة جديدة من الاقتتال في بلد تعج بالمليشيات وحركات التمرد. مع منتصف شهر أبريل الماضي، اندلع العنف المسلح بين الجيش السوداني تحت قيادة الجنرال عبد الفتاح، وقوات الدعم السريع التي تتبع محمد حمدان دقلو المعروف بـ"حميدتي"، وذلك بعد شهور من توقيعهما على مسودة اتفاق مدعومة دوليًا في ديسمبر 2022، بهدف وضع خريطة طريق لقيادة مدنية، لكن المحادثات حول تنفيذ تفاصيله فشلت. هذا، وقد أدت الاشتباكات العنيفة الجارية في السودان إلى شلل حياة المواطنين، وسقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى، ونزوح مئات الآلاف من المواطنين. وهو الأمر الذي دفع واشنطن إلى استجابة متعددة المسارات لكي تتناسب مع التعقد والتشابك اللذان باتا يغلفان المشهد السوداني.

إجلاء الأمريكيين:

مع إندلاع موجة العنف الجارية في السودان ظهرت مسألة إجلاء الرعايا الأمريكيين كهدف رئيس للإدارة الأمريكية، تجنبًا لتكرار إخفاقات سابقة في بعض المناطق المشتعلة لما لها من انعكاس على شعبية الإدارة الديمقراطية، ولما لها من تأثيرات محتملة على فرص فوز الديمقراطيين خلال السباق الرئاسي لعام 2024. مع دخول المواجهات المسلحة أسبوعها الثاني في 22 أبريل الماضي، قامت الولايات المتحدة بعملية إخلاء لدبلوماسييها في سفارتها بالخرطوم، وذلك بعد أن قامت بنقل قوات أمريكية إلى قاعدة "ليمونييه" في جيبوتي. وفي هذا الإطار، فقد قامت الحكومة الأمريكية بالعمل على تسهيل مغادرة الدبلوماسيين الأمريكيين بمساعدة عسكرية ومغادرة مئات المواطنين الأمريكيين الآخرين عبر قوافل برية وبحرية ورحلات جوية على متن طائرات شريكة. فيما اعتبرت "سي إن إن" أن جهود الإجلاء الواسعة قد جاءت وسط غضب متصاعد من الأمريكيين في السودان لأنهم شعروا بأن الحكومة الأمريكية تخلت عنهم وتركتهم بمفردهم في ظل وضع معقد وخطير.

التحركات الدبلوماسية:

يمكن القول بشكل عام إن إدارة الرئيس "بايدن" قد سعت إلى المشاركة في الجهود الرامية إلى انتقال السودان للحكم المدني؛ وقد قامت بتعيين "جون جودفري" سفيرًا في الخرطوم لأول مرة منذ ربع قرن. علاوة على ذلك، عملت واشنطن من خلال عضويتها في اللجنة الرباعية التي تضم (المملكة المتحدة والسعودية والإمارات)، على تشجيع الأطراف السودانية على قبول الاتفاق الإطاري التي تم التوصل إليه ديسمبر 2022. وفي أعقاب اندلاع أعمال العنف المسلح، قامت واشنطن بعدد من التحركات الدبلوماسية لإحتواء المشهد، فقد كشف المتحدث باسم الخارجية الأمريكية "صامويل وربيرج" عن تواصل واشنطن مع دول الجوار والدول الخليجية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة وغيرها بشأن التطورات على الساحة السودانية. وهو ما ارتبط بقيام وزير الخارجية "أنتوني بلينكين" بإجراء اتصالات مع كل من البرهان و"حميدتي" للتأكيد على الحاجة الملحة للتوصل لوقف إطلاق النار، وكذا الإتصال بنظيريه السعودي والإماراتي من أجل استعادة الأمن والاستقرار في السودان. كما ناقش "كيفين مكارثي"، رئيس مجلس النواب، أثناء زيارته للقاهرة، مع الرئيس عبد الفتاح السيسي، الأوضاع على الساحة الإقليمية بما فيها التطورات الأخيرة فى السودان. هذا، وقد قامت

واشنطن بالتعاون مع الرياض بتقديم مبادرة تهدف إلى إنهاء الصراع، وفتح الباب أمام إجراء مباحثات في جدة بين البرهان و"حميدتي ."

المساعدات الإنسانية:

تعد الولايات المتحدة ضمن أكبر مقدمي المساعدات الإنسانية إلى السودان، وهو مدخل يمكن الاعتداد به في التعامل مع التطورات الجارية، ومنع انزلاق البلاد نحو مزيد من العنف. بعد أسبوع من اندلاع موجة العنف الجارية، قالت "سامانثا باور"، مديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إن الوكالة نشرت فريقًا من خبراء التعامل مع الكوارث من أجل تنسيق المساعدات الإنسانية للسودان في ظل استمرار القتال هناك. وأوضحت كذلك أن الفريق سيعمل من كينيا في المرحلة الأولى، وسيقوم بالتعاون مع المجتمع الدولي والشركاء لتحديد الاحتياجات ذات الأولوية وتقديم المساعدات الإنسانية بأمان. واتصالاً بذلك، فقد أكد الرئيس "بايدن" في بيان 4 مايو أن الولايات المتحدة تستجيب بالفعل "للأزمة الإنسانية التي تتكشف"، مضيفًا أن واشنطن على استعداد "لدعم المساعدة الإنسانية المعززة عندما تسمح الظروف بذلك". كما أكد "بلينكين" في تصريح له في 9 مايو الجاري أن واشنطن تعمل في محادثات جدة على تمديد وقف إطلاق النار في السودان، وكذا التوصل لاتفاق بشأن المساعدات الإنسانية.

التلويح بالعقوبات:

لطالما كانت العقوبات أداة واشنطن البارزة للتعامل الصراعات المختلفة، واتساقًا بذلك فقد لفت الرئيس "بايدن"، في بيان 4 مايو، إلى أنه أصدر أمرًا تنفيذيًا جديدًا يوسع سلطات الولايات المتحدة للرد على العنف الذي بدأ في 15 أبريل بـ"فرض عقوبات على الأفراد المسؤولين عن تهديد السلام والأمن والاستقرار في السودان، ويقوضون التحول الديمقراطي في السودان، ويستخدموا العنف ضد المدنيين أو يرتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان". مشيرًا إلى توسيع نطاق حالة الطوارئ الوطنية المعلنة في الأمر التنفيذي 13067 الصادر في 3 نوفمبر 1997 (القاضي بحظر ممتلكات الحكومة السودانية وحظر المعاملات مع السودان)، والموسع في الأمر التنفيذي رقم 13400 الصادر في 26 أبريل 2006 (القاض بحظر ممتلكات الأشخاص المرتبطين بالنزاع في منطقة دارفور بالسودان)، بناءً على المستجدات في السودان، بما في ذلك استيلاء الجيش على السلطة في

أكتوبر 2021 واندلاع القتال بين الفئات العسكرية المتناحرة في أبريل عام 2023، حسبما أفاد البيان.

تجنب الانخراط الميداني:

تزامنًا مع تحركات واشنطن السياسية والدبلوماسية المكثفة للتعامل مع العنف الجاري على الساحة السودانية، أعلن "جيك سوليفان"، مستشار الأمن القومي الأمريكي، في مؤتمر صحفي عقده بالبيت الأبيض، أنه لا خطط للولايات المتحدة لنشر قوات حفظ السلام في السودان. كما أوضح "صامويل وربيرج" في تصريحات خاصة لموقع "سكاي نيوز عربية"، موقف واشنطن من التطورات المتصاعدة وجهودها لإجلاء رعاياها من الخرطوم؛ مستبعدًا وجود نية لدى واشنطن لإرسال أي قوات إلى السودان. لافتًا إلى أن واشنطن ترى أن الحل يجب أن يأتي من الأطراف السودانية نفسها بالاستناد إلى أن التدخل الخارجي لن يكون في مصلحة السودان والشعب السوداني. لذا، فقد شدد على أن الولايات المتحدة لن ترسل أي قوات إلى السودان. وهو الأمر الذي يعني أن واشنطن تدرك ضرورة تجنب أخطاء الماضي (مثل: عملية الصقر الأسود) عبر استبعاد مسألة الإنخراط العسكري الميداني في النزاعات والصراعات .

مصالح أمريكية متشابكة:

اعتبر الرئيس "بايدن" في بيانه الخاص بفرض عقوبات على الأطراف السودانية أن "المستجدات في السودان، بما في استيلاء الجيش على السلطة في أكتوبر 2021، واندلاع القتال بين الفئات العسكرية المتناحرة في أبريل 2023، تشكل تهديدًا غير عادي وغير طبيعي للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة". الأمر الذي يعني أن الاستجابة متعددة المسارات نابعة من مجموعة من المحفزات المرتبطة بمصالح واشنطن، والتي يمكن النظر إليها في ضوء التزايد النسبي في اهتمام الإدارة الأمريكية الحالية بأفريقيا. وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي :

الأهمية الاستراتيجية للسودان :

تتمتع السودان بموقع استراتيجي يطل على البحر الأحمر، ويمتلك منفذًا بحريًا استراتيجيًا هو ميناء بورتسودان، وتجاوره سبع دول هي مصر وليبيا شمالاً، وفي الجنوب الشرقي

إريتريا وإثيوبيا، ودولة جنوب السودان جنوبًا، وفى الغرب والجنوب الغربي دولتي تشاد وإفريقيا الوسطى. وبحكم واقع القرب الجغرافي والتأثير الجيوسياسي، تتصل السودان بعدد من الساحات المهمة، كالشرق الأوسط والخليج العربي والمحيط الهندي.كما يعد السودان من الدول الغنية بالثروات الزراعية والموارد التعدينية؛ إذ يتمتع بوفرة ملحوظة في الموارد والثروات الطبيعية، ومن أبرزها اليورانيوم والذهب والكوبالت والنفط وغيرها. كما يمتلك السودان مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم العربي، ويمتلك كذلك ثروة حيوانية ضخمة. لذا، يبدو من الصعب استبعاد الأهمية الاستراتيجية للسودان عند تحليل تحركات واشنطن تجاه الأزمة الحالية. وذلك في ضوء رغبة واشنطن في تحقيق أقصى استفادة مع العمل على ثنى خصومها عن ذلك.

تجنب المزيد من الاشتعال:

تعكس التطورات العنيفة في السودان قلقًا متزايدًا من تأثير كرة الثلج في محيط يعج بالكثير من الأزمات والمشكلات والنزاعات، سيما في منطقة القرن الأفريقي (إثيوبيا وإريتريا والصومال). فضلاً عن أن الدول المحيطة بالسودان بما في ذلك جنوب السودان وتشاد وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى يعانون بالفعل من اضطرابات داخل حدودهم، وقد تتزايد هذه التحديات بعد تفاقم الأوضاع على الساحة السودانية. وهو الأمر الذي دفع بعض المحللين، ومنهم "آلان بوسويل" من مجموعة الأزمات الدولية إلى القول بإن "ما يحدث في السودان لن يبقى في السودان"؛ لذا، فإن تشاد وجنوب السودان معرضتان بشكل آني لخطر التداعيات المحتملة للقتال الجاري. وفي هذا السياق، فقد علق "حزقيال لوال جاتكوث"، وزير النفط السابق بجنوب السودان، قائلاً إن "عدم الاستقرار في السودان يعني عدم استقرار المنطقة، وقد يكون جنوب السودان، الذي انفصل عن السودان بعد عقود من الحرب الأهلية، أول المتضررين". ومن ناحية أخرى، فمن المتوقع أن الصراع في السودان سيؤخر المفاوضات الثلاثية الجارية حول السد الإثيوبي. ومن ثم، فإن انعكاس العنف الجاري في السودان على دوائره المحيطة الهشة بالفعل يعني دخول القارة الأفريقية في حالة من عدم الاستقرار الذي لن تتوقف آثاره عند حدود القارة، وإنما قد تطال الساحة العالمية. ويمثل هذا دافعًا ومحفزًا لواشنطن لبذل مزيد من الجهود وتحقيق قدرًا من الانخراط من أجل تجنب هذا المصير.

تحجيم تمدد الخصوم:

تمثل مسألة تحجيم دور الخصوم هدفًا متكررًا لواشنطن في تعاملها مع أكثر من مشهد، ومنها التطورات على الساحة السودانية، بالاستناد إلى إدراك واشنطن بأن أي فراغ أمريكي سيقابله صعود مماثل لدور خصومها (روسيا والصين). ومن ثم، يمكن النظر إلى الاستجابة الأمريكية متعددة المسارات في ضوء رغبتها في تأطير دور أمريكي واضح يغطي على التحركات المتوقعة لخصومها. واتصالاً بذلك، تخشى الولايات المتحدة من احتمال تدشين قاعدة روسية على البحر الأحمر، تم التخطيط لإنشائها منذ عام 2019، ولا تواجه ممانعة من أي من الطرفين المتناحرين في السودان. ناهيك عن قلق واشنطن من اتساع حجم التعاون بين شركة "فاجنز" الروسية وقوات الدعم السريع التي تسيطر على الجزء الأكبر من مناجم الذهب السودانية. وعلى الجانب الآخر، تربط السودان والصين علاقات اقتصادية عميقة في مجالات متنوعة (بما فيها الزراعة والطاقة والتعدين)، وتعتبر بكين ضمن أكبر الشركاء التجاريين للخرطوم ولديها استثمارات كبيرة في البلاد؛ هذا وتعد السودان جزء من مبادرة الحزام والطريق الصينية. ومن ثم، يبدو أن سعي واشنطن لتكون طرف في المسار السياسي للأزمة نابع من رغبتها في قطع الطريق على خصومها أمام تمهيد مسار سياسي آخر، وكذا فإن حرصها على التركيز التلاعب بأداتي العقوبات والمساعدات يمثل ضغطًا على الاستغلال أو التقارب الاقتصادي الذي يسعى الخصوم لتعزيزه .

الاستمرار في مكافحة الإرهاب :

لطالما كان البعد الأمني مسيطر على رؤية واشنطن تجاه أفريقيا، إذ مثلت مواجهة الإرهاب الآخذ في التمدد والاتساع في أفريقيا هدفًا رئيسًا لواشنطن في تعاملها مع القارة السمراء، وذلك في ضوء هدفها العالمي المتعلق بالحرب على الإرهاب. تعتبر بعض التحليلات أن استمرار الأزمة السودانية على النحو الحالي ربما يرسخ حواضن للتنظيمات الإرهابية توفر لها فرصة مواتية لإعادة تموضعها من خلال اتصال شبكاتها في السودان وعلى امتداد جوارها الجغرافي ومحيطها الإقليمي. ومع إعلان تنظيم "داعش" بأن إفريقيا باتت ملاذًا آمنًا بعد هزيمته فى معاقله الرئيسة بالعراق وسوريا، بجانب تزايد أنشطة تنظيم "القاعدة" بمنطقة القرن الأفريقي، خاصة في الصومال، يتضح أن هشاشة السودان الناجمة عن استمرار العنف الجاري توفر فرصة لهذه التنظيمات لتعزيز قوتها ونفوذها. ناهيك عن إمكانية تحول السودان إلى مرتكز لجماعات العنف والتطرف الموجودة في مناطق الساحل والصحراء والقرن الأفريقي. علاوة على ذلك، فإن الحدود المشتركة للسودان مع مصر وليبيا وتشاد وإثيوبيا يمكن أن تساعد في نقل خطر الإرهاب إلى منطقة الشرق الأوسط وربما إلى داخل أوروبا. وهو الأمر الذي يعني تضرر النفوذ والمصالح

الأمريكية ليس في القارة الأفريقية، ولكن ربما أيضًا في منطقة الشرق الأوسط ولدى حلفائها الأوروبيين.

تأمين الملاحة وطرق التجارة:

نظرًا لموقع السودان المطل على البحر الأحمر الذي يحظى بأهمية قصوى بالنسبة لواشنطن، كونه يربط أفريقيا والشرق الأوسط، ويجعل من السودان نقطة إلتقاء لتفاعلات النظامين الإقليمي والدولي، فإنه يمثل محفزًا واضحًا لتدخل واشنطن في الصراع الجاري. تؤكد استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، الصادرة في أكتوبر 2022، التزام الإدارة الأمريكية بمنع القوى الأجنبية أو الإقليمية من تهديد حرية الحركة عبر باب المندب، الممر المائي الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي. وهو ما يمكن النظر إليه أيضًا في ضوء تحذير السفير الأمريكي "جودفري" للسودان من السماح لروسيا ببناء قاعدة بحرية في بورتسودان. ومن ناحية أخرى، قد تساهم هشاشة الأوضاع في السودان في التأثير سلبًا على الملاحة في البحر الأحمر، بل وتحفيز موجات جديدة من القرصنة التي كانت منطقة القرن الأفريقي قد شاهدتها لسنوات. فغالبًا ما تؤثر هجمات القرصنة على مصالح العديد من الدول، بما في ذلك المالكة للبضائع ودول إعادة الشحن ودول المقصد. لذلك،ففي عام 2008، صدقت الحكومة الأمريكية على سياسة لمعالجة تهديدات القرصنة في القرن الأفريقي بشكل فعال من أجل الإدارة السلسة للاقتصاد العالمي والملاحة البحرية .

تعزيز مسار التطبيع الإسرائيلي:

خلال السنوات الأخيرة، تبنت واشنطن نهجًا تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قائمًا على دمج إسرائيل في المنطقة عبر دفع سلسلة متعاقبة من حلقات التطبيع بين دول المنطقة وإسرائيل. وقد جاءت السودان ضمن هذه السلسلة بعدما أعلنت وزارة الخارجية السودانية أن الدولتين اتفقتا على المضي في جهود تطبيع العلاقات بينهما خلال زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي "إيلي كوهين" الذي وصل إلى السودان في فبراير 2023. وقد سبق ذلك قيام كل من البرهان و"حميدتي" بإرسال مبعوثين عسكريين رفيعي المستوى إلى إسرائيل قبل سقوط حكومة عبد الله حمدوك في 25 أكتوبر 2021، بالاستناد إلى الأهداف القائمة على إقامة علاقات استخباراتية وأمنية مشتركة مع إسرائيل. وهو ما ترتب عليه إغلاق مكتب حركة حماس في السودان، والذي تصنفها كل من إسرائيل والولايات المتحدة

كمنظمة إرهابية. وهو الأمر الذي اعتبرته بعض التحليلات كوسيلة من قبل النخبة السودانية الحاكمة لحمل إسرائيل للضغط على الولايات المتحدة للاستجابة للمطالب التي تسعى هذه النخبة لتحقيقها. وبالتالي، يصعب النظر إلى موقف واشنطن من التطورات العنيفة الجارية دون النظر إلى رغبتها في استمرار مسار التطبيع في المنطقة.

دعم القيم الأمريكية:

أعلنت إدارة "بايدن" منذ وصولها لسدة الحكم عن أهمية استعادة الدور الأخلاقي لواشنطن، أو استعادة السياسة الأمريكية القائمة على القيم، سيما الديمقراطية وحقوق الإنسان. لذا، تدرك واشنطن جيدًا ضرورة التحرك وفقًا لهذا المبدأ حتى لا يتم الإضرار بصورتها على الساحة الدولية، وذلك في ضوء سعيها المتكرر للتأكيد على استمرار قيادتها العالمية. وارتباطًا بذلك، تضغط قوى داخلية وخارجية على الولايات المتحدة، بما فيها المجتمع المدني السوداني والمنظمات الحقوقية الدولية، لوقف الدعم للنخبة الحالية بالاستناد إلى دورهم في الإضرار باستقرار السودان. فوفقًا لموقع "الحرة"، أطلق سودانيون أمريكيون مبادرة قانونية وإنسانية في الولايات المتحدة من خلال عريضة وقعها ناشطون وحقوقيون تطالب الأمم المتحدة والولايات المتحدة بالتحرك سريعًا للتحقيق في الانتهاكات القائمة بالسودان في الصراع الحالي. وطالب أمريكيون من أصول سودانية وآخرون من الأمم المتحدة تقديم طرفي النزاع العسكريين لمحاكمة دولية وتحميلهما مسؤولية الأوضاع المتردية، والفشل في تأمين الانتقال السلمي للسلطة المدنية. كما دعوا الولايات المتحدة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جميع أنحاء العالم إلى تحمل المسؤولية الأخلاقية تجاه الشعب السوداني الذي يعاني من أوضاع إنسانية معقدة جراء الحرب.

احتواء الأزمة الانسانية:

من المتوقع في ضوء العنف المتنامي في السودان أن يتسع نطاق اللجوء والنزوح في أفريقيا؛ فقبل اندلاع الاشتباكات كانت السودان تستضيف ما يتجاوز 1.1 مليون لاجئ في عام 2022، وفقًا لبيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وفي أعقاب اندلاع أعمال العنف، أوضحت المفوضية عبر موقعها الإلكتروني أن أعداد كبيرة من المدنيين اضطرت للفرار من القتال "بما في ذلك أشخاص كانوا قد نزحوا داخليًا بسبب نزاعات سابقة في السودان، ولاجئون من دول أخرى ممن التمسوا الأمان في السودان". مشيرة إلى حالات النزوح الداخلي الجديدة فر فيها أكثر من 100,000 شخص، من اللاجئين السودانيين

والعائدين، من السودان إلى البلدان المجاورة – لا سيما تشاد وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ومصر وإثيوبيا. هذا، وقد حذر "برنامج الأغذية العالمي" من أن العنف الدائر في السودان يمكن أن يتسبب في أزمة إنسانية في كامل منطقة شرق أفريقيا؛ فيما أعلنت الأمم المتحدة أن الأمين العام قد قرر إرسال منسق الشؤون الإنسانية "مارتن جريفيث" "فورًا" إلى المنطقة على خلفية تدهور الأوضاع في السودان. وعلى هذا النحو، يبدو أن السودان ومحيطها الإقليمي مرشحون بقوة لأزمات إنسانية متشابكة ومركبة ستحمل انعكاسات واضحة على معدلات العنف ومسارات الهجرة غير الشرعية ونطاقات الجريمة المنظمة. ما يستدعي ضرورة قيام واشنطن بدور ملموس لتفادي أو على الأقل احتواء هذه التبعات الخطيرة. وهو ما يمكن استقراؤه في تصريح "بلينكين"، الصادر في 9 مايو الجاري، الذي أوضح فيه أن واشنطن تعمل في محادثات جدة على تمديد وقف إطلاق النار والتوصل لاتفاق بشأن المساعدات الإنسانية.مجمل القول، إنه بالنظر إلى الدوافع والمحفزات السابق الإشارة إليها يبدو من الصعب الجزم بقيام الولايات المتحدة بالتعاطي البارد مع التطورات العنيفة بالسودان قياسًا على مواقفها تجاه الصراعات والنزاعات الأخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا خلال العقد الآخير. إذ يظل المحدد الرئيس لتعاطي واشنطن مع تطورات الساحة السودانية مرتبط بحدود انعكساته على مصالحها. مما يعني أن حدود ونطاق الإنخراط الأمريكي في السودان يبقى مرهون بالمصالح التي ترسمها الإدارة في ضوء الدوافع والمحفزات السابق الإشارة إليها. وذلك مع الوضع في الاعتبار أن السياسة التي تتبناها واشنطن حيال الصراع في السودان خلال الأشهر القادمة ربما تبدو مرشحة للتغيير – بقدر ما – في ضوء تغير القيادة في البيت الأبيض كنتيجة للسباق الرئاسي 2024.

عدوى الأزمات: حسابات ومواقف تشاد من الأزمة السودانية

نسرين الصباحى

نسرين الصباحى

- باحثة بوحدة الدراسات الأفريقية

تم النشر بتاريخ 2023/05/22

مشاركة

تعتبر تشاد دولة جوار مضطرب للسودان من ناحية الغرب، حيث تشهد عدم استقرار سياسي منذ وفاة الرئيس السابق "إدريس ديبي إتنو" في عام 2021، وكان جيش "ديبي" القوة القتالية الأكثر فاعلية في المنطقة في محاربة الجماعات الإرهابية نظرًا لقدراتها الاستخباراتية والأمنية، وباعتبارها ركيزة استقرار في منطقة هشة وقوس أزمات ممتدة. تم الاتفاق على جدول زمني للفترة الانتقالية مدتها 18 شهرًا، وإجراء الانتخابات في أكتوبر 2024. ضمن هذا السياق، كلما طال أمد الصراع في السودان، زادت احتمالية امتداده عبر الحدود التشادية التي يسهل اختراقها، وزعزعة استقرارها والتأثير على منطقة الساحل الأفريقي بأكملها، في ظل التاريخ والتراث المشترك والحدود المتشابكة بين البلدين .

انطلاقًا من سوابق الصراعات المسلحة المستعصية على الحل في القارة الأفريقية وامتدادها إلى دول الجوار. تبرز الأزمة السودانية وتداعياتها وشظايا الصراع على جُملة من الانعكاسات السلبية على دولة تشاد، تتمثل في تفاقم الأزمات الإنسانية والأمنية، وتأليب البعد القبلي، وتعطيل حركة التجارة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية. سيتم تفصيل ذلك على النحو التالي:

أولًا- تأثير مُضاعف للأزمات الإنسانية وتصاعد تدفقات اللاجئين:

يُهدد التدفق السريع لآلاف اللاجئين السودانيين الجدد بقلب هذا الوضع الهش في تشاد، مما يعرض حياة أعداد كبيرة من النازحين للخطر، في ظل تحديات استضافة اللاجئين

الوافدين، فالحكومات المحلية لا تستطيع دعمهم ماليًا، حيث يوجد أربعة في المائة فقط من السكان يحصلون على الكهرباء، والخدمات الأساسية مثل مياه الشرب النظيفة، والصرف الصحي نادر في البلاد. وعواقب الهجرة الجماعية المُختلطة من منطقة غرب دارفور التي اتخذت نمطًا من النزوح الدوري على مدى 20 عامًا منذ بدء الصراع في الإقليم، وديناميكاتها جنبًا إلى جنب مع حالة الطوارئ الإنسانية .

في هذا السياق، يستضيف شرق تشاد أكثر من مليون شخصًا أجبروا على ترك منازلهم، بما في ذلك ما يقرب من 400 ألف لاجئ سوداني، وقدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين أن ما بين 10 إلى 20 ألف شخص فروا من الصراع عبروا الحدود الغربية للسودان إلى تشاد، وتقدر الأمم المتحدة أن أكثر من 250 ألف شخص يمكنهم العبور إلى تشاد من السودان خلال الأشهر المقبلة مع استمرار الصراع، ومخاوف تداعيات الصراع إلى زيادة الضغط على مواردها المحدودة، والدعم المحدود للاجئين، واحتمال حدوث نقص كبير في تمويل المساعدات؛ إذ حذر برنامج الغذاء العالمي من أن إمدادات الغذاء للاجئين في تشاد ستنخفض إلى النصف اعتبارًا من بداية شهر مايو الجاري بسبب نقص الدعم المالي، وقد يواجهان صعوبة في التأقلم مع الظروف إذا عبروا إلى تشاد، وسيكون هناك تدهور الوضع الإنساني في تشاد للاجئين إذا لم يحشد المجتمع الدولي ما يكفي من المساعدات في الوقت المحدد، ولا تزال احتمالات العودة الآمنة وإعادة الاندماج في السودان قاتمة للغاية، وبدلًا من ذلك تتزايد أعداد اللاجئين .

يأتي تدفق اللاجئين قبل أسابيع من بداية موسم الجفاف، ومن المتوقع أن يُترك ما يقدر بنحو 1.9 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. تهدد الأمطار التي تهطل في الوقت نفسه تقريبًا بتحويل مساحات من الصحراء إلى أنهار، مما يعرض للخطر تسليم المساعدات الغذائية الرئيسية للاجئين وغيرهم من الفئات الضعيفة. كما يسلط النزوح الجماعي إلى تشاد الضوء على المشكلات المتزايدة في دول منطقة الساحل المضطربة من مالي وبوركينافاسو إلى السودان، بما في ذلك عدوى الانقلابات العسكرية، وتنامي الجماعات الإرهابية، وعدم فعالية عمليات حفظ السلام الغربية والأمم المتحدة، فضلًا عن نشاط القوى الجديدة مثل روسيا، إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار .

ثانيًا- تداعيات التداخل السكاني بين تشاد والسودان:

تشترك تشاد في حدود طويلة تبلغ 1300 كيلومتر مع السودان؛ إذ عانت المناطق الشرقية من تشاد على الحدود مع دارفور في غرب السودان من تداعيات القتال والحرب الأهلية في

تلك المنطقة عام 2003. كما تسببت مليشيات الجنجويد في مقتل عدة مئات في مقاطعات وادي فيرا وواداي وسيلا. كما توجد مجموعة من المجتمعات التي لم تُوقف الحدود الإدارية حركتها، وتشمل مختلف القبائل العربية والزغاوة والتاما والمساليت، تم حشدهم في السابق من قبل حركات مسلحة وقامت الجنجويد بتعبئة الجاليات العربية بشكل أساسي، وكانت الحركات المسلحة المتمردة في دارفور مثل حركة العدل والمساواة بقيادة "خليل إبراهيم" من قبيلة الزغاوة. وتحولت الصراعات في دارفور على مدى العقدين الماضيين إلى حرب إقليمية. وهذا يجعل مأزق السودان الحالي مقلقًا بالنسبة لتشاد .

إلحاقًا بالسابق، لدى قائد مليشيا الدعم السريع "محمد حمدان دقلو" الشهير بحميدتي، جذور في تشاد وحتى أفراد من العائلة في المجلس العسكري التشادي الانتقالي. وحميدتي حريص على تقوية قاعدة سلطته ليس فقط في السودان، لكنه يريد أيضًا بناء مجال نفوذ أوسع عبر منطقة الساحل الأفريقي، حيث تضم الدعم السريع العديد من المقاتلين العرب التشاديين، ومتمردين تشاديين سابقين مناهضين للحكومة التشادية. كان "بشارة عيسى جاد الله"، أحد أفراد عائلة "حميدتي"، وزيرًا للدفاع التشادي خلال أزمة دارفور، وهو الآن عضو مؤثر في المجلس العسكري التشادي الانتقالي.

قد يترتب على تصعيد العنف في دارفور انعدام الأمن على نطاق أوسع بالنظر إلى البعد القبلي، يظهر ذلك جليًا في استضافة دارفور العديد من الجماعات المتمردة النشطة والسابقة والمليشيات القبلية، والتي سيتم جرها بشكل متزايد إلى القتال الدائر بين طرفي الصراع. ينحدر "حميدتي" والدعم السريع من قبيلة الرزيقات العربية جزء من عرب البقارة الرحل الموجودة أيضًا في أجزاء من تشاد وليبيا، وستعزز الدعم السريع روابطها العرقية والسياسية في تشاد لتجنيد المليشيات المسلحة لتعزيز صفوفها، وإحداث توترات قبلية. لذا، في الأيام الأولى للاشتباكات المسلحة أصدر مجلس القبائل العربية في تشاد بيانًا ينتقد فيه الدعم السريع لتجنيدها مقاتلين تشاديين شباب من القبائل. كما تنتمي الأسرة الحاكمة في تشاد إلى جماعة الزغاوة، بينما ينتمي العديد من كبار أعضاء المجلس الانتقال إلى الجماعات العربية .

في سياق آخر، أعلنت جبهة التغيير والوفاق في تشاد، الجماعة المتمردة المسئولة عن مقتل الرئيس السابق إدريس ديبي إتنو في أبريل 2021، عدم دعمها لأي طرف في الصراع في السودان، ونفت أية صلة بالدعم السريع، لكن قد تسعى قوات المعارضة المسلحة إلى شكل من أشكال التحالفات مع الدعم السريع .

ثالثًا- تفاقم الأزمات الأمنية:

تشعر السلطات التشادية بالقلق من أن الاشتباكات الجارية في السودان قد تفاقم الوضع الأمني داخل أراضيها والتهديدات التي تتعرض لها حدودها الشرقية، حيث قال وزير الدفاع التشادي "داود يايا إبراهيم"، إنه قلق بشأن تدفق اللاجئين، و"لدينا أكثر من 400 ألف لاجئ سوداني ظلوا معنا منذ عام 2003، وتشاد ستعاني من الناحية الأمنية"، حيث يخلق الوضع الأمني المتدهور في السودان مخاطر غير مباشرة على تشاد بسبب حركة عدد كبير من اللاجئين، وانخفاض الوجود الأمني في المناطق الحدودية، وتدهور الأوضاع الإنسانية. ومخاوف انتشار الأسلحة عبر الحدود التي تعبر الحدود المليئة بالثغرات الأمنية، وتعمل الجماعات الإرهابية في هذه المناطق، وستؤدي الأسلحة الجديدة إلى تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل ككل، حيث يتم شحن الأسلحة بانتظام على طول طرق التهريب القائمة على الحدود، ومن المرجح أن يستمر تدفق الأفراد المسلحين والأسلحة مع تصاعد الصرع في السودان، وسيصبح الأشخاص المتنقلون أكثر اعتمادًا على المهربين، من أجل المرور الآمن عبر مناطق الصراع وحولها، مما يؤدي إلى زيادة رسوم التهريب وربما ترتيبات أكثر استغلالية مع المهربين في إطار تنامي ديناميات عمليات التهريب والإتجار بالبشر، واتساع تجارة الأسلحة غير المشروعة بسبب إنشاء ممرات تهريب جديدة .

في يناير 2023، اتفق زعماء المرحلة الانتقالية في السودان وتشاد على تعزيز الدوريات المشتركة للجيشين على طول الحدود بعد تفاقم انعدام الأمن والهجمات الإرهابية في منطقة المثلث الحدودي مع جمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة غرب دارفور، زادت ميلشيا الدعم السريع من أنشطتها على طول هذه المنطقة الحدودية وتهميش القوة الحدودية المشتركة التي أنشأتها تشاد والسودان عام 2010. كما وقعت حكومتا جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومليشيا الدعم السريع، اتفاقية تعاون لمحاربة مجموعات متمردة مختلفة بشكل مشترك في المناطق الحدودية بدعم من قوات فاجنر الروسية، وتعد مناجم الذهب الكبيرة في المنطقة الحدودية مركزًا لتهريب الأسلحة والمخدرات التي تديرها الجماعات المتمردة جزئيًا، وأحد المصادر الرئيسية للإيرادات غير المشروعة للدعم السريع، ولم تكن القوات المسلحة الوطنية موجودة منذ فترة طويلة إلا بشكل ضئيل في هذه المناطق .

بالإضافة إلى ذلك، تعقد الوضع في تشاد بسبب تسريب معلومات استخباراتية أمريكية تُشير إلى أن قوات فاجنر الروسية يعملون مع المتمردين المناهضين للنظام في جمهورية أفريقيا الوسطى للإطاحة بديبي وعلاقتهم بحميدتي، وأعرب وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكين" عن قلقه العميق بشأن تواجد فاجنر في السودان، وأفادت تقارير بأن قوات فاجنر شاركت في فبراير ٢٠٢٣ في إطار تجنيد المتمردين التشاديين وإنشاء موقع تدريب

لـ 300 مقاتل في أفريقيا الوسطى، وتسعى فاجنر إلى تشكّيل اتحاد كونفدرالي من الدول الموالية لروسيا والمناهضة للغرب تمتد عبر القارة الأفريقية .

رابعًا- الخسائر الاقتصادية من توقف حركة التجارة العابرة للحدود:

أدى إغلاق الحدود إلى جفاف الصادرات الغذائية الرئيسية من السودان إلى دول الجوار، وارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية. وفقًا لبرنامج الأغذية العالمي، بالقرب من حدود تشاد مع السودان ارتفع سعر كيلو الذرة الرفيعة بنسبة 50 في المائة في خلال أسبوع واحد، ولا يقتصر التأثير فقط على الحدود، ولكن سيؤثر على شرق تشاد بشكل عام، والتأثير الاقتصادي، في ظل اعتماد تشاد بشكل أساسي على الكاميرون في صادراتها وارداتها، إلا أن المقاطعات الشرقية التشادية تتأثر بالتجارة مع السودان وبالتالي يمكن أن تتأثر. فضلًا عن التداعيات السلبية على استفادتها من ميناء بورتسودان، وهو ما قد يُشكّل أزمة اقتصادية لها باعتبارها دولة حبيسة في منطقة الساحل.

الحياد الحذر

يحاول المجلس العسكري في انجامينا الحفاظ على توازن واضح بدعوة طرفي الصراع إلى الحوار وفتح إمكانية إجراء محادثات بين الأطراف في انجامينا؛ إذ لم تتخذ السلطات التشادية جانبًا رسميًا حتى الآن في الاشتباك بين الطرفين، فإن الحكومة الانتقالية لم تتخذ موقفًا بعد لضبابية المشهد الراهن، لكن بالنسبة لها، استيلاء قوة غير نظامية على السلطة مثل الدعم السريع التي ينشط في صفوفها العديد من الجماعات العربية على الحدود التشادية السودانية، وبعض المتمردين التشاديين السابقين، سيشكلون تهديدًا وجوديًا للنخبة الحاكمة في البلاد، ويعزز الطموحات داخل العشائر الأخرى- ولا سيما قبيلة الرزيقات التي ينتمي إليها "حميدتي" نفسه-للمجتمع العربي التشادي الكبير على حساب عشيرة الزغاوة، الذين سيطروا على مقاليد السلطة لأكثر من ثلاثين عامًا في تشاد .

ارتباطًا بالسابق، التخوف من تراجع "حميدتي" إلى معاقله في دارفور إذا خسر معركة الخرطوم، ومع وجود علاقات وثيقة مع مجموعة فاجنر، فإن "حميدتي" ورجاله سيكونون في الواقع قادرين على خلق بؤرة لزعزعة الاستقرار بدعم من جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي دولة تقع بالفعل في المدار الروسي. علاوة على ذلك، داخل القوة التشادية، فإن وجود قوات فاجنر في ثلاث دول مجاورة (السودان وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى) يُشكّل بالتالي مصدر قلق كبير للنخبة الحاكمة في أنجامينا .

على هذا، تم اتخاذ العديد من الإجراءات والترتيبات لتأمين الحدود ولاحتواء التداعيات المُحتملة، من خلال إرسال قوات إضافية لتأمين الحدود مع السودان وأغلقتها في بداية الاشتباكات، وأعلنت أن حوالي 320 جنديًا سودانيًا منشقًا، كانوا يخشون أن تقتلهم الدعم السريع، عبروا الحدود واستسلموا للسلطات التشادية في 17 أبريل ٢٠٢٣. ويأتي إغلاق الحدود مع السودان وسحب القوات التشادية من الآلية العسكرية المشتركة بين السودان وتشاد المعنية بمراقبة الحدود ومُعالجة الاختلالات الأمنية من أجل قطع الطريق أمام أي إمدادات للدعم السريع من حواضنه الاجتماعية الإقليمية .

ضمن هذا الإطار، شدّد وزير الدفاع اللواء داود إبراهيم على أن "الصراع لا يعني تشاد، والأمر بين السودانيين ويجب أن نظل يقظين ضد كل الاحتمالات". كما استقبل قائد المجلس العسكري "محمد ديبي" البرهان ثم حميدتي يومًا بعد الآخر في انجامينا في شهر يناير ٢٠٢٣بهدف إظهار الحياد. علاوة على ذلك، تقوم تشاد بالتنسيق المشترك مع مصر بشأن التطورات الجارية في السودان، ودعم جهود وقف القتال، وتحقيق وقف إطلاق نار مستدام وشامل يسمح بإيصال المساعدات الإنسانية، ويمهد الطريق لحوار بناء لحل الخلافات بين الأطراف السودانية.

حاصل ما تقدم، يتضح أن عدم حسم المنافسة القبلية طويلة الأمد للوصول إلى الموارد، يخلق ارتدادات مستقبلية للأزمات وخطر التداعيات المحتملة للأزمة السودانية على دول الجوار وتحديدًا تشاد، بما في ذلك تدفقات الأسلحة عبر الحدود المفتوحة، وتصاعد ظاهرة المقاتلين الأجانب، وتفاقم أزمة اللاجئين على الحدود. وبالتالي، يتفاقم الوضع الأمني وظاهرة النزوح الجماعي في منطقة الساحل ككل، وحوض تشاد بالنظر إلى قرب السودان من تشاد، مما يوفر وسيلة محتملة لتجنيد مزيد من الفئات السكانية الضعيفة من قبل الجماعات الإرهابية بما في ذلك بوكو حرام والجماعات المنشقة عن تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا. لذا، تتعامل تشاد مع خطر مباشر ومزيج من تداعيات الصراع المستمر في ظل القبائل المتداخلة وتعقد العلاقات بين البلدين.

# مظاهر الاهتمام والانخراط الكيني في الأزمة السودانية

أسماء عادل

أسماء عادل

تم النشر بتاريخ 2023/05/31

مشاركة

تتسم الأوضاع في منطقة شرق إفريقيا بالاضطراب السياسي والأمني، حيث تشهد السودان منذ أبريل 2023 اشتباكات مسلحة بين الجيش السوداني والهيكل العسكري شبه النظامي "قوات الدعم السريع"، ونجد أن تبعات الأزمة لن تقتصر على السودان، بل ستشمل الإقليم. وتسعى هذه الورقة البحثية لاستعراض المشهد داخل كينيا، ومظاهر انخراط دولة كينيا حيال الأزمة السودانية، فعلى الرغم من عدم وجود حدود مشتركة بين كينيا والسودان، إلا أن كينيا سعت للانخراط في الأزمة السودانية التي اندلعت في الخامس عشر من أبريل 2023 .

يأتي سياق اندلاع الأزمة السودانية في الخامس عشر من أبريل 2023 مع حالة احتقان داخل كينيا بين النظام الحاكم والمعارضة السياسية، فقد اندلعت في مارس 2023 مظاهرات مناهضة للرئيس الكيني، وذلك على إثر تردي الأوضاع المعيشية، حيث يعاني الاقتصاد في كينيا من عدد من التحديات، التي استغلتها المعارضة السياسية في كينيا، وعملت على توظيفها من أجل خصم من شعبية الرئيس الكيني وليام روتو؛ إذ تولى زعيم المعارضة والمرشح الرئاسي الخاسر في انتخابات الرئاسة 2022 رايلا أودينغا عملية حشد وتعبئة الجماهير والدعوة للنزول في مظاهرات نحو القصر الرئاسي، وذلك لمعارضة السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة الكينية. وقد لاقت الدعوة التي أطلقها زعيم المعارضة استجابة من جانب المواطنين في كينيا، وقد حدثت اشتباكات بين قوت الأمن والمتظاهرين، وقد أسفرت هذه المظاهرات عن اعتقال أكثر من 200 شخص، من بينهم عدد من كبار السياسيين المعارضين، وإصابة أكثر من 400 شخص، من بينهم ما لا يقل عن 60 من ضباط الأمن. ولكن نجد أن النظام الحاكم في كينيا أستطاع وقف هذه المظاهرات من خلال طرحه مبادرة الحوار مع المعارضة السياسية، وهو ما أدى إلى التهدئة السياسية، ولكن على الرغم من ذلك، فإن جذور الأزمة لم يتم حلها، حيث جوهر

الأزمة في كينيا هو الأوضاع الاقتصادية الصعبة، حيث تتدهور قيمة العملة المحلية؛ فهناك انخفاض في قيمة العملة المحلية إلى جانب عدم كفاية العملة الصعبة لا سيما الدولار الأمريكي، وبالتالي هناك صعوبة في استيراد السلع والخدمات من الخارج إلى جانب ارتفاع اسعارها، وهو ما انعكس على مستوى المعيشة في كينيا. كما أن هناك صعوبة في استيراد السلع الغذائية والأدوية، بالإضافة إلى زيادة أسعار الخدمات الأساسية، وهو ما يُشكل ضغوطًا على المواطنين في كينيا .

<<عدوى الأزمات: حسابات ومواقف تشاد من الأزمة السودانية

مظاهر انخراط كينيا في أزمة السودان

نجد أن كينيا قد حاولت الانخراط في أزمة السودان من خلال طرحها مبادرة للتسوية بين طرفي الصراع في أبريل 2023، فقد أقترح الرئيس الكيني وليام روتو استضافة طرفي الصراع للقيام بعملية وساطة لوقف القتال، والذي أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في السودان. وتتسم تدهور الأوضاع الإنسانية في السودان بالتدهور جراء استمرار الاشتباكات المسلحة بين طرفي النزاع، ونجد أن كينيا تتابع عن كثب تدهور الأوضاع الإنسانية في السودان. كما نجد تتصاعد معاناة المدنيين السودانيين الذين تضرروا من الاشتباكات الجارية، حيث ترتفع أسعار الغذاء ووسائل النقل، كما يشهد القطاع الصحي تدهور جراء نقص الامدادات الطبية وتعرض المستشفيات للقصف، وهو ما أدى إلى توقف الكثير من المستشفيات عن الخدمة، كما هناك تحذيرات من جانب منظمة الصحة العالمية من أن هناك تهديدات متزايدة لانتشار امراض الكوليرا والملاريا في السودان لنقص إمدادات المياه الصالحة للشرب.

كما تكشف تصريحات رئيس كينيا على أنه من الضروري استعادة الحكم المدني في السودان، فقد كانت كينيا تأمل أن تشهد السودان انفراجه سياسية مطلع شهر أبريل 2023، بتشكيل حكومة انتقالية بقيادة مدنية والاعلان عن رئيس وزراء جديد وتشكيل مؤسسات حكم انتقالية والتوقيع على دستور انتقالي، ولكن نجد أن عملية التحول الديمقراطي قد تراجعت، وحدث تأزم في مسار العملية السياسية في السودان باندلاع اشتباكات مُسلحة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، ليتضح في العلن الخلافات الكامنة بين رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان وقائد قوات الدعم السريع في السودان، محمد حمدان دقلو "حميدتي" فيما يتعلق بإشكالية دمج قوات الدعم السريع في المؤسسة العسكرية السودانية، وهو ما حال دون توقيع الطرفان على الاتفاق الإطاري النهائي الذي تم الإعلان عنه بشكل مبدئي في الخامس من ديسمبر 2022.

وعلى الرغم من الدعوات الدبلوماسية التي أطلقتها كينيا، إلا أنه لم يتم قبول دعوتها للوساطة، فقد تولت المملكة العربية السعودية باستضافة مفاوضات بين طرفي الصراع في السودان مطلع شهر مايو 2023، فقد جرت مفاوضات بين ممثلي الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في مدينة جدة، لوقف التصعيد العسكري، وضمان وصول المساعدات الإنسانية .

<<تفاقم الأزمات: ارتدادات الصراع في السودان على الشرق الأوسط

ولكن نجد أن ما يُعزز انخراط كينيا الدبلوماسي حيال الأزمة السودانية على المدى المتوسط، أنه يتم من خلال التحرك الجماعي؛ إذ تعمل كينيا على التنسيق مع دول الإقليم والمنظمات الإقليمية والدولية، فقد حاولت كينيا التحرك حيال أزمة السودان في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية "الايجاد"، فقد ناشدت كينيا طرفي الصراع لضمان الامتثال الكامل لقرار قمة رؤساء دول الإيجاد المنعقدة في 16 أبريل2023، بما في ذلك وقف القتال، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية. كما أعرب الرئيس الكيني عن أنه إذا تولى الوساطة بين طرفي الصراع، سيكون بالتنسيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. فقد عملت كينيا على التنسيق مع الدول المجاورة للسودان، حيث تواصل الرئيس الكيني مع الرئيس المصري خلال شهر أبريل 2023، بشأن أزمة السودان، ونجد أن هناك رؤى مشتركة بين الدولتين بشأن وقف إطلاق النار، ودعم مساعي الحوار السلمي واستئناف المرحلة الانتقالية.وفي الختام يمكن القول، ربما كينيا تطمح للعب دور إيجابي في إنهاء الصراع في السودان عبر المفاوضات السلمية، والتي بمقتضاها يمكن حل المشاكل العالقة سياسيًا وليس عسكريًا، مع الأخذ في الاعتبار أنه إذا طال الصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، فإنه من المُحتمل أن يؤدي إلى إنهاك المؤسسات الأمنية السودانية، وهو ما سيمهد الطريق لتفتيت كيان الدولة السودانية، وهو ما ستكون له تداعيات سلبية على الإقليم، كما سيكون الخاسر من هذه المعادلة الصفرية المواطن السوداني، وهو ما يستوجب من طرفي النزاع في السودان إعلاء مصالح الشعب السوداني فوق المصالح الضيقة.

# المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ينظم حلقة نقاشية مع خبراء الأمم المتحدة حول السودان

فريق المركز

فريق المركز

تم النشر بتاريخ 2023/06/06

مشاركة

عقد المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية حلقة نقاشية مع وفد ممثل للجنة العقوبات للأمم المتحدة على السودان، يوم الإثنين 5 يونيو 2023، بمشاركة السيد "Thomas W. Bifwoliتوماس بيفولي" مراقب العقوبات لمجلس الأمن الدولي، والسيد "Kolmakov Andreiكولماكوف أندريه"، الذي يعمل ضمن فريق خبراء مسؤولين عن نشاط الجماعات المسلحة في الصومال .

وأدار اللقاء اللواء محمد إبراهيم الدويري نائب مدير المركز، والدكتور أحمد أمل رئيس وحدة الدراسات الإفريقية والأستاذ أحمد علية رئيس وحدة التسلح، ومشاركة أسماء عادل وشيماء البكش باحثين بوحدة الدراسات الإفريقية.

وتركز اللقاء على تبادل الرؤى حول الأوضاع في السودان والمواقف الإقليمية والوساطات ودورها في تهدئة الصراع، فضلًا عن الرؤية المصرية فيما يجري في السودان باعتبارها دولة محورية في الجوار السوداني.

وتبادل الطرفان الرؤى حول ما يجري بالسودان وما يتصل بها من مواقف إقليمية ودولية، وفي هذا السياق وردًا على تساؤل السيد " كولماكوف أندريه"، فيما يتعلق بالرؤية المصرية لما يجري في السودان، أوضح اللواء محمد إبراهيم عددًا من النقاط المتعلقة بالموقف المصري كالآتي:

أوضح أن السودان هي قضية أمن قومي بالنسبة لمصر، وأن هناك مساعي عديدة بذلتها مصر مع كافة الأطراف على مدار المرحلة الانتقالية. وأن الرؤية المصرية للموقف تنبع من رؤيتها لأية تسوية إقليمية لأي صراع، إذ تنطلق مصر من ثوابت تتعلق بالدولة الوطنية، والدولة الوطنية تنبع من استقرار المؤسسات، مما يفضي بدروه إلى أهمية بقاء واستقرار المؤسسة العسكرية السودانية.

وأشار إلى موقف مصر من قضية اللاجئين، باعتبار أن مصر لم تتعامل معهم باعتبارهم لاجئين بل هم جزء من النسيج الوطني المصري، ورغم ما تشهده مصر من تحديات اقتصادية، لم تناور بورقة اللاجئين. وفيما يتعلق بهذا الأمر، أشار إلى التواصل المصري القطري لإقامة مؤتمر إغاثة مرتبط بالتداعيات الإنسانية الناجمة عن الأزمة الإنسانية .

وأكدّ على أهمية استقرار دول الجوار الجغرافي بالنسبة لمصر، وهو أمر من محددات الأمن القومي المصري، مؤكدًا المصلحة المصرية في استقرار السودان وعدم إطالة أمد الصراع التي تتفاقم مع تعدد الفاعلين. وفيما يتعلق بالتسوية، أشار إلى أهمية عدم استبعاد مصر من أية تسوية فيما يخص السودان، وهو أمر أثبته الحضور المصري في ملفات إقليمية عديدة، كما حدث في ليبيا وفي سوريا .

وردًا على التساؤلات التي أثارها السيد " توماس بيفولي" فيما يتعلق بمواقف دول الجوار الإفريقي، وعما إذا كانت هناك إمكانية لوساطة إفريقية مستقبلية، أوضح الدكتور أحمد أمل عدد من الملامح عن الموقف الإفريقي، جاءت على النحو التالي :

أشار إلى تصاعد العنف مرة أخرى في دارفور، بعيدًا عما يحدث في الخرطوم، مما يزيد من تعقيد الأزمة، خاصة وأن الموقف في دارفور مرتبط بتعقيدات المشهد وتصاعد العنف في منطقة شرق الساحل بعد أن كان العنف متنامي في غرب الساحل في السابق. كذلك تحولات خريطة الصراع تنذر بتعقيد الأزمة .

ومع عدم حل جذور الأزمة في دارفور، فضلًا عن الانسحاب غير المعدّ له من البعثة الهجين بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، فضلًا عن الارتباطات الإقليمية وتصاعد

الانقسام بين القبائل العربية والإفريقية، على طول امتداد دول الساحل، فإن الوضح في دارفور مرشح لأن يزداد سوءًا .

وعن دول الجوار الجغرافي أشار إلى أهمية انخراط دول الجوار في أية تسوية، مع استبعاد فاعلية أي دور مستقبلي قد يلعبه الاتحاد الإفريقي رغم أهمية حضوره، لكن بحكم تراكم الخبرة التاريخية فإن دول الجوار قد لعبت أدوارًا تاريخية قد تؤهله للعب نفس الدور مرة أخرى، فقد لعبت كينيا على سبيل المثال دورًا في التوصل إلى اتفاق نيفاشا 2005. وعلى هذا النحو، قد يلعب الإيجاد إلى جانب دول الجوار غير الأعضاء في المنظمة دورًا في هذا الأمر.

وعقب الأستاذ أحمد عليبة على تعقيدات الوضع الميداني والعسكري، انطلاقًا من الخبرات السابقة في الصراعات الإقليمية، هناك سيطرة إلى حد ما للجيش، لكن الطريقة التي تتعامل بها قوات الدعم السريع هي نمط حرب العصابات، وهو الأمر المرجح أن يؤدى الى انسداد أفق الأزمة في السودان، وهناك تخوف من حصول قوات الدعم السريع على الطائرات الدرونز. كذلك استدعاء الجيش السوداني قوات الاحتياط يعتبر مؤشر صعب، بأن الجيش قد دخل في دورة إنهاك.

وأشار إلى احتمالية أن تكون هذه هي الدورة الأولى للصراع، في دولة تعد واحدة من أسوأ سبعة دول تعاني من حالة الهشاشة، وفي حال تغذية الصراع من الدول الإقليمية، فمن المرجح أن يزداد الوضع سوءًا، ويتحول من سيئ لأسوأ. خلاصة القول، نجد أن شكل الحرب وطبيعة السلاح والتفكك الداخلي والتدخل الإقليمي والدولي يودي الى بقاء الوضع على ما هو عليه.

وأخيرًا، عقّب السفير محمد النقلي بأهمية أن يكون رد فعل المجتمع الدولي أكثر حسمًا من ذلك، خاصة وأن المبعوثين الأمميين حريصين على استيفاء المعايير وإصدار البيانات بغض النظر عن الحقائق على الأرض. وأشار إلى تعقيد الوضع الإنساني في السودان والتي تعد مصر وتشاد ودول الجوار السوداني في مواجهة مع تحدي ومسؤولية إنسانية كبيرة.

ربط بين تعدد الفاعلين على الأرض وتعقد الصراع، مع عدم وجود إرادة سياسية للحل، في ظل تباين وتعارض مصالح الدول المنخرطة في الصراع، وهو أمر بحاجة إلى حسم وإرادة حقيقية من الجميع.

# قمة القاهرة لدول جوار السودان والبحث عن آلية جديدة لتسوية الصراع

صلاح خليل

صلاح خليل

تم النشر بتاريخ 2023/07/13

مشاركة

بغرض مناقشة الأزمة في السودان وإيجاد مسارات لتسوية الصراع، تستضيف القاهرة في 13 يوليو 2023، قمة مصغرة تضم دول جوار السودان: ليبيا، تشاد، جنوب السودان، إريتريا، إثيوبيا، وأفريقيا الوسطى. ترغب مصر في أن تفتح قمة القاهرة مسارات فاعلة لإنهاء الصراع الحالي بين كل من الجيش السوداني ومليشيا الدعم السريع، كما يناقش المشاركون في المؤتمر الانعكاسات والتداعيات السلبية للأزمة على دول جوار السودان، وعلى رأسها تدفق النازحين، والأبعاد الجيوستراتيجية والجغرافية للأزمة وتأثيرها على دول الجوار، وخطرها على تمدد الصراع إلى هذه الدول، بالإضافة إلى التنسيق والتشاور مع المسارات الإقليمية والدولية الأخرى التي تتعلق بتسوية الأزمة في السودان.

تأتي أهمية الاجتماع في وقت تتفاقم فيه الأوضاع في السودان، حيث يحتدم الصراع بين طرفي الأزمة، وتترك آثارًا كارثية على الأوضاع الداخلية، فضلًا عن تأثيراتها الخارجية الممتدة، كما تأتي في وقت تخفق فيه مسارات ومبادرات التسوية، بما في ذلك الوساطات الإقليمية والدولية، إذ لم يلتزم أي من طرفي الصراع بالهدنة المأمول أن تكون مقدمة لتهدئة الأوضاع وبحث مخارج للأزمة؛ حيث أسفرت المحادثات التي عُقدت في جدة بالمملكة العربية السعودية عن سلسلة من الهدنات لوقف إطلاق النار انتهكها الجانبان باستمرار، وهو ما دفع واشنطن والرياض الشهر الماضي لتعليق المحادثات والبحث عن صيغة أكثر فاعلية للمفاوضات. ومن جانبه، أعلن المتحدث العسكري أن الجيش السوداني علّق مشاركته في المحادثات، وهو أمر مقلق حيث تتفاقم الأزمة، ولا توجد آلية لاحتوائه.

وتخشى دول جوار السودان من أنّ الأزمة لم تعد داخلية بقدر ما أصبحت ترتبط بأجندات إقليمية ودولية تستهدف إحداث تغييرات جيوسياسية قد تطال دول جوار السودان بكاملها، حيث فتح الصراع الفرصة ليتحول السودان لتنافس أجندات بين القوى الإقليمية والقوى

الدولية المتنافسة، ومن ثمّ جاء اهتمامها بإيجاد مسارات للتسوية. من هذا المنطلق دعت القاهرة إلى بناء موقف موحد من جانب دول جوار السودان باعتبارها الأكثر ارتباطًا بالأزمة والأكثر تأثرًا بها بل والأكثر تأثيرًا عليها، ويمكن أن يمهد هذا الموقف الموحد الطريق نحو إيجاد صيغة يمكن من خلالها معالجة الأزمة.

وتبدو أهمية اجتماع القاهرة في أنه يجسد الدور الفاعل لمصر في الأزمة السودانية، وهو دور يستند إلى عوامل جغرافية وتاريخية وعلاقات وثيقة مع السودان ومع جميع دول المنطقة، فضلًا عن أنه دور متجرد تمامًا من محاولة إحراز مكاسب سياسية، وهو دور يمهد الطريق لمصر للعب دور بارز في جهود تسوية الأزمة. فلا شك أن مصر تُعد فاعلًا مهمًا ومؤثرًا وأن دورها يمكن أن يُحدث فارقًا، لأنه بالأساس يستهدف الحفاظ على الدولة السودانية ودعم الاستقرار والأمن الإقليمي، بعيدًا عن منطق التوظيف ومحاولات استثمار الأزمة في غير صالح السودان وشعبه وغير صالح دول المنطقة وشعوبها وأمنها القومي.

<<البيان الختامي لقمة دول جوار السودان

أهداف قمة القاهرة لدول جوار السودان

على رأس أولويات القادة في القاهرة في قمة جوار السودان إيجاد سبل لإنهاء الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، فضلًا عن بحث آثار الصراع على جيران السودان، لا سيما أن الأزمة تُلقي بظلالها على أمن واستقرار هذه الدول بصورة مباشرة، إذ لجأ ما يقرب من 700 ألف إلى الدول المجاورة للسودان، وفر أكثر من 250 ألفًا عبر الحدود إلى مصر، التي يقطنها بالفعل قبل الأزمة مجتمع سوداني يقدر بنحو 4 ملايين، ووصل معظم الباقين إلى تشاد وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، وقد سبق وحذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش يوم الأحد من أن السودان على شفا حرب أهلية واسعة النطاق يمكن أن تُزعزع استقرار المنطقة بأسرها، وهو ما يعطي لهذه القمة أهمية خاصة.

كذلك، ستسعى إلى وضع آليات فعالة لتسويته سلميًا بالتنسيق مع المسارات الإقليمية والدولية الأخرى، فالمسار الذي سينبثق عن قمة القاهرة لا ينافس المسارات الأخرى، سواء تلك المتعلقة بمفاوضات جدة، أو جهود منظمة الإيجاد، ولكنه مكمل لها جميعًا؛ إلا أنه يشكل إطارًا أكثر شمولًا واتساعًا. فليس من الممكن تخيل أزمة في السودان على هذا المستوى بدون مشاركة مصر، وهي التي تعتبر أمن السودان جزءًا من أمنها القومي،

بالإضافة إلى ذلك ترتبط الدولتان أيضًا بروابط اجتماعية وثقافية واقتصادية تعود إلى قرون، كما أن مصر لعبت دورًا تاريخيًا كبيرًا في جميع أزمات السودان، وأسهمت في معالجة كثير من الأزمات، ولها رصيد كبير من القوى الناعمة على الصعيد السوداني سواء بين الجهات الرسمية أو الشعبية.

ومن المحتمل أن تظهر قضايا أخرى على أجندة المؤتمر، مثل مناقشة استراتيجية التهدئة بين طرفي الصراع، فضلًا عن التمهيد لخارطة طريق تقود في نهاية المطاف إلى تسوية سلمية للأزمة، ومناقشة التداعيات المحتملة لحالة عدم الاستقرار في الإقليم نتيجة للحرب الدائرة في السودان، والعمل على معالجة التوترات المتصاعدة، ومن ثم إعادة الاستقرار في السودان، ومناقشة التصاعد المقلق في العنف الاجتماعي والإثني، والعمل على وضع حد لخطورة الأوضاع الإنسانية المتردية، ومساعدة السودان للتغلب على التحديات الداخلية نتيجة للاقتتال الدائر حاليًا، وتمهيد الطريق لإنهاء الأزمة نهائيًا، وكذلك التركيز بشكل رئيسي على إنهاء القتال وإعادة الاستقرار إلى المنطقة، والوقف الفوري للأعمال العدائية، لكى لا يؤدي إلى تفاقم الصراع وإطالة أمده.

ولا شك أن دول جوار السودان تمتلك أوراق ضغط مؤثرة على طرفي الصراع في السودان، ليس فقط عبر الحدود المشتركة، ولكن أيضًا من العلاقات التي تربط تلك الدول بأطراف الصراع، كما أنها أكثر ارتباطًا بالأزمة، وتتلقى تداعيات مختلفة تهدد أمنها واستقرارها، ومن ثم فإن جهودها يمكن أن تسهم في معالجة الأزمة الحالية، وأن تضع إطار عمل من أجل تفادي تفاقم الصراع، أو الانخراط به بصورة سلبية، وبلورة وجهة نظر واحدة تجاه الأزمة بما يساعد على التسوية.

ومع ذلك، هناك تحديات أمام القمة، حيث تتضارب أجندات الدول المشاركة في القمة، فهناك خلافات عميقة بين عدد من الدول المشاركة، كما أن مصالحها في الأزمة متباينة، ولديها علاقات مختلفة مع طرفي الأزمة في الداخل، ومن ثم فإن القاهرة سيقع على عاتقها أن تتجاوز بدبلوماسيتها الفاعلة كل هذه الإشكاليات والتحديات، وأن تخلق مسارًا جديدًا فاعلًا من أجل معالجة الأزمة.

# استجابة إقليمية موحدة: مؤتمر قمة جوار السودان

نسرين الصباحى

نسرين الصباحى

- باحثة بوحدة الدراسات الأفريقية

تم النشر بتاريخ 2023/07/13

مشاركة

في الثالث عشر من يوليو 2023 استضافت العاصمة المصرية القاهرة قمة دول جوار السودان بمشاركة رؤساء ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان وإريتريا ورئيس الوزراء الإثيوبي. وتأتي قمة دول جوار السودان مع اقتراب دخول الصراع السوداني شهره الرابع منذ منتصف أبريل ٢٠٢٣، لبحث سبل إنهاء الأزمة واحتواء التداعيات السلبية للصراع على دول الجوار، واستقرار المنطقة ككل، وتسوية الأزمة بالطرق السلمية بمشاركة هذه الدول المعنية بحل الأزمة لتأثرها المباشر بشظايا الصراع، من أجل التوصل لصياغة رؤية مشتركة لضمان الحفاظ على مقدرات وسيادة الدولة السودانية، بالإضافة إلى التنسيق مع المسارات الدولية والإقليمية الأخرى لتسوية الأزمة من خلال أجندة القمة الواضحة بحضور نوعي من جانب دول الجوار السبع، وتمثيل من الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي.

المحتويات

ضغوط ملحّة لعقد القمة

محددات تأثير دول الجوار في تسوية الأزمة السودانية

من هذا المنطلق، جاءت تحركات وجهود مصر لتهدئة الأوضاع في السودان، ووقف إطلاق النار، والحفاظ على مقدرات الشعب السوداني، مما ظهر جليًا منذ اندلاع الأزمة، حيث تمثلت الرؤية المصرية في وقف إطلاق النار بشكل شامل ومستدام، وعدم التدخل الأجنبي في السودان، والحفاظ على وحدة مؤسسات وشعب السودان، والحل السياسي للأزمة، وتنسيق وتوحيد المبادرات السابقة، ومطالبة الوكالات الإغاثية والجهات المانحة بتوفير الدعم اللازم لدول الجوار. كما حرصت مصر على حل الأزمة السودانية من عدة

اعتبارات، في مقدمتها الأمن القومي والروابط التاريخية المشتركة بين البلدين، وأهمية الدور المصري في حلحلة الأزمة مثل اهتمام مصر بلمّ شمل الدول العربية الأخرى .

ضغوط ملحّة لعقد القمة

دخلت الأزمة السودانية منعطفًا حرجًا في ظل عدم الحسم العسكري، وتفاقم الأوضاع الإنسانية، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وسيولة المشهد الأمني، واختلاط البعد القبلي في الصراع المسلح واتساعه، وتصاعد حدة العنف القبلي في إقليم دارفور، مما شكّل ارتدادات خطرة على دول الجوار المباشر، بما في ذلك تأثير مُضاعف للأزمات الإنسانية، وتصاعد تدفقات اللاجئين، وتفاقم الأزمات الأمنية، مع ارتفاع وتيرة القلق الإقليمي وحالة التأهب الأمني والترقب الحذر من مآلات الصراع، في ظل اختراق الهدن المتتالية من طرفي الصراع مع تعقد مسارات الأزمة. لذلك، تنعقد القمة لإيجاد تسوية سلمية عاجلة، ووضع حد لتأثيرات الأزمة السلبية، لعددٍ من الاعتبارات هي :

•تفاقم الأزمات الأمنية: سادت مخاوف بشأن انتشار عدوى ظاهرة الصراعات القبلية بدارفور، ومخاوف انتشار الأسلحة العابرة للحدود، وتحركات الجماعات المسلحة، والهجرة غير النظامية لدول الجوار، في ظل انخفاض الوجود الأمني في المناطق الحدودية، حيث تعمل الجماعات الإرهابية في هذه البيئات الحاضنة، وستؤدي الأسلحة الجديدة إلى تدهور الوضع الأمني في المنطقة ككل، وزيادة رسوم التهريب، واتساع تجارة الأسلحة غير المشروعة، ومخاطر السيولة الأمنية على استقرار الأمن الإقليمي .

•ارتفاع حجم تدفقات اللاجئين العابرين للحدود: منذ بداية الأزمة السودانية تنامى عدد اللاجئين، وكانت دول الجوار الثلاث الأبرز في احتواء اللاجئين (مصر، وتشاد، وجنوب السودان) على الترتيب ثم إثيوبيا وأفريقيا الوسطى، في ظل مُعاناة هذه الدول من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية متفاقمة وظروف إنسانية صعبة، ليزيد الصراع السوداني من وطأة هذه الأزمات، حيث يعتبر السودان نقطة محورية في موقعه الجغرافي المضطرب وتحديدًا مع منطقة قوس الأزمات الممتدة في دول جنوب السودان وأفريقيا الوسطى وتشاد وإثيوبيا.

•التداعيات الاقتصادية العابرة للحدود: تعتبر جنوب السودان الأكثر تأثرًا بالتداعيات السلبية للصراع لارتباط اقتصادها بمصافي النفط في ميناء بورتسودان، وإعاقة الروابط اللوجستية والنقل بين حقول النفط وميناء بورتسودان، والتأثير سلبًا على إيرادات النفط التي

تشكل المورد شبه الوحيد لجوبا. بالإضافة إلى ذلك، تتأثر اقتصادات الدول الحبيسة الأخرى مثل إثيوبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى التي تعتمد بالأساس على موانئ السودان المطلة على البحر الأحمر، مما شكّل ارتفاعًا غير مسبوق في أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية، وعرقلة حركة التجارة العابرة للحدود، وتفاقم أزمات الجوع والغذاء في هذه الدول .

<<البيان الختامي لقمة دول جوار السودان

محددات تأثير دول الجوار في تسوية الأزمة السودانية

قدمت العديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية مبادرات للتواصل مع طرفي الصراع السوداني، حيث طرح الاتحاد الأفريقي مبادرته، وأيضًا منظمة الإيجاد، فضلًا عن مبادرات من دول أفريقية بشكل ثنائي مثل مصر وجنوب السودان وتشاد، لوقف إطلاق النار ومعالجة الأوضاع الإنسانية برؤية شاملة، وعرض الاضطلاع بدور ثنائي للوساطة. بالإضافة إلى المبادرة السعودية-الأمريكية، واتفاق جدة بشأن حماية المدنيين، والمبادرة الرباعية بقيادة منظمة الإيجاد. وعلى الرغم من ذلك، لم تحقق هذه المبادرات إسكات البنادق، أو التوصل إلى وقف إطلاق النار بشكل مستدامٍ.

وقد تسبب تعدد المبادرات المتنافسة في حدوث ارتباك حول كيفية إقناع الأطراف المتحاربة بالتفاوض، حيث اختلفت مواقف دول الجوار من الأزمة في شكل ترقب واستجابات حذرة. لتأتي قمة دول الجوار كمحاولة جادة لتقليل مساحة التباين في الرؤى بين دول جوار السودان والتوصل إلى حلول توافقية، وتنسيق وتوحيد كافة المبادرات والجهود السابقة من أجل صياغة رؤية مشتركة شاملة لتسوية الأزمة. كما نجحت القمة من خلال إشراك جميع دول جوار السودان دون استثناء في زيادة الضغط على طرفي الصراع مما قد يساعد في عودتهما لطاولة التفاوض من جديد، والعمل على تقليل حدة تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في السودان، وتوفير الدعم وتسيير الجهود الإنسانية لاحتواء تدفقات اللاجئين والمتضررين من ويلات الصراع، والتوافق على آليات فعالة للتسوية بمشاركة كافة الأطراف .

وقد كشفت قمة القاهرة لدول جوار السودان عن امتلاك دول الجوار القدرة والرغبة لحل الأزمة السودانية لاعتبارات تشابك المصالح والتحديات المشتركة وتحديدًا تداعيات اللاجئين، في ظل التأثيرات السلبية المتبادلة من الصراع على هذه الدول نتيجة تشابكات

العلاقات القبلية والاقتصادية والاجتماعية الممتدة، وعدم القدرة على تحمل تكلفة الصراع السوداني .

بناءً على ذلك، تتلخص محددات دول الجوار في حصار تمدد الصراع الداخلي، ومحاولة الوصول إلى حلول لإنهاء الأزمة في ثلاثة مسارات هي: المسار العسكري بتوقف إطلاق النار بشكل دائم والعودة إلى مسار الحياة الطبيعية، والمسار السياسي الذي يعمل على تهدئة الأوضاع والاستقرار بشكل كبير، والمسار الإنساني والإغاثي في ظل تفاقم حدة الأزمة الإنسانية في العاصمة الخرطوم وولايات إقليم دافور على وجه الخصوص.

حاصل ما تقدم، يمكن القول إن تشابك وتعقد المصالح الإقليمية فرضت على دول الجوار ضرورة توحيد رؤيتهم المشتركة بما عكسته قمة القاهرة التي أكدت كذلك على علاقات مصر الوطيدة مع كافة دول الجوار، وامتداد دورها في حفظ أمن واستقرار دول الجوار والإقليم بشكل عام من خلال طرح رؤية إقليمية جامعة لحل الأزمة بالتعاون مع كافة الأطراف والشركاء الإقليميين والدوليين.

# تفاقم الصراع: آفاق تسوية الأزمة السودانية بعد دخولها الشهر الرابع

صلاح خليل

صلاح خليل

تم النشر بتاريخ 2023/07/18

مشاركة

في ظل استمرار الصراع العسكري بين الجيش السوداني ومليشيا الدعم السريع، وما ترتب عليه من تدهور كبير في الوضع الإنساني ونزوح داخلي وخارجي، في حالة عدم وصول الأطراف إلى تسوية سريعة للصراع؛ فسترتفع تكلفته وقد يؤدي في نهاية المطاف إلى تدخل دولي. تلك الحالة تفرض أسئلة مشروعة، أولها: ما تأثير الصراع على مستقبل السودان؟ وثانيها: ما مدى احتمالات التدخل الخارجي في السودان؟

دخلت الحرب بين الجيش السوداني والدعم السريع الشهر الرابع دون نهاية تلوح في الأفق بالسودان، ويتركز الاقتتال بشكل كبير حول العاصمة الخرطوم، مع بعض المناطق في ولايات شمال وغرب وجنوب دارفور، في الوقت الذي فشل فيه تطبيق جميع الهدن منذ بداية الأزمة، وفي ظل تدهور الوضع الإنساني بشكل خاص في الخرطوم وبعض ولايات دارفور. وقد أدت الصراعات العسكرية المتصاعدة يوميًا في السودان إلى تفاقم الأوضاع المتردية بالفعل، وربما تقود إلى تمدد الصراعات ذات الطابع الإثني والقبلي في ظل دولة تعاني من حالة من عدم الاندماج ومشروع الدولة الوطنية منذ خمسينيات القرن المنصرم.

وتؤكد مؤشرات الصراع المسلح للأزمة في السودان احتمالية تمددها إلى الدول المجاورة، في حالة عدم ظهور أية بوادر على تراجع القتال ووضع حد للمعارك المستمرة بين الأطراف المتحاربة، لا سيما في ظل لجوء الأطراف للعنف والتغيير بالقوة لحسم الصراع، مما يقود إلى أوضاع معقدة ربما تعصف بوحدة الدولة السودانية.

كما اتسعت دائرة الأطراف المشاركة في الصراع، بعد أن اشتبكت قوات تابعة للحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام مع مليشيا الدعم السريع غرب مدينة الأبيض

عاصمة ولاية شمال كردفان في مطلع يوليو الجاري. وقد ضمت القوة المشتركة كلًا من حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان، وتجمع قوى تحرير السودان، والتحالف السوداني، والتي سعت لتأمين ولاية شمال دارفور في أعقاب الفراغ الأمني الذي خلّفه انسحاب الجيش إلى الخرطوم، بالإضافة إلى تأمين نقل المساعدات الإنسانية لجميع ولايات دارفور.

وفي وقت سابق كانت مليشيا الدعم السريع تسعى منذ بداية الحرب للسيطرة على مدينة الأبيض الاستراتيجية الرابطة بين جميع ولايات دارفور الخمس وولايات كردفان الأخرى، حيث دارت معارك شرسة مع الجيش للسيطرة على مطار الأبيض، إلا أن محاولات المليشيا باءت بالفشل. تلك المحاولة جاءت متزامنة مع هجوم شنته الحركة الشعبية-الشمال بقيادة عبد العزيز الحلو على مواقع عسكرية للجيش السوداني، في ولاية النيل الأزرق، مما يثير مخاوف دولية من تمدد الصراعات العسكرية إلى دولة جنوب السودان وإثيوبيا .

<<البعد الإغاثي والإنساني في قمة دول جوار السودان

التأثيرات المستقبلية لاستمرار الصراع

فرضت الحرب في السودان واقعًا جديدًا وغيرت الكثير من المعادلات سياسيًا، وعسكريًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وأي حلول سوف تتطلب معالجات جديدة، ورؤية توافقية لمواجهة متطلبات إعادة الإعمار، وتحقيق الاستقرار المطلوب لإخراج الدولة من أزمتها، خاصة مع واقع تركز الحرب في العاصمة وليس في الأطراف كما كان الحال في صراعات السودان السابقة.

محاولة القفز على الواقع الجديد الذي أفرزته الحرب سيقود السودان إلى دورة أخرى من عدم الاستقرار والحروب، ويجعله عرضة لمخططات الطامعين في أراضيه وموارده الطبيعية، فضلًا عن مشروعات تقسيمه أو فتح مجال للتدخل الأجنبي العسكري على الأرض السودانية، والذي لا يعني فقط استمرار الصراع وعدم الاستقرار، بل قد يفتح الباب أمام احتمالات تمدد الإرهاب إلى السودان، والأمثلة كثيرة من ليبيا، لنيجريا، وموزمبيق، والصومال، واليمن، وسوريا، والعراق.

بهذا تكون انعكاسات استمرار الصراع على مستقبل الدولة السودانية بالغة الخطر، نتيجة وجود بيئة أمنية هشة، فضلًا عن الإثنيات العابرة للحدود، واشتعال الأوضاع في العاصمة الخرطوم ومدن إقليم دارفور الرئيسية مثل: الجنينة، زالنجي، نيالا، وبجانب مناطق مهمة في مقدمتها ميناء "أم دافوق" البري الرابط بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، ورهيد البردي ومنواشي بولاية جنوب دارفور، وكتم وطويلة والفاشر بولاية شمال دارفور .

أفق المحاولات الإقليمية لاحتواء الصراع

أكدت مخرجات قمة القاهرة لدول جوار السودان، التي انعقدت في 13 يوليو الجاري، حرصها على معالجة جذور الأزمة، والوصول لحل سياسي شامل ووقف العدائيات بين طرفي الصراع في السودان. وأيضًا طرحت تشكيل آلية مشتركة وخطة عمل إقليمية تهدف إلى مضاعفة الجهود لحل الصراع الجاري في السودان، من خلال تشكيل آلية وزارية مكونة من وزراء خارجية دول الجوار السوداني لتنسيق الجهود المشتركة لحل النزاع. وشاركت جميع دول جوار في مقدمتها الدولة المستضيفة مصر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وإريتريا، وإثيوبيا، وليبيا، وجنوب السودان، والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي محمد .

كما توافقت الدول المشاركة على مبادئ الاحترام الكامل لسيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه، واعتبار الصراع الحالي شأنًا سودانيًا داخليًا، وضرورة عدم التدخل الخارجي في الأزمة. وأقرت الوثيقة بالحاجة الملحة لحل سياسي لوقف الصراع المستمر، وإطلاق حوار وطني شامل بين الأطراف السودانية .

ومع اتساع نطاق الصراع في السودان، وارتفاع تكلفته المادية والإنسانية، ما تزال الفرصة سانحة من أجل وقف هذه الخسائر، بتنحية القوى الخارجية المعنية بالسودان أجنداتها الخاصة من أجل تبني أجندة تدفع باتجاه الاستقرار الإقليمي، من خلال تكامل الجهود والعمل على بناء استجابة توافقية تعالج الأزمة السودانية من جذورها.

# كسر العزلة: المشهد السوداني بعد جولات "البرهان" ومبادرة "حميدتي"

شيماء البكش

شيماء البكش

تم النشر بتاريخ 2023/09/06

للمرة الأولى منذ اندلاع الصراع بين القوات المسلحة، والدعم السريع في 15 إبريل الماضي، يخرج رئيس المجلس السيادي الفريق عبد الفتاح البرهان من العاصمة الخرطوم، ليجري جولة ميدانية، حملت طابعًا سياسيًا ودبلوماسيًا، واعتبرها البعض بمثابة صفقة، قد تمهد لوقف الحرب، خاصّة في ظل ما سبقها من حراك دبلوماسي للقوى المدنية، والإقليمية، والدولية، الساعية للوساطة بين طرفي الحرب؛ خاصّة وأنه سيستكمل جولاته في السودان بجولة إقليمية، هي الأولى له خارج البلاد منذ اندلاع الصراع .

وتزامن ذلك التحرك مع خروج قائد الدعم السريع "حميدتي" بمبادرة نشر، نصها على وسائل التواصل الاجتماعي، تعبر عن موقفه من الشروط، وشكل التسوية السياسية التي يمكن أن تؤدي إلى توقفه عن مواصلة القتال، في وقت المعارك فيه مستمرة بين الطرفين في مدن العاصمة الثلاثة، وخاصّة في جنوب الخرطوم، وأم درمان، والتي اشتدت مطلع أغسطس، مع استمرار الاشتباكات في الجبهات الأخرى المفتوحة في كردفان ودارفور؛ الأمر الذي يثير بدوره التساؤل حول إمكانية، أن تحدث تلك التحركات أية اختراق في المشهد الميداني، أو تفتح الطريق أمام جلوس طرفي الصراع إلى مائدة الحوار؟.

## كسر العزلة

بعد تمركزه في مقر القيادة العامة بالخرطوم على مدار الأشهر الماضية، ظهر البرهان للمرة الأولى خارج العاصمة، حيث تفقد القواعد والمنشآت العسكرية، في أم درمان وسط القتال الدائر بها على مدار أسابيع، وغادرها يوم الخميس 24 أغسطس إلى مدينة عطبرة بولاية نهر النيل شمالًا، حيث التقى بقيادات عسكرية، وتفقد جرحى الحرب داخل مستشفى عسكري، وزار سلاح المدفعية. وقد نفى البرهان خلال كلمته وسط الجنود أي حديث عن اتفاق، أو صفقة بموجبها خرج من الخرطوم، مؤكدًا استمرار القتال حتى النهاية لمواجهة الفلول، وهزيمة التمرد، خاصّة وأنهم لم يبدأوا الحرب، مما يمنحهم أحقية الدفاع عن البلاد

حتى النهاية. وأشار إلى أنّ خروجه كان بمشاركة القوات الجوية، والبرية، والبحرية، وليس بصفقة خارجية، حيث شهدت عملية خروجه من مقر القيادة العامة، قتالًا ضاريًا أدت لوقوع شهيدين من القوات البحرية .

وقد توجّه إلى شرق السودان، حيث خاطب قوات منطقة البحر الأحمر بقاعدة فلامنجو البحرية، يوم الاثنين 28 أغسطس، وتابع الجهود التي تقوم بها قوات المنطقة في تأمين حدود السودان البحرية، وكافّة مناطق البحر الأحمر، وأكد مرة ثانية على عدم إجراء أي اتفاق مع الدعم السريع، وأنّ القوات المسلحة لن تضع يدها في أيدي المتمردين، وأنهم سيركزون جهودهم على الحسم، وإنهاء التمرد، وقد جاءت هذه الكلمة ردًا على المبادرة التي طرحها حميدتي في اليوم السابق على تواجده ببورتسودان. وتزامنًا مع تواجده في بورتسودان تلقى البرهان اتصالًا هاتفيًا من رئيس جنوب السودان سلفاكير، أكد خلاله على الالتزام بالمبادرات الرامية لإنهاء الصراع الدائر في البلاد.

وينظر البعض إلى المشهد الراهن كنقطة بداية لإحياء الجهود الرامية إلى إجراء محادثات مباشرة بين طرفي الصراع، وأنها مؤشر على تحرك البرهان، بحثًا عن الحلول الدبلوماسية، وأنها تعبير عن انفتاح سياسي، قد يمهد لقبول الطرفين بالجلوس لمائدة الحوار، خاصّة وأنّ تحركات البرهان الداخلية أعقبتها زيارته الخارجية الوحيدة، منذ بدء الحرب، حيث زار مصر في 29 أغسطس ليوم واحد، عاد بعدها للسودان. وتأتي هذه التحركات بعد اجتماعات وزراء خارجية دول الجوار في تشاد في 7 أغسطس، بناءً على مخرجات القمة الأولى التي استضافتها القاهرة في 13 يوليو الماضي، مما قد يؤشر على مواصلة مصر وجنوب السودان مزيدًا من الجهود، بالتواصل مع طرفي الصراع.

فرض الشروط

تزامنت تلك التحركات مع خروج حميدتي، بمبادرة في يوم الأحد 27 أغسطس، تضمنت موقف الدعم السريع من الحل الشامل في السودان، ورؤيتها لبناء دولة سودانية على أسس جديدة، حيث أوضح أنّ النظام الفيدرالي غير التماثلي، الذي تتفاوت فيه طبيعة ونوع السلطات، التي تتمتع بها الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي، هو شكل نظام الحكم الأنسب للسودان. وطالب ببناء سودان قائم على العدالة الاجتماعية، والتسامح، والسلام، وتوقف الدولة عن ممارسة العنف تجاه أبنائها، خصوصًا في الهامش، إذ اعتبر أنّ الحرب الدائرة في البلاد هي مظهر من مظاهر أزمة الدولة التي يجب أن تتوقف، من أجل إقامة نظام حكم ديمقراطي، مدني يقوم على الانتخابات العادلة والحرة، مع إشراك أكبر وأوسع قاعدة

سياسية واجتماعية ممكنة من الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والمرأة والشباب، وضرورة تأسيس وبناء جيش سوداني جديد، مهني وقومي من الجيوش المتعددة الحالية .

ويمكن إجمال هذه القضايا التي حدد حميدتي التفاوض عليها مع أطراف الحرب في: مسألة تأسيس جيش مهني قومي، الفترة الانتقالية والحكم المدني الانتقالي، السلام الشامل والعادل المستدام، العدالة الانتقالية، النظام الفيدرالي، وهياكله، ومستوياته، وسلطات تقسيم الموارد، مع أهمية أن يشترك في المفاوضات القوى التي همشها نظام البشير في المركز، وكذلك لجان المقاومة، والشباب، والنساء .

على الجانب الآخر، كانت هناك مبادرة مماثلة صدرت في 15 أغسطس، صدرت عن مالك عقار نائب رئيس مجلس السيادة السوداني، ترسم ملامح المشهد، وخارطة طريق تبدأ بوقت إطلاق النار، وتحديد مواقع تجميع الدعم السريع، تمهيدًا لتنفيذ الترتيبات الأمنية، وكذلك دعوة الأمم المتحدة لتغيير المبعوث الأممي، وأنّ الانتخابات هي الطريق الوحيد، مما يقلل مساحة التعارض في الرؤى بين الطرفين، فيما يتعلق بشروط التسوية، ووقف إطلاق النار، حيث يفرض الدعم السريع رؤيته السياسية لمستقبل البلاد، كخطوة سابقة، وشرط لوقف إطلاق النار، كما أنه يطرحها بافتراض أحقيته في رسم ملامح المستقبل، حتى وإن كانت كافة الرؤى المطروحة سبق وتناولها اتفاق جوبا للسلام، الذي فشل في إرساء السلام، وتحقيق العدالة، والتنمية في البلاد، ذلك في الوقت الذي تنظر فيه المؤسسة العسكرية للدعم السريع باعتبارهم متمردين، وأنّ الحسم النهائي، وضمهم تحت لواء القيادة العامة للقوات المسلحة وفق شروطها، هو المنطق الحاكم لتحركاتها .

سياق حاكم

تأتي هذه التحركات من جانب القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع على خلفية أوضاع معقدة تشهدها السودان، تتمثل أبرز مؤشراتها في استمرار المعارك بين الطرفين على مدار شهر أغسطس في مدن الخرطوم الثلاث، وأم درمان، حيث تجدد القتال في محيط معسكر سلاح المدرعات في جنوب الخرطوم، حيث تشن الدعم السريع على مدار أسبوع هجمات على محيط سلاح المدرعات، ودارت اشتباكات عنيفة بين القوتين في أحياء جبرة، والعشرة، واللاماب، وغزة، وهي مناطق محيطة بسلاح المدرعات. وكذلك شهدت مدينة أم درمان، وأحياء أم درمان القديمة، فضلًا عن أم بدة غربي أم درمان، حيث واصلت مدفعية الجيش قصف مواقع الدعم السريع في أم درمان لقطع الإمدادات التي تصل الدعم السريع عبر جسر شمبات.

كما استهدف الطيران الحربي التابع للجيش، مواقع قوات الدعم السريع في محيط مطار الخرطوم الدولي، والقيادة العامة للقوات المسلحة شرقي العاصمة، كما استهدفت الغارات الجوية مواقع بأحياء الرياض، وبري، وقاردن ستي، ومناطق شمال الخرطوم بحري، واستمرت الغارات الجوية للدعم السريع في جنوب الخرطوم، وفي محيط المدينة الرياضية، وأرض المعسكرات، ومنطقة الكلاكلة جنوب الخرطوم. وبالتوازي مع المعارك المستمرة بالعاصمة السودانية، صدّ الجيش هجومًا لقوات الدعم السريع على حقل زرقة أم حديد النفطي، بولاية غرب كردفان.

وتستمر هذه المعارك رغم الدعوات الدولية لوقف إطلاق النار، نظرًا لتفاقم الأوضاع الإنسانية، حيث أسفرت المعارك المستمرة على مدار خمسة أشهر عن مقتل 5000 شخص، وفرار أكثر من 4.6 ملايين شخص من منازلهم. على وقع هذه المعاناة انتقد السفير الأمريكي في السودان جون جودفري الجمعة 25 أغسطس طرفي الصراع، قائلًا: إنهما غير جديرين بالحكم، مما أثار استياء وزارة الخارجية السودانية .

وهناك تحذيرات وتقارير من المنظمات والوكالات الإغاثية عن تردي الأوضاع الإنسانية في البلاد، إذ أعلنت اليونيسف في 4 أغسطس عن احتياج 24 مليون شخص للغذاء، لكن تلقى منهم 2.5 مليون فقط المساعدات بسبب القتال، ونقص التمويل، وصعوبة دخول العاملين في المجال الإنساني. هذا فضلًا عن التهديدات المتعلقة بانتشار الأوبئة والمجاعات، مما يفرض حتمية دخول المساعدات الإنسانية، ووقف إطلاق النار .

وختامًا، تقدم التحركات الأخيرة مؤشرات أولية على إمكانية، للتمهيد لتسوية محتملة للصراع في السودان، حال توافر التوافق بشأنها، بين الأطراف الداخلية والإقليمية، لكن هذا الوضع لا يعني انتهاء التباين الحاد في المواقف بين الجانبين على نحوٍ يلقي بصعوبات على الآليات الإقليمية، وجهود الوساطة لوقف الصراع، وبناء سلام مستقر في السودان.

# نهاية محتملة.. كيف بدأ الصراع بين "البرهان" و"حميدتي"؟

لم يجد المؤرخ البريطاني «بيتر ودورد» عنونًا لكتابه عن تاريخ السودان أفضل من "الدولة المضطربة"، ليصف تاريخ السودان الصاخب بعد الاستقلال عن الاستعمار البريطاني منتصف القرن العشرين، حيث شهد ذلك التاريخ جولات متعاقبة من الصراعات السياسية والثورات والانقلابات، تعادل ـ إن لم تكن تفوق ـ ما حدث لجيرانه مجتمعين.

ولم يأتي عنوان الدولة المضطربة من فراغ، نظراً لطبيعة التاريخ السياسي للسودان، حيث المجتمع السوداني منذ الاستقلال الوطني يشهد تسيساً حاداً طوال الوقت ,نقاباته واتحاداته ومدارسه ومؤسساته الدينية, وحتى المؤسسة العسكرية لم تكن استثناءً من ذلك, فقد تنقل السودان منذ الاستقلال بين عدة أشكال مختلفة للحكم والسلطة, تقسم إلي ثلاث فترات للحكم المدني, وثلاث فترات من الانقلابات والحكم العسكري, غير أن الانقلابات العسكرية في السودان تختلف عن الانقلابات في غيرها من البلاد, حيث يسعى الضباط المنقلبون إلى تحقيق ما فشل نظرائهم المدنيين في تحقيقه, أو العكس حين يفشل السياسيون في إدارة الحكم المدني, فإن خصومهم يلجؤون إلى حلفائهم من العسكريين لتحقيق أهدافهم السياسية.

وكانت انتفاضة ديسمبر 2018 التي أزاحت الرئيس البشير وجبهة الإنقاذ عن السلطة, الذى حكم البلاد لنحو ثلاثة عقود, حلقة من حلقات التاريخ السياسي للسودان, وبدأت مرحلة انتقالية تقاسم فيها العسكريون والمدنيون السلطة, نتيجة اتفاق أغسطس 2019, حتى يتم إجراء الانتخابات, وتعطل هذا الترتيب بعد أحداث 25 أكتوبر2021 وانفراد العسكريين بالسلطة, والذى تسبب في سلسة من الاحتجاجات الحاشدة المطالبة بالديمقراطية في السودان, وحظى الجيش السوداني بدعم داخلي من فصائل متمردة استفادت من اتفاق السلام في 2020, وأيد محمد حمدان دقلو (حميدتي) قائد ميلشيا الدعم السريع خطة الانتقال, حيث ظهر البرهان على التليفزيون ليعلن إبعاد المدنيين عن السلطة ودعم حميدتي تلك الإجراءات, وكافأه البرهان بتعينه نائباً له في مجلس السيادة, ولم يستطع العسكريون الحفاظ على تماسكهم بعد الانفراد بالسلطة, وشيئاً فشيئاً بدأ الصراع يظهر بين الرجلين, حتى وصل إلى وصف حميدتي انفراد العسكريين بالسلطة الذى أيده في 25أكتوبر2021 بأنه كان خطئاً , وصولاً إلى الاشتباكات التي بدأت في الخامس عشر من إبريل وما زالت

في العاصمة الخرطوم, بين قوات الجيش السوداني بقيادة البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة حميدتي.

تحاول هذه الورقة الإجابة عن السؤال التالي، هو: ما هي أسباب الصراع في السودان، وكيف ينتهي؟

أسباب الخلاف:

البرهان وحميدتي.. جذور الخلاف بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع

إن الخلافات قائمة منذ عهد البشير بين الجيش السوداني و قوات الدعم السريع, التي تشكلت عام 2013 للقضاء على التمرد فى دارفور, وعقب الإطاحة بالبشير عام 2019 تنازع العسكريين والمدنيين على السلطة حتى انفرد بها العسكريين بعد أحداث 25 أكتوبر 2021,ثم بدأ الصراع بين الرجلين, الفريق عبد الفتاح البرهان الذى كان قائد للقوات البرية في عهد البشير وصار قائداً للجيش النظامي, والفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي) الذى أسس قوات الدعم السريع معتمداً على ميليشيات الجانجويد التي خاضت حرباً دامية في دارفور مساندة للجيش السوداني. ويمكن حصر أسباب الخلاف بين الجنرالين فيما يلى:

تطلعات سياسية :

يرى العديد من الخبراء في الشأن السوداني أن الخلافات بين "البرهان" و"حميدتي" في جوهرها نتيجة التطلعات السياسية لها, وجاء الاتفاق الذى وقع في ديسمبر الماضي, والذى شمل أطرافاً مدنية, كخطوة أولى في عملية سياسية, تهدف لإنهاء الأزمة التي تسبب فيها الانقلاب, ورأى الفريق البرهان الاتفاق تكتيكاً للمماطلة, بينما سعى حميدتي لتحسين قدرته التنافسية وذهب إلى حد وصف نفسه بأنه حليف للحرية والتغير, ونفى وجود أية خلافات مع الجيش وقال أن خلافتنا مع المكنكشين في السلطة (المتمسكين بها), وضد أي شخص يريد أن يصبح دكتاتوراً, في إشارة إلى البرهان, واستنكرت قيادة الجيش تلك التصريحات والاتهامات الموجه لها بعدم الرغبة في استكمال عملية التحول الديمقراطي وقالت أنها محاولات علنية لكسب التعاطف السياسي, وعرقلة عملية الانتقال الديمقراطي, وقبل ذلك

عمل حميدتي منذ وقت طويل على تجميل صورته على المسرح الدولي, استعداداً لترشيح نفسه لرئاسة السودان, في ظل تنافس شديد مع الجنرال عبد الفتاح البرهان, حيث أقام في الجنينة عاصمة إقليم غرب دارفور, واستقبل إمام ضاحية درانسى في باريس حسن شلجومى, المواطن الفرنسي من أصل تونسي, والمنتقد العنيف للتطرف الديني, وأيضاً المدافع القوى عن اتفاقيات أبراهام, التي نتج عنها تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع الإمارات والبحرين والمغرب والسودان برعاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب, ويحظى شلجومى بدعم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون, وبذلك يرسل حميدتي رسائل خفية إلى باريس وعواصم أوروبية أخرى بأنه لا يدعم عودة الإسلاميين والإسلاموية التي سادت في عهد الرئيس البشير خلال الفترة من 1989حتى عام 2019.

بالتوازي مع ذلك استعان حميدتي بخدمات وكالة العلاقات العامة الفرنسية "أن تستورز" لمحاولة تسهيل المقابلات مع وسائل الإعلام الفرنسية لتحسين صورته دولياً, ولفترة وجيزة عام 2019 استعان حميدتي بالشركة الكندية ديكينز أند ماديسون ومديرها الكندي الإسرائيلي أرى بن ميناش لكى يصل صوته إلى العاصمة واشنطن, وفى الخرطوم يتولى المهندس إدريس مدلل من قوات الدعم السريع إدارة العلاقات الإعلامية لحميدتي.

ومنذ عام 2019 سعى حميدتي إلى إظهار نفسه على أنه رجل الأطراف, في مواجهة جنرالات الوسط والشمال الذين يهيمنون على قيادة السوداني, وعلى رأسهم عبد الفتاح البرهان, وعزز تلك الرسالة بإقامته الطويلة التي امتدت خمسين يوماً في الجنينة عاصمة إقليم غرب دارفور, ووساطته خلال تلك المدة بين المجتمعات البدوية خلال موسم الأمطار, الذي تزيد فيه الاشتباكات الدامية, وبالفعل عاد إلى الخرطوم بعد أن توصل إلى أربع اتفاقيات مصالحة بين مختلف الجماعات المعارضة, بل كان زواجه من سيدة من قبيلة العبابدة التي تعيش على جانبي الحدود المصرية السودانية وفى سيناء, جزءاً من استراتيجيته لإظهار شرعيته المحلية على عكس جنرالات الخرطوم.

وانتهج حميدتي نهجاً للتقرب من الشباب السوداني والمجتمع المحلى, وكان دائم الظهور مرتدياً عمامة بيضاء على منصة تيك توك الأوسع انتشارا بين الشباب, وشن حميدتي حملات إعلامية على خصومة في الجيش السوداني, واختار شبكة BBC البريطانية في أغسطس 2022 لانتقاد عبد الفتاح البرهان علانية, بل وصل الأمر بتصريحه أن انقلاب 25 أكتوبر كان فاشلاً, وأن بدون دعمه لم يكن البرهان قادراً على إزاحة المدنيين من السلطة بهذه السهولة.

دمج ميلشيا الدعم السريع فى الجيش:

الجيش السوداني: إصابة القائد الميداني للدعم السريع - الأسبوع

وضع مفاوضو المجموعة السياسية المدنية, في الاتفاق الإطار الموقع في الخامس من ديسمبر الماضي, بنوداً تتعلق بدمج ميلشيا الدعم السريع فى القوات المسلحة, ولكنها لا تتضمن تفاصيل أو خطط بشأن إنشاء جيش موحد, كذلك انتهى اجتماع هيئة قيادة الجيش الذى عقد في يناير الماضي بضرورة دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة, وهو ما قابلها تردد من قيادة الدعم السريع, على الرغم من توقيع حميدتي على الاتفاق, بل وأصبح من أقوى الداعمين لتطوير هذا الاتفاق ليصبح نهائي, لتشكيل حكومة مدنية, وانسحاب العسكر من السلطة, غير أن مطالبة الجيش بدمع مليشيا الدعم السريع في الجيش خلال عامين فقط مع نهاية الفترة الانتقالية, فيما يرى حميدتي أن يتم الدمج في عشر سنوات ,مما حول المفاوضات الى توترات بين الطرفين.

الملفات الخارجية:

السودان وروسيا تتفقان على عدة أمور بينها ما يخص "سد النهضة" | وكالة ستيب الإخبارية

مثلثة ملف العلاقات الخارجية, وخاصة العلاقات بين السودان وإسرائيل وروسيا إلى جانب العلاقات دول الجوار, أحد أهم نقاط الخلاف بين الجنرالين, حيث يتهم الجيش حميدتي بالعمل على إقامة علاقات دبلوماسية موازية للدولة من خلال زيارته إلى الدول التي يزورها البرهان, مما يعطى إيحاءً بوجود قائدين للبلاد, وذكرت العديد من المصادر أن هناك تنافساً بين الرجلين فيما يخص العلاقة مع تل أبيب, حيث يسعى حميدتي لفتح قنوات اتصال مع جهاز الموساد, مما دفع البرهان وحمدوك للاحتجاج لدى الجانب الإسرائيلي, وقرر البرهان تسليم ملف العلاقات مع إسرائيل إلى اللواء متقاعد مبارك عبد الله بابكر في إبريل 2022, لتوحيد قنوات الاتصال بين البلدين. أما على صعيد العلاقات مع روسيا فقد نشب خلافاً بين الرجلين على اعتبار أنها تؤثر على علاقة الخرطوم بواشنطن, حيث سافر حميدتي إلى روسيا عشية بداية الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022 والتقى

الرئيس بوتين, ووزير الخارجية سيرجى لافروف, مما أثار حفيظة الجانب الأمريكي في الخرطوم, حيث عقدت القائمة بأعمال السفارة الأمريكية لوسى تاملين اجتماعا مع البرهان وعدد من أعضاء المكون العسكري, واستفسرت عن سبب زيارة حميدتي إلى موسكو, وأجاب البرهان أن حميدتي زار موسكو بصفته قائد الدعم السريع وليس بصفته نائباً لرئيس مجلس السيادة.

الإتفاق الإطارى والعلاقات مع دول الجوار:

ينظر إلى الاتفاق الذى وقع في الخامس من ديسمبر من العام الماضي, على أنه السبب الرئيسي في انفجار الأوضاع بين الجنرالين, إذ رغم توقيعهما على نص الاتفاق الذى يتضمن خروج المؤسسة العسكرية من السلطة, إلا أن تصريحاتهما بعد التوقيع كشفت عن تباين فى الرؤى بينهما, إذ أعلن حميدتي دعمه الكامل للاتفاق باعتباره مخرجاً من الأزمة التي تسبب فيها الانقلاب الفاشل حسب وصفه, وأن الاتفاق حزمة واحدة يجب أن تنفذ كلها دون تجزئة في مغازلة واضحة لقوى الحرية والتغير, فيما رأى البرهان ضرورة أن يشمل الاتفاق أطرافاً أخرى, وسرعات ما تحول هذا الاختلاف إلى ملاسنات.

كما أنه من مصادر الخلاف بين الرجلين, يتمثل في العلاقات مع دول الجوار, حيث يدير حميدتي شراكات اقتصادية واستثمارية بعدد من الدول المجاورة, خاصة إثيوبيا وأفريقيا الوسطى. وتشير المصادر إلى أن حميدتي رفض مشاركة قواته في العمليات العسكرية التي شنها الجيش السوداني على عدد من المجموعات الإثيوبية المسلحة منتصف عام 2021.

للبرهان وحميدتي وجهات نظر متباينة فيما يخص الدول المجاورة لغرب السودان، خاصة تشاد وأفريقيا الوسطى, في ظل أنهما يقعان في دائرة النفوذ الدولي بين روسيا والغرب. ففي السابق، أشار حميدتي إلى وجود قوات سودانية تحاول تغير النظام فى أفريقيا الوسطى, فسارع البرهان لنفى ذلك، مؤكدا أن الخرطوم لا ترسل مليشيات لزعزعة الأمن والاستقرار في دول الجوار, وكذلك رفض حميدتي نشر ميلشيا الدعم السريع على الحدود مع أفريقيا الوسطى, وهو ما أشاد به رئيس المجلس الانتقالي في تشاد.

مستقبل الصراع:

نظراً لتمتع الجيش السوداني بإمكانات وخبرات تفوق قوات الدعم السريع, فمن المتوقع أن يحسم الجيش السوداني هذا الصراع فى مدى زمنى قصير , ويرجع ذلك لعدد من الأسباب منها:

القدرات القتالية والتسليحية التي يمتلكها الجيش السوداني, والتي تفوق إمكانات قوات الدعم السريع.

عدم رغبة المجتمع الدولي والإقليمي في نشوب صراع طويل في السودان مع ما يحتله من موقع استراتيجي, في ظل انشغاله بالحرب الروسية الأوكرانية.

انشغال قوات فاجنر الداعم الرئيسي لـ ميلشيا الدعم السريع في الحرب الروسية الأوكرانية, وكذلك سوريا.

موقف دول الخليج الداعمة الرئيسية لأطراف الصراع الرافض لنشوب صراع يهدد الاستقرار في السودان في ظل الاستثمارات الاقتصادية الضحمة لها في السودان.

قيام الفريق عبد الفتاح البرهان بإصدار قرار بحل ميلشيا الدعم السريع, مما يفقدها الشرعية التي كانت تطمع بها.

وختاماً، استكملت الأزمة في السودان حلقاتها حتى لا تنفرج، بعد أن أصبح الصراع بين عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة وقائد الجيش, ومحمد حمدان دقلو الشهير بحميدتي قائد مليشيا الدعم السريع على المكشوف, بعد أيام من حرب التصريحات بينهما, والحرب أولها كلام, حيث شهد السودان في السبت الخامس عشر من إبريل, اشتباكات مسلحة واسعة, ولا سيما الخرطوم ,فيما تبادل الجيش السوداني وقوات الدعم السريع الاتهامات بمهاجمة مقار تابعة للطرف الأخر, وسط دعوات محلية وإقليمية ودولية لوقف القتال. فى صراع يجمع المحللون على أنه صراع الطموح السياسي للجنرالين بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

# توتر تحت السيطرة في السودان: هل توجد خلافات بين البرهان وحميدتي؟

محمد عبد الكريم

محمد عبد الكريم

حقق السودان خطوات مهمة في المرحلة الانتقالية الراهنة وإن لم ترتق لتوقعات سابقة قبل شهور؛ ورغم ما يشهده السودان حاليًا من بوادر اضطرابات شعبية في منتصف يونيو الجاري على خلفية الحلول الاقتصادية المؤلمة التي تلجأ لها حكومة عبد الله حمدوك، ولمحت مؤخرًا للتراجع عن بعضها، فإن الصورة الكلية توحي بتعمق خطوات السودان نحو نهاية المرحلة الانتقالية الحالية والتمكن بسلاسة ملحوظة من تجاوز عقبات عديدة وصولًا –برجحان كبير- إلى التسوية "المؤجلة" لقضايا هذه المرحلة.

رغم ما يبدو من مسارين من التنافس المكتوم لتصورات رئيس مجلس السيادة الجنرال عبد الفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو "حميدتي" لمخرجات هذه التسوية وفي القلب منها التطوير المؤسساتي للقوات المسلحة السودانية، وموقف "قوات الدعم السريع" بقيادة دقلو، وأدوارهما المستقبلية في ما بعد المرحلة الانتقالية، لاسيما أن المادة 34 بالفصل 11 من الوثيقة الدستورية (أغسطس 2019) تنص على أن "القوات المسلحة وقوات الدعم السريع مؤسسة عسكرية وطنية حامية لوحدة الوطن ولسيادته تتبع للقائد العام للقوات المسلحة وخاضعة للسلطة السيادية. "

في نص يواجه منذ بدايته تحديات كثيرة ورفض مبطن من قبل دقلو "بتسليم" قواته للمؤسسة العسكرية، وما يعنيه ذلك من تفكيك شخصنة فكرة قوات الدعم ودمجها في عملية التحول المؤسساتي التي تشهدها القوات المسلحة السودانية .

## ما أهم أدوار البرهان وحميدتي في المرحلة الانتقالية الحالية في السودان؟

يواجه السودان تعقيدات المرحلة الانتقالية الحالية على أكثر من مستوى؛ إذ نجحت الخرطوم بقيادة البرهان وحميدتي في تجاوز بعض الأزمات الخطيرة مثل تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية في إقليم دارفور عبر قبولها ترشيح الجماعات المسلحة الدارفورية لتنصيب القيادي مني مناوي (زعيم جيش تحرير السودان) واليًا للإقليم بمقتضى مرسوم صدر في 29 أبريل الفائت (بمقتضى مخرجات اتفاق جوبا للسلام في السودان)؛ الأمر الذي مثل تعميقًا لبرنامج عمل الحكومة الانتقالية المقرر في 28 فبراير 2021 ويركز على مقاربة خمسة أولويات:

القضايا الاجتماعية والاقتصادية (لاسيما تمكين المرأة وتقديم الخدمات الأساسية؛ والسلام؛ والأمن، وتعزيز علاقات السودان الدولية؛ والانتقال الديمقراطي. لكن يواجه مسار الانتقال الديمقراطي أزمة تفويت الموعد المحدد سابقًا بتكوين المجلس التشريعي السوداني (الذي كان مقررًا في موعد أقصاه 25 فبراير 2021)، وإرجاء الحكومة الانتقالية تطبيق "نظام الحكم الاتحادي" في السودان بشكل رسمي إلى حين عقد المؤتمر المعني بتطبيقه في الوقت المناسب، وترقبًا لمخرجات جولة مفاوضات جديدة بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة عبد العزيز الحلو، كانت مقررة نهاية مايو وامتدت في يونيو الجاري دون النتائج المرجوة بعد .

وقد حضرت أدوار البرهان وحميدتي في سياسة السودان الخارجية بشكل مدهش، وربما يتجاوز فرضية التنسيق المشترك بينهما، إذ حافظ السودان، في ظل تقارب ملحوظ مع القاهرة منذ مطلع العام الجاري، على سياسة خارجية تتسق مع دوره التاريخي كدولة عربية مهمة، وتبني مواقف حاسمة إزاء ملفات العلاقات مع إثيوبيا، والأزمة الحدودية في إقليم الفشقة السوداني وسد النهضة.

كما وثق السودان صلاته العسكرية والسياسية والاقتصادية مع مصر التي حرصت بدورها على توطيد صلاتها مع البرهان ومعاملته كرئيس جمهورية. بينما لعب السودان، عبر حميدتي، دورًا مهمًا في سلاسة استقرار الأمور في دولة تشاد المجاورة عقب مقتل الرئيس التشادي السابق إدريس ديبي، وقام حميدتي بجهود دبلوماسية لاستكشاف إعادة الدفء للعلاقات السودانية التركية (يونيو الجاري) فيما اعتبرته بعض التحليلات السودانية مؤشرات قيادة حميدتي "لعبة محاور" جديدة، وإن تجاهلت هذه التحليلات في واقع الأمر التغير المتلاحق في العلاقات الإقليمية منذ أسابيع سابقة على زيارة حميدتي لأنقره بحيث تتضاءل فكرة المحاور بمعناها التقليدي تمامًا.

وبشكل عام فإن السودان بقيادة مجلس السيادة وقطباه البرهان ونائبه حميدتي، وبدعم من حكومة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك التي يبدو أن أدائها أقرب لحكومة تسيير أعمال، يمضي بتصميم واضح نحو إنهاء المرحلة الانتقالية بأقل الخسائر الممكنة، وبالاعتماد الكبير على دوري البرهان وحميدتي.

كيف يدعم البرهان وحميدتي المسار السياسي؟

يمثل المسار السياسي للمرحلة الانتقالية الإطار العام الذي يستهدف بلورة شكل الدولة السودانية بعد نهاية هذه المرحلة، إذ أقدم مجلس السيادة على اتخاذ عدة خطوات مهمة؛ فقد كون المجلس السيادي في منتصف مارس الفائت – في مسار تنفيذ اتفاق جوبا للسلام- ما عرفت "باللجنة الوطنية العليا لمتابعة ومراقبة تنفيذ جوبا للسلام" برئاسة "حميدتي"، إضافة إلى أربعة لجان فرعية لمتابعة أربعة من مسارات اتفاق السلام الخمسة وتأجيل تكوين مسار اللجنة المعنية بالمسار الشرقي حتى تسوية المسائل السياسية العالقة لاسيما المرتبطة بالتمثيل والمصالحة.

وبمقتضى هذه الاتفاقات، وعقب توقيع فصيل حركة تحرير السودان بقيادة مصطفى نصر الدين تمبور على اتفاق جوبا في 25 مارس الفائت، بدأت الحكومة الانتقالية في تحديد مناطق التجمع للجماعات المسلحة ترقبًا لتثبيت آليات رصد وقف إطلاق النار في إقليم دارفور، وإطلاق مسار "توحيد الجيش السوداني"، ورافق تجدد أحداث العنف منذ نهاية مارس- مطلع أبريل 2021 في الجنينة بغرب الإقليم إعلان "مجلس الدفاع والأمن السوداني" الإسراع بخطط تكوين "قوات الحماية المشتركة لدارفور" يصل قوامها إلى 20 ألف فرد.

وشهد مجلس السيادة نفسه تهديدًا ملفتًا منتصف مايو الفائت مع تصاعد الاتهامات لأعضاء به بالتورط في قتل متظاهرين خلال الاحتجاجات المناهضة للرئيس المعزول عمر البشير، وهي الاتهامات التي تجددت بعد مقتل اثنين من المتظاهرين في إحياء "انتفاضة 2019" واستقالت على خلفيتها عائشة موسى عضوة مجلس السيادة في 12 مايو؛ حيث بادر دقلو في 17 مايو بإعلان قبول المجلس استقالة النائب العام تاج السر الحبر، وإقالة رئيسة

القضاء نعمات عبد الله خير، حيث أقدم دقلو على الخطوة بينما كان البرهان في مؤتمر باريس لدعم السودان، مما أشار وقتها على حقيقة الخلاف "المكتوم" بين القائدين .

وفيما تواصل الحكومة الانتقالية والأطراف المعنية بتحقيق السلام في البلاد لاحظ تقرير مهم صادر عن فولكر بيرتيسVolker Perthes ، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان "يونيتامس"عن مجلس الأمن بالأمم المتحدة (20 مايو الفائت) أن التأخير في تكوين الهيئات النيابية الرئيسة واستمرار الصراعات القبلية "والعنف ضد المرأة والفتيات" يهدد استقرار البلاد والسكان المدنيين خلال المرحلة الانتقالية، متوقعًا حدوث تغيرات إيجابية في المرحلة الانتقالية في النصف الثاني من العام الجاري.

وتظهر الخطوات الاقتصادية والسياسية تحقيق اختراقات مهمة في مسار الانتقال في المرحلة الانتقالية، وإن كان متوقعًا أن تسرع الحكومة بخطوات حاسمة نحو إقامة المجالس النيابية التي ستساهم بدورها في تسوية العديد من المشكلات العالقة مثل شكل الدولة وعلاقتها بالدين (حيث يدير دقلو هذا الملف ضمن مفاوضات اتفاق جوبا للسلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال بقيادة عبد العزيز الحلو، ويتبنى مع البرهان موقف تأجيل حسم هذه القضية ريثما تقام المؤسسات التشريعية)، ووضع الجيش وتفعيل النظام الفيدرالي وما إلى ذلك من مسائل لا تزال مرهونة بموافقة شعبية عبر المؤسسات النيابية .

البرهان وحميدتي وملف "توحيد" القوات المسلحة السودانية

الملف الأبرز لوجود خلافات في وجهات النظر بين البرهان وحميدتي يتمثل في "توحيد" المؤسسة العسكرية، وهو ملف متشابك وبالغ التعقيد على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية. إذ يرتبط بقوة بمسار اتفاق السلام في جوبا، ومكونات المعارضة العسكرية السابقة وآليات دمجها في القوات المسلحة، كما يرتبط على مستوى آخر بموقف "قوات الدعم السريع" بقيادة دقلو، وكذلك بحضور إقليمي يتمثل في اضطلاع مصر بدور بارز لدعم السودان اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا؛ وتؤكد مصر على ضرورة توفر بيئة إقليمية ملائمة لاستقرار السودان لأن أمنه واستقراره جزءًا لا يتجزأ من امن واستقرار مصر والإقليم بأكمله.

الأمر الذي تجسد –على الصعيد العسكري- بوصول قوات مصرية كبيرة نسبيًا بدءًا من 21 مايو الفائت للمشاركة في مناورات عسكرية مصرية- سودانية مشتركة في الخرطوم ومحيطها بعنوان "حماة النيل" تستهدف "تبادل الخبرات العسكرية وتعزيز التعاون وتوحيد أساليب العمل للتصدي للتهديدات المتوقعة للبلدين"؛ الأمر الذي يقود إلى استخلاص أن عملية إعادة بناء قدرات الجيش السوداني ستتم بشكل شبه كامل عبر الخبرة العسكرية المصرية التي تتمتع بمعرفة متبادلة جيدة مع القوات المسلحة السودانية، وكذلك رفع سقف توقعات دعم مصر للسودان في أية مواجهات مع نظام آبي أحمد بإثيوبيا.

اقرأ أيضاً: تسليح، تدريب، إنشاءات.. كيف استعدت البحرية المصرية للدفاع عن مصالح مصر؟

أما في صلب العلاقات بين البرهان وحميدتي فإن مسألة دمج قوات الدعم السريع تمثل أبرز مسائل الخلاف بينهما، حيث أكد حميدتي قبيل منتصف يونيو الجاري رفضه لفكرة الدمج، معتبرًا إياها قوة كبيرة ومن الصعب دمجها لأن ذلك "يمكن أن يفكك البلد". ومضى حميدتي لخطوات أعمق، وربما تشير لاحقًا إلى نزاع صريح على السلطة قبل انتهاء المرحلة الانتقالية وحسم ملفاتها العالقة.

حيث أصدر (17 يونيو الجاري)، باعتباره رئيس اللجنة الوطنية العليا لمتابعة تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، عددًا من القرارات "لحسم التفلتات الأمنية" في العاصمة والولايات وفرض هيبة الدولة، أبرزها تكوين قوة مشتركة تتكون من "القوات المسلحة، وقوات الدعم السريع، وقوات الشرطة وجهاز المخابرات العامة" بالإضافة إلى ممثل للنائب العام وممثلين لأطراف العملية السلمية، الأمر الذي فرض أمرًا واقعًا بتصنيف قوات الدعم السريع كجهة مستقلة (حيث يتمسك دقلو بأنها خاضعة لقوانين صريحة) تشارك القوات المسلحة مهام حفظ الأمن في العاصمة والأقاليم.

ما أهم سمات الأبعاد الإقليمية لأدوار البرهان وحميدتي؟

يمكن هنا تبين الخلاف بين البرهان وحميدتي –نظريًا- من جهة أن البرهان يتصرف كرجل دولة ناجح في توطيد صلات بلاده بمصر على نحو غير مسبوق، وتبني خطاب "دولي" متوازن حتى في مسألة حساسة مثل ملف التطبيع مع إسرائيل، ومسألة العلاقات مع إثيوبيا حيث قدم البرهان صورة رجل الدولة السوداني الذي يتعامل بندية تامة مع رئيس الوزراء الإثيوبي.

في المقابل لعب "حميدتي" أدوارًا تنطلق من طبيعة قيادته التاريخية لقوات الدعم السريع سواء في الملفات الداخلية في غربي السودان (مسألة الأمن في دارفور وتمكنه من تفادي تصعيدها في الأسابيع الأخيرة)، أو في ملفات خارجية مثل معالجة الأزمة في تشاد، والتقارب مع تركيا (التي زارها برفقة وفد حكومي وبدعوة رسمية من الحكومة التركية لمقابلة نائب الرئيس التركي نهاية مايو الماضي) حيث غلب على هذا الدور استكشاف آفاق علاقات جديدة للسودان مع أطراف مختلفة.

خلاصات

رغم وجود تكهنات بوجود خلافات عميقة بين الرجلين، فإنه لا يمكن تصور وصول هذه الخلافات (في الرؤى في المقام الأول) لمرحلة "انقلاب" أحدهما على الآخر، بالنظر إلى عدة عوامل أبرزها:

أنهما شركاء منذ اللحظات الأولى لعزل عمر البشير في "استقرار" السودان،

وأن أي "إقصاء" لأيًا منهما غير ممكن واقعيًا بالنظر إلى شبكة الدعم التي يتحصل كل منهما عليها وتمثل قاعدة شعبية لا يستهان بها،

كما أن حجم "تقسيم العمل" بينهما في الملفات الداخلية والإقليمية وإلى حد ما الدولية يشير إلى رابطة ضرورية لتجاوز المرحلة الانتقالية الحالية واستمرار التوازن المهم، والحرج في واقع الأمر على ضوء الاضطرابات الاقتصادية والسياسية الكامنة في الداخل السوداني، بين أدوار المؤسسات العسكرية والأمنية والسيادية من جهة، وأدوار "المكونات المدنية"،

واحتمالات إعادة ظهور قوة التيارات الإسلامية على الساحة السودانية بمجرد الإعلان عن مواعيد الاستحقاقات الدستورية المؤسسة لمؤسسات ما بعد المرحلة الانتقالية.

وفي المحصلة فإن العلاقة بين البرهان وحميدتي ربما تشهد درجة من التوتر بسبب تباين التصورات أو الخطوات في مسائل معينة كما سبقت الإشارة، لكن طبيعة المرحلة الانتقالية وإلتزامات السودان الإقليمية والدولية (في العلاقات مع بعض الأطراف العربية، ومسار تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة تحديدًا) لا تتيح أية مساحة أمام خلاف مفتوح بين البرهان وحميدتي، بل وجعل الخلاف قاصر على "إعادة هيكلة" بعض الولاءات سواء داخل القوات المسلحة السودانية، أم المكونات العسكرية شبه النظامية، أو في القوى السياسية القائمة حاليًا أو الكامنة التي تنتظر الاستحقاقات السودانية إما لاستغلالها من قبل القوى "العسكرية والأمنية" الحالية أو لفرض قواعد عمل جديدة مع مكونات مدنية.

# دلالات وانعكاسات: ماذا تُحقق زيارة "البرهان" لمصر؟

في 29 أغسطس 2023، توجه رئيس مجلس السيادة السوداني "عبد الفتاح البرهان" إلى مصر، في زيارة هي الأولى من نوعها للبرهان خارج بلاده منذ اندلاع الأزمة السودانية في 15 أبريل الماضي بين الجيش بقيادته وقوات الدعم السريع بقيادة "محمد حمدان دقلو". وخلال لقائهما بمدينة العلمين الجديدة الواقعة بالساحل الشمالي لمصر ناقش الرئيس "عبدالفتاح السيسي"، والبرهان تطورات الأوضاع في السودان، وسبل وقف إطلاق النار وإنهاء الأزمة، والسماح بتنفيذ عمليات الإغاثة الإنسانية، وبحث سُبل تعزيز العلاقات بين البلدين ودعمها وتطويرها بما يخدم شعبي مصر والسودان، بالإضافة إلي القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ويرجع اختيار البرهان لمصر في أول زيارة خارجية، إلي العلاقات القوية بين البلدين وثقة القيادة السودانية في دعم مصر الدائم للسودان في أزماته.

وفي ضوء ما سبق، يحاول هذا التحليل التطرق لتحديد دلالات وانعكاسات زيارة البرهان لمصر في ظل الأوضاع التي تشهدها السودان.

دلالات هامة:

تعددت الأقوال حول زيارة قائد الجيش السوداني "عبد الفتاح البرهان" لمصر التي استغرقت يومًا واحدًا، بلقائه مع الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، حيث تشير هذه الزيارة لعدد من الدلالات الهامة، تمثلت في الآتي:

(*)الوساطة المصرية: تعد زيارة البرهان محاولة ما لتوسط مصر للتنسيق والتواصل مع أطراف إقليمية ودولية، لبحث سبل إنهاء الحرب وبدء حوار سياسي بين طرفي الصراع في السودان، مما قد يساعد علي إيجاد حلول لإنهاء الحرب، ويعني ذلك زيارات خارجية أخري للبرهان لبعض دول الإقليم ودول الجوار.

وجدير بالذكر، استضافة مصر لقمة دول جوار السودان في يوليو الماضي، وهو ما يؤكد جهود مصر الدائمة للوساطة لحل الأزمة بكل الوسائل المتاحة، ومن جانبه أكد البرهان في كلمة له عقب اللقاء، أن الجيش السوداني لا يسعى للاستمرار في الحكم، وإنما إجراء انتخابات حرة ونزيهة على أن يختار الشعب السوداني من سيحكمه.

(*)حماية ومساعدة الشعب السوداني: تضمن اللقاء التشاور حول الجهود الرامية لتسوية الأزمة في حدود وحدة وتماسك السودان وحماية مصالح شعبه، فضلاً عن مناقشة سبل التعاون والتنسيق لدعم الشعب السوداني، من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية.

(*)دعم مصر الدائم لأمن واستقرار السودان: أكد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" على دعم مصر الثابت بالوقوف إلى جانب السودان، من خلال دعم أمنه واستقراره ووحدة وسلامة أراضيه ودعم وتعزيز العلاقات الثنائية المشتركة بين البلدين، ومن جانبه أشاد البرهان بالمساندة المصرية الصادقة والواضحة للحفاظ على سلامة واستقرار السودان في ظل الأزمة التي يمر بها علي مدار نحو خمسة أشهر، وذلك من خلال استضافة مصر لقمة دول الجوار أو مباحثاتها مع الأطراف الدولية والإقليمية لإيجاد تسوية للأزمة.

(*)مناقشة عدد من القضايا الهامة: دارت مناقشات هامة بين الرئيس "عبد الفتاح السيسي" والفريق أول "عبد الفتاح البرهان" حول بعض القضايا التي تركز على تحقيق مصالح الشعب السوداني في ظل الأزمة الراهنة، ووفقًا لتصريحات وزير الخارجية السوداني "علي الصادق"، تناولت المباحثات قضية المدارس السودانية في مصر، نظرًا لاقتراب العام الدراسي الجديد، إضافة إلى مناقشة أزمة التكدس الواقع عل المعابر البرية بين البلدين، وما يسببه من أضرار على حركة المواطنين والبضائع وحركة الصادرات والواردات بين القاهرة والخرطوم، وتسيير رحلات جوية بين القاهرة وبورتسودان.

وعليه، أكدت زيارة البرهان، الترابط بين مصر والسودان، حيث تعد القاهرة طرفًا فعليًا في عملية إنهاء الأزمة السودانية والحلولة دون انزلاقها لحرب أهلية، وكان ذلك واضحًا في تحركات مصر وتحديدًا بعد قمة دول جوار السودان التي دعت لها مصر، بالإضافة إلى التنسيق المصري-الأمريكي لبحث تطورات ملف السودان، ويؤكد ذلك دور مصر الكبير في التواصل بين القيادة السودانية والأطرف الدولية من أجل إيجاد حلول لإنهاء الحرب.

ومن المرجح أن يكون لمصر دور في محاولة التقريب بين طرفي الأزمة، من خلال الصلات القوية بين مصر والسودان، وربما سوف تشهد الأيام المقبلة تحرك مصري تجاه القوي الدولية والإقليمية لبحث طرق محتملة لإحلال السلام في السودان.

كما تؤكد أيضًا زيارة البرهان علي عودة انفتاح السودان على العالم لتعزيز وضعه الإقليمي والدولي، بعد الحرب التي دمرت العاصمة وتسببت في مقتل آلالاف الأشخاص وشردت الملايين، وأحدثت دمارًا وانتهاكات واسعة.

والجدير بالذكر، أن الجهود تزايدت تجاه الملف السوداني منذ انعقاد "مؤتمر دول الجوار" في مصر، وتشكيل لجنة وزارية لبحث تطورات الأزمة السودانية مع القوي الدولية والإقليمية، بالإضافة إلي التنسيق الأمريكي المصري الأخير في ملف السودان، وأيضاً دور السعودية بالتعاون مع واشنطن في عقد عدة اجتماعات ومباحثات في مدينة جدة السعودية بهدف إنهاء الصراع، وجاءت زيارات البرهان للتأكيد علي أهمية التوصل إلي الخطوات الأولي لإنهاء الحرب القائمة.

انعكاسات إيجابية:

بعد رصد ومتابعة أهم الدلالات في الزيارة التي أجراها رئيس مجلس السيادة السوداني مع الرئيس المصري "عبدالفتاح السيسي"، نتج عن تلك الزيارة العديد من الانعكاسات الإيجابية، كالتالي:

(–)تسيير الرحلات الجوية بين القاهرة وبورتسودان: بعد زيارة البرهان لمصر، أعلنت الشركة الوطنية "مصر للطيران" في 30 أغسطس الماضي عن بدء رحلاتها الجوية المباشرة من مدينة القاهرة إلي مدينة بورتسودان الواقعة شمال شرق دولة السودان، بداية من أول سبتمبر 2023، وبواقع رحلة واحدة يومياً، وجدير بالذكر أن الشركة الوطنية مصر للطيران قد علقت رحلاتها الجوية إلي العاصمة السودانية الخرطوم في أبريل الماضي منذ اندلاع الأزمة، ويأتي هذا القرار استجابة للمطالب السودانية لمعالجة أضرار التكدس الواقع على المعابر بين البلدين.

(-)الاتفاق علي زيادة سعة المعابر وتوفير الاحتياجات العاجلة للسوادن: شهدت الزيارة بين رئيس مجلس السيادة السوداني "البرهان" والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، خلال محادثاتهما في العلمين الاتفاق علي ضرورة تسريع العمل بالمعابر البرية بين البلدين، إضافة إلي زيادة سعتها، نظراً للتكدس التي تشهده المعابر بين البلدين في زيادة استخدامها من قبل أعداد كبيرة من السودانيين، وكشف عن الاتفاق القائم بأعمال السفارة السودانية بالقاهرة "محمد عبد الله التوم"، ويأتي هذا القرار من أجل دعم وتطوير التعاون بين البلدين في العديد من المجالات ومنها، تسهيل حركة رجال الأعمال بين مصر والسودان بغرض دعم وتنشيط حركة التجارة؛ لتطوير سُبل التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، إضافة إلى توفير العديد من السلع والاحتياجات العاجلة للسودان في ظل الأزمة التي يمر بها.

(*)البدء في تشكيل "حكومة تصريف أعمال سودانية": بعد زيارة البرهان لمصر من المتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة تشكيل حكومة تصريف أعمال في "بورتسودان" تعمل بفاعلية، خاصة أن الولايات الآمنة تحتاج إلى مؤسسات مدنية تعمل على تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد.

وعليه، ترى الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة "ياسر عرمان"، أن عزم البرهان على تشكيل حكومة في بورتسودان من الممكن أن يعمق الانقسامات الوطنية، إضافة إلى تعميق تبعية مؤسسات الدولة والقوات المسلحة برموز النظام السابق في عهد "عمر البشير"، لذا تقترح الحركة على البرهان بأن يقوم بإجراء مشاورات واسعة مع كل القوى الوطنية والديمقراطية، والعمل على التوصل لحلول مع الأطراف الدولية والإقليمية لحل الأزمة.

من مجمل ما سبق، يمكن القول إن زيارة رئيس مجلس السيادة السوداني للعلمين توضح أهمية مصر بالنسبة للسودان، وحرصه على توضيح موقف الجيش السوداني للأطراف الداعمة لوحدة وبقاء الدولة السودانية وتحديدًا للقيادة المصرية قبل أي أطراف إقليمية أو دولية، خاصة وأن مصر تعتبر من أكثر الدول تأثرًا بما يجري في السودان، كما تعد مصر دولة ذات ثقل إقليمي ودولي يمكنها من التوسط لفتح الأبواب المغلقة في وجه السودان، إضافة إلى قدرتها على إقناع طرفي الأزمة والقوى المعنية بضرورة إيجاد تسوية سياسية للأزمة الحالية، واستئناف مسار انتقالي يضمن نقل السلطة إلى حكومة منتخبة بعقد انتخابات حرة نزيهة وأن يختار الشعب السوداني من سيحكمه.

ومن المتوقع أن تبدأ "مرحلة جديدة" في السودان، تشهد إجراء زيارات إقليمية ودولية قادمة، بهدف إنهاء هذا الصراع، فقد تشهد الأيام المقبلة زيارة خارجية ثانية لقائد الجيش السوداني عبدالفتاح البرهان، إلى جوبا عاصمة جنوب السودان، فضلًا عن أنباء زيارته المحتملة إلي المملكة العربية السعودية، للتشاور حول تطورات الأوضاع السودانية، والحصول على الدعم خلال المرحلة المقبلة لمواجهة التحديات التي تواجه السودان وأمنه وسلامة أراضيه، مما يشير إلى رغبة البرهان في تأكيد الانتصار (المؤجل) للجيش في معركة بقاء السودان واستمرار مؤسساته الوطنية ورفض أي مبادرة أو حل لا يتضمن تلك المحددات أو يعيدها لصيغة انتقالية غير توافقية ولا تضمن بنود محددة لدمج المسلحين في الجيش السوداني.

# الأزمة السوداني بين احتمالات الحسم العسسكري والتسوية

عقد مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، في 22 يونيو 2023، ورشة عمل حول تطورات الصراع السوداني الذي اندلع منذ أبريل 2023، لتحليل المشهد العسكري الميداني والعملياتي في الساحة السودانية، وانعكاساته على الأمن القومي المصري، واستكشاف مستقبل الدولة السودانية في ظل السيناريوهات المختلفة للأزمة. وشارك في هذه الورشة عدد من الخبراء والباحثين بالمركز ومن خارجه.

## أولًا: دوافع أطراف الصراع واستراتيجياتهم

طرحت الأزمة السودانية مجموعة من التساؤلات حول توازنات القوى السودانية؛ العسكرية والمدنية، ومستقبل الدولة في ظلها، وإلى أي حد تمثل السودان مرآة عاكسة لحالة الدولة الوطنية في أفريقيا والمنطقة العربية، لا سيما أن الأزمة فجرت بالأساس معضلة بناء الدولة، التي واجهتها كثير من الدول الأفريقية والعربية على مدار العقود الماضية، فضلا عن ما طرحته الأزمة من علامات استفهام حول ما إن كانت مندفعة بالصراع على الموارد؟ أم أنها تستبطن مساعي لإعادة هندسة المنطقة؟ وإلى أي حد ينعكس التوافق أو التنافس بين القوى الإقليمية على هذه الحرب؟

تطرق المشاركون في هذا السياق إلى أزمات بناء الدولة الوطنية في العالم العربي، والتي تتمثل بالأساس في طبيعة العلاقات المدنية- المدنية، والمدنية- العسكرية، والدينية- العلمانية، فضلا عن التقسيمات المجتمعية العشائرية والقبلية والعرقية. وتعتبر الحالة السودانية جامعة لكل تلك التناقضات، ما يجعلها أكثر تأزمًا، وهو ما يمكن أن يفسر حدة الأزمة الراهنة وتطورها. كما تطرح الأزمة الراهنة بالسودان التساؤل حول مدى توافر الفرصة لتجاوز الأزمة وتسويتها في المستقبل، أم أن مشروع بناء الدولة الوطنية في السودان قد فشل بشكل نهائي؟

وتطرق المشاركون لأسباب أزمة السودان الممتدة منذ استقلاله، في ضوء عدم استقرار العلاقات المدنية- العسكرية منذ خمسينات القرن الماضي، والتفاعلات المضطربة بين القوى السودانية التي بلغت أحيانا ما يشبه بحالة ثأرية، في بلد تضم أكثر من 400 قبيلة،

وسط تعدد لغوي وانقسام عرقي؛ يجعل التفاعلات فيما بينها تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، في ظل ممارسة التعبئة والحشد للمناصرين.

على جانب آخر، تبلورت أزمات السودان عقب الإطاحة بنظام الإنقاذ في أبريل 2019 في غياب الكفاءة والخبرة لدى نخبة المرحلة الانتقالية، التي تصدرت المشهد بشكل مفاجئ، مهد له تجريف الرئيس السابق للحياة السياسية في بلاده على مدار ثلاثة عقود، مما أطلق طموحا جامحا للوصول إلى السلطة لدى القادمين الجدد؛ فانقسم المكون المدني ونواته الصلبة من تجمع المهنيين على إثر خلافات بينهم، حرمتهم من تأسيس تحالف سياسي قوي، وأسهم انقسام القوات العسكرية إلى حوالي 9 "جيوش" متباينة القوة والتأثير في اختلال المشهد الأمني وفي إضعافها جميعا.

ولا يزال تأثير الاعتبارات السياسية غير واضح بشكل كامل، في ضوء فشل النخبة الحاكمة في إدارة المشهد السياسي بعد أحداث 2019، واندلاع الصراع المسلح بين الجيش وقوات الدعم السريع. الأمر الذي قلّل من فرص نجاح الهدنات التي تم طرحها منذ منتصف أبريل 2023، مع إصرار كل طرف على حسم المعركة عسكريًّا دون إتاحة الفرصة للتسوية، بما جعل الصراع بمثابة مباراة صفرية، ساعد على ذلك موقف طرفي الصراع من بعض الوسطاء الإقليميين، لا سيما عقب رفض الجيش للوساطة الكينية بسبب اتهامات لنيروبي بالتقارب مع قادة الدعم السريع، مع غياب الرؤية لمرحلة ما بعد وقف إطلاق النار. ولقد جعل كل ذلك من الصعب التنبؤ بمخرج يؤدي إلى تسوية في المدى المنظور.

فيما يخص التطورات في المسرح العملياتي، أوضح المشاركون أن حسم المعركة عسكريًّا لمصلحة أحد أطرافها يبدو صعبًا في المرحلة الراهنة، في ضوء تعقد المشهد العسكري، وما تشهده البلاد من تحديات أمنية واستقطاب داخلي معقد، وتحولات مسار الصراع في ضوء الوتيرة السريعة للحرب، وبروز النمط الهجين من الحروب، الذي يشهد الانخراط الكثيف للقوات النظامية واللانظامية. وسط ذلك، تتزايد المخاوف من توسع الحرب وانتقالها من مركز الدولة إلى أطرافها، خاصة أن العوامل المجتمعية تحفز احتدام الحرب في بعض المناطق مثل غرب السودان.

وتطرق النقاش إلى صعوبات تنفيذ مشروع الدمج العسكري لقوات الدعم السريع في الجيش، حتى في ظل التسوية، ما قد يكون دافعًا لاستمرار الصراع حتى القضاء على

الآخر بشكل نهائي. يشجع على ذلك تعدد الأطراف الإقليمية المتداخلة، وتزايد احتمال انتعاش حروب الوكالة.

ثانيًا: الحسابات الدولية والعربية في الأزمة

يمثل السودان واحدة من أهم نقاط التنافس الدولي في القارة السمراء، في ضوء ما يتمتع به من أهمية حيوية بفضل تموضعه الجيواستراتيجي، كجزء من منطقتين مهمتين للبحر الأحمر والقرن الأفريقي، بما يمنحه ثقلًا مهمًا في الحسابات الإقليمية والدولية، يعززه وجود مضيق باب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وقناة السويس في الشمال. فضلا عن ذلك يربط السودان بين عدد من المناطق الاستراتيجية مثل شرق أفريقيا -بما في ذلك القرن الأفريقي- ومنطقة الساحل والصحراء، إضافة إلى الشرق الأوسط والخليج العربي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط، ما يجعل السودان مدخلًا مناسبًا لأفريقيا جنوب الصحراء، ويجعله بمثابة حلقة وصل تربط بين شمال القارة وجنوبها، علاوة على كونه بوابة مركزية لشرق ووسط وغرب أفريقيا، لا سيما أنه يجاور دولًا محورية هي: مصر وليبيا وإثيوبيا وجنوب السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى.

ولا يُعد المشهد الحالي للتداعي الدولي على السودان جديدًا، فقد تقارب السودان مع الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بالتزامن مع خطوات متقدمة في التطبيع السوداني الإسرائيلي، وصولًا إلى رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب عام 2020. كما حاولت موسكو تعزيز حضورها في الساحة السودانية، في ضوء مساعيها للتمدد من ليبيا مرورًا بالسودان -وبخاصة دارفور غربًا- وشمال تشاد، ووصولًا إلى أفريقيا الوسطى بالإضافة إلى مالي وبوركينا فاسو في الساحل. ولقد عززت روسيا حضورها في السودان من خلال نشاط مجموعة فاجنر الأمنية، إلى جانب محاولات روسية لإقامة قاعدة عسكرية في ميناء بورتسودان منذ عام 2017. ولدى الصين اهتمامات اقتصادية في السودان الذي يتمتع بوفرة في الثروات والموارد الطبيعية على رأسها النفط. ويزداد الاهتمام الأوروبي بالسودان مع تصاعد قلق الأوروبيين من الهجرة غير الشرعية من أفريقيا وعبر السودان ومنها وإلى البحر الأبيض المتوسط، وهو الملف الذي يطرح تهديدات أمنية بالغة الخطورة على القارة الأوروبية.

وعلى صعيد الموقف العربي، أشار المشاركون إلى أن أزمة السودان أتت في مرحلة صعبة من أزمات الدول العربية بشكل عام، في ظل تفاوت خبرات التدخل العسكري العربية عقب الثورات منذ 2011، وتباين مستويات الانخراط العربي في الشأن السوداني

في ضوء حسابات المصالح الوطنية لكل دولة، وهو ما انعكس في المواقف العربية من الصراع. وهنا يبرز موقفان عربيان أساسيان، على النحو التالي:

1 -دول الجوار العربي المباشر: وتتمثل بالأساس في مصر وليبيا؛ فبشكل عام ترجح الرؤية الليبية (شرقا وغربا) أن ليبيا ستعاني من التداعيات السلبية للأزمة السودانية، سواء في حالة استمرارها أو تسويتها. وقد حذر وزير الدفاع الليبي السابق محمد محمود البرغثي «من أن ما يحدث بالسودان -بغض النظر عن نتائجه النهائية- سينعكس على الأوضاع في ليبيا، نظراً لوجود حدود مشتركة هشة أمنياً»، وأكد "أن عناصر الفريق الخاسر بهذا الصراع قد يجدون بليبيا ملاذاً آمناً وينطلقون منها نحو الأراضي الليبية.«

2 -دول الجوار العربي غير المباشر: وتتمثل في: السعودية والإمارات وقطر؛ فهناك مصالح متنامية للدول الخليجية الثلاث في السودان، يتمثل أبرزها في تعزيز الاستثمارات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي. وقد أبرمت الدول الثلاث اتفاقات مختلفة، لزراعة ملايين الأفدنة بمليارات الدولارات. بالإضافة إلى هدف الوجود في منطقة البحر الأحمر من خلال تطوير وإدارة الموانئ على الشاطئ الأفريقي منه، ومنها الموانئ السودانية. وفي ديسمبر 2022 وقعت موانئ دبي العالمية اتفاقًا مع السودان لتطوير ميناء أبو عمامة السوداني على ساحل البحر الأحمر. وفي مارس 2018 وقعت قطر والسودان اتفاقا بقيمة 4 مليارات دولار لتطوير ميناء سواكن. وتتنامي المخاوف الخليجية تجاه احتمالات تأسيس بعض القوى الدولية والإقليمية قواعد عسكرية في ميناء بورتسودان، بما يعزز النفوذ الإقليمي والدولي في هذه المنطقة الحيوية للأمن الخليجي. إلى جانب ذلك، يأتي الاهتمام بالتنافس على الموارد والثروات لا سيما الذهب، كما يعد السودان بمثابة محطة خليجية مهمة للوصول إلى العمق الأفريقي.

ثالثًا: تأثيرات الأزمة السودانية على مصر

أكد المشاركون أن الصراع السوداني يُلقي بكثير من الأعباء الاستراتيجية على المصالح المصرية، التي تواجه تحديات خطيرة خلال السنوات الأخيرة، ما يستوجب بلورة سياسة مصرية مرنة فيما يتعلق بالأزمة السودانية. واعتبر البعض أن الأزمة تشكل فرصة لتغيير الإدراك الذهني بين قطاعات من الشعبين المصري والسوداني، لا سيما أن مصر تستقبل أعدادا كبيرة من اللاجئين السودانيين منذ تفجر الأزمة في أبريل 2023.

تضمنت ورشة العمل جلستين رئيسيتين. ناقشت الأولى "الصراع المسلح... الدوافع والاستراتيجيات"، حيث قدمت د. أماني الطويل، المستشار الأكاديمي بالمركز، مداخلة تحت عنوان "أطراف الصراع والمعادلات الداخلية في الأزمة السودانية"، وقدم الأستاذ/ أحمد عليبه، الخبير بالمركز، مداخلة تحت عنوان "إستراتيجيات الفاعلين.. لماذا فشل الحسم العسكري حتى الآن؟"، وقدمت د. أميرة محمد عبد الحليم، الخبيرة بالمركز، مداخلة تحت عنوان "فرص التسوية وأسباب فشل الهدنات والمبادرات"، تلاها تعقيبان رئيسان من د. محمد عز العرب، الخبير بالمركز،، ود. رانيا حسين خفاجة، مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا،، ورأس الجلسة د. وحيد عبد المجيد، المستشار الأكاديمي بالمركز. وناقشت الجلسة الثانية الحسابات الإقليمية والدولية، حيث قدم د. أحمد أمل، أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا، مداخلة تحت عنوان "الصراعات الدولية حول الذهب والنفط والأراضي والموانى"، وقدم د. معتز سلامة، الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مداخلة تحت عنوان "حسابات المصالح.. لماذا يختلف العرب حول السودان؟"، وقدم د. أيمن السيد عبد الوهاب، نائب مدير المركز مداخلة تحت عنوان "تداعيات الأزمة السودانية على مصر". تلي ذلك تعقيبان رئيسان من د. السيد فليفل، أستاذ التاريخ والعميد الأسبق لكلية الدراسات الأفريقية العليا، ود. راوية توفيق، أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. ورأس الجلسة د. عمرو الشوبكي، المستشار الأكاديمي بالمركز.

البرهان خلال لقائه السيسي: نسعى لاستكمال المسار الانتقالي والجيش لا يريد السلطة

In this photo provided by Egypt's presidency media office, Egyptian President Abdel-Fattah el-Sissi, right, greets Sudan's army chief General Abdel Fattah al-Burhan at the Presidential palace in el-Alamein city, Egypt, Tuesday, Aug. 29, 2023. (Egyptian Presidency Media Office via AP)

السيسي (يمين) يستقبل البرهان في القصر الرئاسي بمدينة العلمين (أسوشيتد برس)

2023/8/29|آخر تحديث: 202303:41/8/29 م (بتوقيت مكة المكرمة)

أعلن رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان -اليوم الثلاثاء- خلال لقائه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بمدينة العلمين، في أول زيارة خارجية منذ اندلاع المواجهات بالسودان، التزامه بمواصلة مسار الانتقال الديمقراطي، في حين أكد السيسي موقف بلاده الداعم لأمن واستقرار السودان.

وقال البرهان خلال اللقاء الذي جرى في القصر الرئاسي بالعلمين، إن القيادة السودانية تسعى لاستكمال مسار الانتقال الديمقراطي إلى أن يختار الشعب السوداني من يحكمه.

وأضاف أنه لا نزعة لدى القوات المسلحة للاستيلاء على السلطة، ولا الحكم في السودان.

من جانبها، قالت الرئاسة المصرية -في بيان-، إن لقاء السيسي مع البرهان شهد استعراض تطورات الأوضاع في السودان، والتشاور بشأن الجهود الرامية لتسوية الأزمة.

وأضافت الرئاسة المصرية أن السيسي أكد موقف مصر بالوقوف إلى جانب السودان، ودعم أمنه واستقراره ووحدة وسلامة أراضيه، مشيرة إلى أن البرهان أشاد بالمساندة المصرية للحفاظ على سلامة واستقرار السودان.

وكان مجلس السيادة السوداني قال -في بيان-، إن رئيس المجلس سيجري خلال الزيارة مباحثات مع الرئيس المصري تتناول تطورات الأوضاع في السودان، والعلاقات بين البلدين، وسبل تعزيز دعمها وتطويرها.

ويرافق رئيس مجلس السيادة قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، خلال زيارته إلى مصر وزير الخارجية المكلف السفير علي الصادق، ومدير جهاز المخابرات العامة الفريق أول أحمد إبراهيم مفضل، ومدير عام منظومة الصناعات الدفاعية الفريق أول ميرغني إدريس سليمان.

وفي وقت سابق، أفاد مجلس السيادة الانتقالي بأن رئيسه اجتمع -أمس الاثنين- في مدينة بورتسودان (شرق السودان) مع أعضاء الحكومة المكلفة، وبحث معهم أداء الجهاز التنفيذي بالبلاد خلال المرحلة الماضية، والملامح العامة لخطط وبرامج الحكومة.

اعلان

ونقل وزير الثقافة والإعلام السوداني غراهام عبد القادر، عن البرهان قوله، إن البلاد ستعتمد على مواردها الذاتية لمواجهة المخاطر، وشكر الشعب السوداني على التفافه حول الجيش، لدحر ما وصفه بالتمرد الغاشم.

ويعدّ هذا الاجتماع الأول لرئيس مجلس السيادة مع الحكومة بشكل مباشر، منذ اندلاع المواجهات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منتصف أبريل/نيسان الماضي.

كما قال إعلام مجلس السيادة السوداني، إن رئيس المجلس التقى في بورتسودان وفدًا شعبيًا من ولاية غرب دارفور، يضم رموزًا مجتمعية وإدارات أهلية، وقيادات شبابية برئاسة سعد عبد الرحمن بحر الدين، سلطان "دار مساليت."

ووفق المصدر، تناول اللقاء أوضاع اللاجئين السودانيين في تشاد والجهود الجارية لإيصال المساعدات الإنسانية لهم. وقال السلطان سعد بحر الدين، إنه نقل لرئيس مجلس السيادة الحاجة الماسة لهؤلاء اللاجئين للضرورات من غذاء ومأوى.

البرهان وحميدتي

وكان رئيس مجلس السيادة قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان، قد قال في وقت سابق، إنه لا مكان لحوار مع من سماهم متمردين وخونة، ونفى وجود أي صفقة لخروجه من الخرطوم.

اعلان

من جانبه، قال مالك عقار، نائب البرهان، إن رؤساء دول وحكومات أبدوا تفهمهم ودعمهم للشرعية في السودان، في لقاءاته بهم خلال جولته الخارجية.

وأضاف مالك، أن رؤساء دول وحكومات أكدوا أنهم لن يتعاملوا مع شؤون السودان، إلا عبر الحكومة السودانية.

وكان المسؤول السوداني زار مؤخرًا دولًا عدة بينها: روسيا وإثيوبيا ومصر.

في الجانب الآخر، قال قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان حميدتي -في سياق الحديث عن رؤيته لأي تسوية قادمة-، إن نظام الحكم الأنسب للسودان يجب أن يكون فدراليًا.

Daily Life in Sudan

أضرار لحقت بمبنى في دارفور جراء اشتباكات سابقة بين الجيش والدعم السريع (وكالة الأناضول)

قتلى بدارفور

ميدانيًا، نقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن شهود عيان ومصدر طبي -اليوم الثلاثاء- أن 39 شخصًا على الأقل قتلوا جراء قصف على منازل مدنيين في حي السكة الحديد في مدينة نيالا عاصمة جنوب دارفور (غرب السودان)، وذلك خلال اشتباكات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.

وقالت المصادر، إن معظم القتلى من النساء والأطفال، وبينهم أسرة قُتل كل أفرادها.

اعلان

من جهته، أفاد مراسل الجزيرة الطاهر المرضي، بأن الطيران الحربي التابع للجيش السوداني حلّق بكثافة -صباح اليوم الثلاثاء- في سماء الخرطوم، وأن قوات الدعم السريع ردّت بإطلاق نيران المضادات الأرضية.

وأشار المراسل إلى أن المعارك لم تحسم بعد حول عدد من المواقع العسكرية الإستراتيجية، بينها سلاح المدرعات وسلاح المهندسين.

يُذكر أن المواجهات المستمرة بين الجيش والدعم السريع أسفرت حتى الآن عن مقتل نحو 5 آلاف شخص، وفق منظمة "أكليد" غير الحكومية.

كما أجبر القتال أكثر من 4.6 ملايين شخص على الفرار، وفق أحدث الإحصاءات التي تنشرها الأمم المتحدة.

المصدر : الجزيرة + وكالات

نقطة ساخنة في قوس الأزمات الممتدة

دخلت السودان دورة الصراع المسلح الذي لم تغادره كلية بعض الدول في المنطقة؛ كاليمن وسوريا وليبيا. فقد جاءت السودان في الموجة الثانية من "الربيع العربي"، ويبدو أنها ستدشن لموجة الثانية من الصراعات المسلحة في الإقليم؛ فعلى مدار أسبوعين من المعارك لم تصمد الهدنة التي تم التوصل إليها لاعتبارات إنسانية، وفيما تقوم الدول بإجلاء رعاياها على وقع موجة نزوح غير مسبوقة في الخرطوم والولايات السودانية المتوترة، فإن فضاء هذا المسرح يتم -على ما يبدو- إخلائه تحسبا لحرب مفتوحهة تضع مستقبل السودان على مفترق طرق.

ومن المتصور أن تداعيات استدامة حالة الفوضى في السودان ربما تكون أسوأ في تداعياتها، وأكثر كُلفة من الناحيتين السياسية والأمنية، إذا ما قورنت بحالة ليبيا والتي لم تتعاف، خاصة بعد حرب طرابلس في ربيع العام 2019حتى صيف العام 2020، حيث لا تزال في متاهة الانتقال السياسي المتعثر. وقد تمثلت أولوية الأمن القومي المصري في حالة ليبيا في عملية ضبط الحدود للحيلولة دون تمدد مظاهر الفوضي، والعمل على تفادي خطر تقسيم البلاد. لكن أولويات الأمن القومي المصري في السودان تتجاوز مسألة ضبط الحدود، إلى ما يرتبط بملف الأمن المائي. كما أن هشاشة الدولة المركزية القابلة للتمزق في السودان والتحول إلى صومال جديد باتت واردة، خاصة في ظل عدوى التفكك، سواء في منطقة القرن الأفريقي أو في السودان نفسه الذي شهد استقلال الجنوب في يوليو 2011، وهو ما لم يؤد إلى استقرار أي منهما. وهناك أكثر من 30 فصيلاً مسلحاً في السودان، الأمر الذي يعزز سيناريو انتعاش الفوضي في البلاد.

وكانت مصر في دائرة الضوء منذ انطلاق الشرارة الأولى للتصعيد العسكري بين الطرفين، والتي اندلعت من قاعدة "مروي" الجوية في الشمال، والتي كان يتواجد بها قوة عسكرية مصرية -في إطار برتوكول مشترك بين الجانبين المصري والسوادني- وكانت تستعد لإجراء تمرين جوي مشترك في مايو المقبل. وقد أدارت مصر هذه الأزمة باقتدار ، مكنتها في النهاية من إعادة القوة العسكرية المصرية من السودان، في أول وأهم اختراق حدث منذ اندلاع الأزمة.

لقد استكلمت مصر جهودها بتشكيل فريق إدارة أزمة من الوزارات المعنية (وزارة الدفاع، جهاز المخابرات العامة، وزارتي الخارجية والداخلية) لإجلاء رعاياها من السودان، كأولوية مرحلية أيضاً، والتنسيق المشترك مع بعض الدول للمساعدة في إجلاء رعاياهم، ثم استقبال آلاف اللاجئين عبر معبر أرقين الحدودي، وتوفير المتطلبات الإنسانية للتعامل مع هذا الموقف. وعلى التوازي، تحركت مصر دبلوماسيا وبشكل سريع على مستوى ثنائي مع دولة جنوب السودان لإطلاق مبادرة لوقف إطلاق النار، وعبر الآليات الإقليمية كالجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، وأيضا الأمم المتحدة والقوى الدولية، لتنسيق الجهود في الاتجاه نفسه.

من المتصور أن محدد الوساطة في المرحلة الحالية ينصب أولا على مساعي التوصل إلى هدنة متماسكة، حتى وإن كانت وساطة غير مباشرة ما بين الطرفين، ثم تطويرها وتمديدها لأطول فترة ممكنة لإفساح الطريق أمام منظمات وهيئات العمل الإنساني، بالإضافة إلى ضمان عدم تحولها إلى استراحة حرب، بل محاولة كسب الثقة ولو جزئيا لإعادة ترتيب الوضع بهدف تهيئة الأجواء للانتقال إلى مرحلة الوساطة المتقدمة لجمع الأطراف على مائدة التفاوض.

حسابات القوى المنخرطة في الصراع

حسابات القوى المنخرطة في الصراع هي حسابات الحرب بعد أن تعثرت حسابات السياسة عقب انهيار التوافق على مشروع الإصلاح الأمني والعسكري في محطته الأخيرة. ومن ثم، يتوقع كل طرف من الحرب أن تُعيد تشكيل الموازين السياسية وفقاً لما ستسفر عنه الحرب التي يسعى كل طرف فيها إلى إلحاق الهزيمة بالآخر، وبالتالى الهزيمة العسكرية أولاً ثم الهزيمة السياسية، على الرغم من أن كافة التجارب المماثلة تقطع بأن حروب المدن هي حروب تدمير للدول التي تدفع كُلفتها من مقدراتها ومواردها البشرية والمادية، ومن ثم يصعب أن تتحقق فيها معايير النصر والهزيمة بالمعني التقليدي.

إن أكبر الحسابات الخاطئة التي كشفت عنها الحرب الجارية في السودان هي توقع أن طرفي الصراع كان بإمكانهما الاندماج في كيان واحد، في ظل عدم توفر الشروط المناسبة لذلك؛ فبذور الاندماج التي غُرست في عهد النظام السابق نمت في إطار تحالف مصالح مشتركة. تفكك هذا التحالف في لحظة سقوط النظام، وأُعيدت التحالفات مرة أخرى على نفس الأسس وهي المصالح المشتركة في مرحلة الانتقال السياسي، بالإضافة للاعتبارات الفنية التي تشير إلى صعوبة الاندماج في ظل حالة اللاتماثل ما بين هيكلي الجيش النظامي وميليشيا قوات الدعم السريع. كذلك الجيوش النظامية لديها حسابات وطنية فيما يتعلق

بالتسلح، والسياسية الخارجية، والتمويل من موازنة الدولة، على العكس من ذلك هناك مصادر تمويل أخري للدعم السريع، أبزرها ما يُعرف بتحالف "أمراء الذهب"، وعوائد صفقات مشاركة قواتها خارج البلاد، وهو ما يعكس أيضا أن لديها أجندة مختلفة للسياسية الخارجية.

أيضاً من المتصور أن أحد الأسئلة الخطأ والشائعة في الوقت نفسه، هو من سيحسم الصراع من الطرفين؟ كون هذا السؤال هو مدخل للتحول من الوساطة إلى الانحيازات، وبالتبعية الوقوع في فخ الحرب بالوكالة، وهي أحد الدروس المستفادة من العديد من الصراعات الإقليمية. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد الإشارة إلى مقولة وزير الخارجية الكيني "ألفريد موتوا" خلال لقاء له مع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن ( 24 أبريل) بأن العديد من القوى الدولية والإقليمية لديها علاقات مع طرفي الصراع، ومن ثم فإن اللحظة الحالية تحتم على تلك الأطراف عدم الانحياز لطرف بعينه.

في حين من المتصور أن تستحق المعارك الجارية في السودان بأن توصف بأنها "مواجهات ضد المنطق"، ليس فقط بحسابات الوضع الإقليمي والدولي، وإنما أيضا بحسابات واقع الداخل السوداني. فقد جاء تفجر المواجهات بعد أيام من الإعلان عن مسودة الاتفاق السياسي النهائي في السودان في مارس 2023، وهو الاتفاق الذي وضع النقاط التفصيلية بشأن إصلاح المؤسسة العسكرية، وحدد أسسا وخطوات دمج قوات الدعم السريع في الجيش، ونص الاتفاق على تشكيل مجلس للأمن والدفاع بعضوية القائد العام للقوات المسلحة يتلوه قائد قوات الدعم السريع. كل ذلك يشير إلى أن التوترات التي تعرض لها السودان في مرحلة ما بعد الثورة، بين المكونين العسكري والمدني كانت تجد جذورها في الصراع الدائر الآن بين المكونين العسكريين.

وبغض النظر عن أن نشأة قوات الدعم السريع في 2003، كمكون عسكري آخر إلى جانب الجيش، لم يكن أمرا طبيعيا أو اعتياديا مطلقا، وكان يستبطن مواجهات بالضرورة مع الجيش في لحظة تالية، إلا أن تأكيد مقولة أنها "حرب ضد المنطق"، مبعثه أن الرجلين (البرهان وحميدتي)، لهما خبرة طويلة، وفي مثل هذه المواجهات لا يكون هناك منتصر ومغلوب، والخاسر الأساسي هو السودان. وفي الأغلب تبدأ مثل هذه المواجهات ويعتقد أطرافها بأنهم سيحققون أهدافهم ويقصون خصومهم خلال أيام، فإذا بهم يجدون أنفسهم إزاء مواجهة قد تمتد لسنوات. وبعد سنوات من الآن لن يجد الطرفان إلا الجلوس معا، بعد أن يكونا قد تكبدا كل الخسائر، واستنزفا ثروات السودان وشتتا شعبهما، وبعد أن يصبح السودان أسيرا لصراعات القوى الخارجية، ومسرحا لإدارة الصراع لحساب الخارج.

حسابات إقليمية

الحرب في السودان هي "حرب ضد المنطق" أيضا لأنها تأتي في سياق مزاج إقليمي مع المصالحات والتسويات، بعد خبرات طويلة مع الحروب الداخلية والإقليمية؛ حيث تفجرت مواجهات السودان بعدأن لاحت بشائر الأوضاع نسبيا في اليمن، على أثر الاتفاق السعودي- الإيراني، والمحادثات المباشرة بين السعودية والحوثيين، وبعد استقرار نسبي في ليبيا، ومع بدء خطوات عربية للمصالحة مع النظام السوري، وبعد سلسلة مصالحات عربية بينية (دول الرباعي العربي وقطر، والمصالحة القطرية مع البحرين)، وأيضا على أثر مصالحات بين دول عربية وتركيا. وكانت الخلاصة الكبرى من العقد السابق، هي ضرورة إنهاء الحروب الأهلية والصراعات الداخلية، وتقليص التدخلات الخارجية في الواقع العربي، إلى أن جاءت معارك السودان لتقلب المزاج كليا.

أما على صعيد الحسابات الإقليمية في إفريقيا، يمكن القول إن السودان يرتبط بجوار إقليمي معقد يجمعه بمصر شمالاً على نحو يضعه في قلب تفاعلات الشرق الأوسط، كما يجمعه بإثيوبيا وإريتريا شرقاً بما يضعه في دائرة التفاعلات الخاصة بإقليم القرن الأفريقي، هذا بجانب جواره الغربي مع كل من ليبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى الذي يعزز من مكانته كلاعب مهم في إقليم الساحل الأفريقي، إضافة إلى جواره الجنوبي المتمثل في جمهورية جنوب السودان الذي يربط السودان بتفاعلات منطقتي البحيرات العظمى وشرق أفريقيا.

ومن بين المفارقات اللافتة في المشهد السوداني الحالي، أنه على الرغم من كون الأزمة الحالية هي الأعقد والأكثر حدة منذ سقوط البشير في إبريل 2019، إلا أنها شهدت أدنى مستويات التدخل من جانب القوى الإقليمية من دول جوار السودان مقارنة بمختلف الأزمات السابقة المتعاقبة في الأعوام الأربعة الأخيرة. هذا الاتجاه غير المتوقع لسلوك دول الجوار لا يعكس عزوفاً من جانب اللاعبين الإقليميين أو تقدير أي منهم لمحدودية مصالحه المتأثرة بما يجري في السودان، وإنما جاء نتيجة مباشرة لمستوى الخطورة المرتفع للأزمة الحالية والتي تحمل فرصا حقيقية لإدخال السودان في حالة من الاحتراب الداخلي الشامل، وكذلك للتحول لصراع إقليمي متعدد الأطراف.

على هذا، غلب على دول الجوار السوداني في الأزمة الأخيرة تبني التصريحات والمواقف المسؤولة التي تُعد انعكاسا لحساسية الموقف الميداني على الأرض. لكن تظهر المواقف

الإثيوبية بصورة خاصة لتجسد آلية إجراء دول جوار السودان لحساباتها تجاه الأزمة الحالية وتأثيرها على مآلات الأوضاع المستقبلية على مستوى السودان والإقليم ككل. فقد مرت إثيوبيا بسلسلة من التغيرات الكبرى على المستويين السياسي والعسكري واكبت الأوضاع المضطربة في السودان ما كان له انعكاسات مباشرة على موقف الحكومة الإثيوبية من المواجهات بين القوات المسلحة والدعم السريع. فقد وصل آبي أحمد للسلطة قبل نحو عام من سقوط عمر البشير في السودان في إبريل 2019. ويمكن تحديد عدد من الاتجاهات الرئيسية التي كشفت عن التحيزات الإثيوبية تجاه التفاعلات في السودان والتي تمثلت فيما يلي:

-الانحياز لقوى الحرية والتغيير على حساب القوات المسلحة، ومحاولة استغلال الوضع المضطرب في السودان بهدف تعزيز الدور الإقليمي لإثيوبيا، على نحو ما ظهر في التفاعلات التي تسبب فيها تعثر التوافق السياسي بين المكونين المدني والعسكري بعد سقوط البشير في الفترة بين فض اعتصام القيادة العامة للقوات المسلحة في الثالث من يونيو 2019، وحتى توقيع الوثيقة الدستورية في السابع عشر من أغسطس من العام نفسه؛ فخلال تلك الفترة استغل آبي أحمد تفويض منظمة إيجاد له باعتباره رئيسها الدوري آنذاك للتواصل مع الأطراف السودانية لتقريب وجهات النظر.

-تصاعد الصدام مع القوات المسلحة السودانية التي اتخذت قرارا مبكرا بالتصدي للاحتلال الإثيوبي لمنطقتي الفشقة الكبرى والصغرى القائم منذ تسعينات القرن العشرين، وهو ما أنتج سلسلة من المواجهات المسلحة تمكنت فيها القوات المسلحة السودانية من استرداد نحو 90% من الأراضي السودانية. وقد فجرت هذه المواجهات العداء بين الجانبين، خاصة في ظل صياغة الحكومة الإثيوبية خطابا إعلاميا روج بأن التحركات العسكرية السودانية جاءت استغلالا للحرب في إقليم تيجراي، وأنها تجاوزت نطاق الأراضي السودانية، كما أنها جاءت -حسب الرواية الإثيوبية- في إطار مراجعة سودانية لتموضعها الإقليمي بخطوات تباعد بينها وبين أديس أبابا وتقربها أكثر من القاهرة.

-التقارب الإثيوبي المطرد مع محمد حمدان دقلو الذي زار أديس أبابا للمرة الأولى في يونيو 2020، ثم في يناير 2022، وهي الزيارات التي جاءت متنافرة مع المواقف الرسمية للحكومات السودانية ودون الحد الأدنى من التنسيق مع أي من شركاء الحكم العسكريين والمدنيين في السودان.

-ممارسة الضغوط المباشرة على السودان إعلاميا ودبلوماسيا بمعارضة المواقف السودانية المتزنة من سد النهضة، خاصة في فترة حكومة عبد الله حمدوك الثانية، ثم الاتهامات المتكررة للسودان بدعم جبهة تحرير تيجراي في الشهور الأولى التالية على تفجر الصراع في الإقليم الواقع شمال إثيوبيا في نوفمبر 2020.

هذه الاتجاهات الأربعة لسلوك الحكومة الإثيوبية تجاه السودان منذ سقوط البشير انعكست بوضوح في الموقف من الأزمة السودانية الحالية، فعلى الرغم من امتلاك الحكومة الإثيوبية مصلحة واضحة في انتصار قوات الدعم السريع أو على الأقل بقائها لاعباً رئيسياً في المشهد السوداني عسكرياً وسياسياً، لم تتمكن إثيوبيا من تقديم أي دعم ملموس لقوات الدعم السريع الأمر الذي يمكن إرجاعه لعدد من الأسباب أبرزها:

-التفوق الميداني الواضح من اليوم الأول للقوات المسلحة السودانية، خاصة في أقاليم شرق السودان ذات الحدود المشتركة مع إثيوبيا والتي كانت الأسبق في إعلان إحكام القوات المسلحة على مقار الدعم السريع الذي لا يزال يتم التعامل معه باعتباره كيان "غريب" عن ولايات الشرق.

-وقوع الاشتباكات الأخيرة على مقربة من الهدنة القائمة في العلاقات بين آبي أحمد وعبد الفتاح البرهان منذ زيارة الأول للخرطوم نهاية يناير 2023 والتي اتفق خلالها على احتواء القضايا الخلافية بين الجانبين.

-الرغبة الإثيوبية في تجنب إثارة المزيد من التوجهات الشعبية العدائية لدى قطاعات سودانية عديدة ما قد ينعكس سلباً على مستقبل العلاقات في مرحلة ما بعد انتهاء المواجهة العسكرية على نحو ما تجسد في النفي السريع للحكومة الإثيوبية للأنباء التي أشارت لتمدد عسكري إثيوبي جديد في الفشقة الصغرى استغلالاً للوضع المضطرب في السودان.

-الخشية الإثيوبية من إثارة رد فعل أمريكي سلبي، خاصة بعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن لأديس أبابا في منتصف مارس 2023، وهي الزيارة التي شهدت تشديد الضغوط الأمريكية على حكومة آبي أحمد بإحراز تقدم في مسار السلام الهش مع جبهة تحرير تيجراي. ومما زاد من اتجاه الحكومة الإثيوبية لتبني موقف متحفظ من الأوضاع في السودان التحذيرات الأمريكية التي أعلنت مبكراً لكافة الدول والأطراف

المعنية بالكف عن أي شكل من أشكال التدخل في المواجهات المسلحة بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع.

من كل ما سبق، يبدو أن الموقف الإثيوبي على وجه الخصوص من الأزمة السودانية قد غلب عليه التحفظ والتحرك وفق خطوات محدودة محسوبة، وهو ما لا يمكن قراءته باعتباره مؤشراً على تراجع الاهتمام الإثيوبي بالسودان، بقدر ما يشير لإرجاء عودة النشاط الإثيوبي على الساحة السودانية لمرحلة تالية.

حسابات دولية: دور أمريكي متواضع في الأزمة

على الرغم من إعلان الرئيس "جو بايدن" منذ اليوم الأول له بالبيت الأبيض في 20 يناير 2021، وعديد من مسئولي الإدارة الأمريكية أن قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان أولوية على أجندة الولايات المتحدة، وعقد قمتين للديمقراطية، في ديسمبر 2021، ومارس 2023، فإن الولايات المتحدة لم تتخذ العديد من الخطوات لدفع عملية الانتقال الديمقراطي في السودان منذ الإطاحة بنظام "عمر البشر."

وقد أظهر الموقف الأمريكي –حتى وقتنا هذا– من تأجيج الصراع بين أقوى قائدين عسكريين في السودان، المدعومان بشبكات معقدة من التحالفات الدولية والإقليمية ذات المصالح المتضاربة التي قد تعرض مستقبل البلاد للخطر، أظهر حدود الدور الأمريكي في السودان، حيث لم تعد الولايات المتحدة هي الفاعل المركزي في السودان بعدما كانت الفاعل الدولي المؤثر في إنهاء الحرب بين شمال السودان وجنونه لعقود، ودعم استفتاء الاستقلال لجنوب السودان.

ولم تكن أزمة الانتقال الديمقراطي في السودان أولوية لإدارة الرئيس "جو بايدن"، حيث لم يزر وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" خلال زياراته لأفريقيا السودان، على عكس رؤساء وزراء الخارجية السابقين بالإدارات الأمريكية الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة (كولين باول، كونداليزا رايس، مايك بومبيو، وجون كيري)، فضلا عن تساهلها في التعامل مع القادة العسكريين السودانيين في أعقاب تعثر نقل السلطة لقوى مدنية، حيث لم تفرض عقوبات عليهم رغم مطالب المشرعين الديمقراطيين والجمهوريين بذلك. وقد سمح تراجع الدور الأمريكي بالسودان لصعود قوى إقليمية ودولية، ولاسيما روسيا، لتعزيز نفوذها ومصالحها في السودان، الذي يتفق في كثير من الأحيان مع استمرار سيطرة القيادة العسكرية السودانية على مفاصل الدولة السودانية، وهو ما يتعارض مع المصالح والرؤية

الأمريكية. وقد أصبحت تلك القوى أكثر تأثيراً من الولايات المتحدة في تحديد مستقبل السودان.

وفي ظل تراجع النفوذ الأمريكي في السودان، فإن الخيارات أمام إدارة الرئيس "جو بايدن" للتعامل مع الأزمة الراهنة تنحصر في خيارين رئيسيين:

أولهما، انتهاج نهج إدارة الرئيس السابق "دونالد ترامب" بالاستعانة بالقوى الإقليمية والدولية الحليفة للولايات المتحدة الفاعلة في السودان لتنسيق استجابة للأزمة، وللضغط على "البرهان" و"حميدتي" للجلوس على طاولة المفاوضات لإنهاء الاقتتال العسكري، والاتفاق على صيغة تحقق الاستقرار والأمن السوداني، الذي لن تقتصر تأثيراته على الداخل، ولكن سيكون لها تداعيات إقليمية في منطقة القرن الإفريقي ذو الأولوية لواشنطن، وللنفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية التي تحولت لساحة منافسة استراتيجية بين الولايات المتحدة والصين وروسيا. فقد قال وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" في 24 أبريل الجاري إن الإدارة الأمريكية "ستنسق مع شركائها الإقليميين والدوليين والقوى المدنية السودانية للمساعدة في إنشاء لجنة للإشراف على التفاوض لوقف دائم للأعمال العدائية، والترتيبات الإنسانية في السودان، وإبرامها، وتنفيذها."

وفي محاولة للعب دور في الأزمة السودانية، توصلت الولايات المتحدة بدعم من شركائها الإقليميين والدوليين لهدنة لوقف إطلاق النار، وافقت عليها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لمدة 72 ساعة، بعد يومين من المفاوضات المكثفة. ولا يُتوقع أن تُساهم تلك الهدنة في تهدئة القتال بين الفصائل السودانية، وأن تستمر كمثيلاتها خلال الأسبوع الماضي، حيث أشار مستشار الأمن القومي الأمريكي "جيك سوليفان" أن هناك احتمالاً لشكل من أشكال الصراع الطويل للأزمة السودانية الراهنة، حتى لو تخللته لحظات من هدنات إطلاق النار.

ثانيهما، الانصياع لمطالب العديد من المشرعين الديمقراطيين والجمهوريين، الذين يقومون بدور أكثر نشاطاً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان وتعويض الفراغ الدبلوماسي الأمريكي، لفرض عقوبات على القيادات العسكرية السودانية، وشبكاتها بهدف تعطيل مصادر إيرادات الجيش وقبضته على السلطة؛ مما يوفر فرصة لتصاعد المكون المدني بالبلاد. وتلك الدعوات بفرض عقوبات على المسئولين العسكريين السودانيين ليست وليدة تأجج الصدام العسكري الراهن بين "البرهان" و"حميدتي". ويمكن للإدارة الأمريكية

بالبدء في فرض تلك العقوبات من خلال أمر تنفيذي يصدره الرئيس الأمريكي، أو بالاستناد إلى قانون "ماجنيتسكي". لكن هذه العقوبات لن تكون كافية لوقف الاقتتال بين "البرهان" و"حميدتي". فضلا عن أنها قد تدفعهما للتعاون مع القوى المنافسة للولايات المتحدة على النفوذ في السودان، ولا سيما روسيا التي طورت ومجموعة "فاجنر" علاقات واتصالات بقوات "حميدتي"، والتي تتطلع لإقامة قاعدة بحرية في السودان لمنحها طريقا للمحيط الهندي .

لقد أظهر تعامل الإدارات الأمريكية (الجمهورية والديمقراطية) منذ الإطاحة بالرئيس عمر البشير في عام 2019 فشل الولايات المتحدة في تقديم الدعم الكامل والمساعدة لتحقيق الانتقال الديمقراطي في السوادان، ليتراجع دورها لصالح قوى إقليمية ودولية لديها مصالح تتعارض مع المصالح الأمريكية. وقد قوض تراجع النفوذ الأمريكي في الخرطوم والفجوة بين الخطاب والسياسيات من خيارات إدارة "بايدن" للتعامل مع الأزمة الراهنة.

# نهاية محتملة.. كيف بدأ الصراع بين "البرهان" و"حميدتي"؟

لم يجد المؤرخ البريطاني «بيتر ودورد» عنونًا لكتابه عن تاريخ السودان أفضل من "الدولة المضطربة"، ليصف تاريخ السودان الصاخب بعد الاستقلال عن الاستعمار البريطاني منتصف القرن العشرين، حيث شهد ذلك التاريخ جولات متعاقبة من الصراعات السياسية والثورات والانقلابات، تعادل ـ إن لم تكن تفوق ـ ما حدث لجيرانه مجتمعين.

ولم يأتي عنوان الدولة المضطربة من فراغ، نظراً لطبيعة التاريخ السياسي للسودان، حيث المجتمع السوداني منذ الاستقلال الوطني يشهد تسيساً حاداً طوال الوقت ,نقاباته واتحاداته ومدارسه ومؤسساته الدينية, وحتى المؤسسة العسكرية لم تكن استثناءً من ذلك, فقد تنقل السودان منذ الاستقلال بين عدة أشكال مختلفة للحكم والسلطة, تقسم إلي ثلاث فترات للحكم المدني, وثلاث فترات من الانقلابات والحكم العسكري, غير أن الانقلابات العسكرية في السودان تختلف عن الانقلابات في غيرها من البلاد, حيث يسعى الضباط المنقلبون إلى تحقيق ما فشل نظرائهم المدنيين في تحقيقه, أو العكس حين يفشل السياسيون في إدارة الحكم المدني, فإن خصومهم يلجؤون إلى حلفائهم من العسكريين لتحقيق أهدافهم السياسية.

وكانت انتفاضة ديسمبر 2018 التي أزاحت الرئيس البشير وجبهة الإنقاذ عن السلطة, الذى حكم البلاد لنحو ثلاثة عقود, حلقة من حلقات التاريخ السياسي للسودان, وبدأت مرحلة انتقالية تقاسم فيها العسكريون والمدنيون السلطة, نتيجة اتفاق أغسطس 2019, حتى يتم إجراء الانتخابات, وتعطل هذا الترتيب بعد أحداث 25 أكتوبر2021 وانفراد العسكريين بالسلطة, والذى تسبب في سلسة من الاحتجاجات الحاشدة المطالبة بالديمقراطية في السودان, وحظى الجيش السوداني بدعم داخلي من فصائل متمردة استفادت من اتفاق السلام في 2020, وأيد محمد حمدان دقلو (حميدتي) قائد ميلشيا الدعم السريع خطة الانتقال, حيث ظهر البرهان على التليفزيون ليعلن إبعاد المدنيين عن السلطة ودعم حميدتي تلك الإجراءات, وكافأه البرهان بتعينه نائباً له في مجلس السيادة, ولم يستطع العسكريون الحفاظ على تماسكهم بعد الانفراد بالسلطة, وشيئاً فشيئاً بدأ الصراع يظهر بين الرجلين, حتى وصل إلى وصف حميدتي انفراد العسكريين بالسلطة الذى أيده في 25أكتوبر2021 بأنه كان خطئاً , وصولاً إلى الاشتباكات التي بدأت في الخامس عشر من إبريل وما زالت

في العاصمة الخرطوم, بين قوات الجيش السوداني بقيادة البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة حميدتي.

تحاول هذه الورقة الإجابة عن السؤال التالي، هو: ما هي أسباب الصراع في السودان، وكيف ينتهي؟

أسباب الخلاف:

البرهان وحميدتي.. جذور الخلاف بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع

إن الخلافات قائمة منذ عهد البشير بين الجيش السوداني و قوات الدعم السريع, التي تشكلت عام 2013 للقضاء على التمرد فى دارفور, وعقب الإطاحة بالبشير عام 2019 تنازع العسكريين والمدنيين على السلطة حتى انفرد بها العسكريين بعد أحداث 25 أكتوبر 2021,ثم بدأ الصراع بين الرجلين, الفريق عبد الفتاح البرهان الذى كان قائد للقوات البرية في عهد البشير وصار قائداً للجيش النظامي, والفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي) الذى أسس قوات الدعم السريع معتمداً على ميليشيات الجانجويد التي خاضت حرباً دامية في دارفور مساندة للجيش السوداني. ويمكن حصر أسباب الخلاف بين الجنرالين فيما يلى:

تطلعات سياسية :

يرى العديد من الخبراء في الشأن السوداني أن الخلافات بين "البرهان" و"حميدتي" في جوهرها نتيجة التطلعات السياسية لها, وجاء الاتفاق الذى وقع في ديسمبر الماضي, والذى شمل أطرافاً مدنية, كخطوة أولى في عملية سياسية, تهدف لإنهاء الأزمة التي تسبب فيها الانقلاب, ورأى الفريق البرهان الاتفاق تكتيكاً للمماطلة, بينما سعى حميدتي لتحسين قدرته التنافسية وذهب إلى حد وصف نفسه بأنه حليف للحرية والتغير, ونفى وجود أية خلافات مع الجيش وقال أن خلافتنا مع المكنكشين في السلطة (المتمسكين بها), وضد أي شخص يريد أن يصبح دكتاتوراً, في إشارة إلى البرهان, واستنكرت قيادة الجيش تلك التصريحات والاتهامات الموجه لها بعدم الرغبة في استكمال عملية التحول الديمقراطي وقالت أنها محاولات علنية لكسب التعاطف السياسي, وعرقلة عملية الانتقال الديمقراطي, وقبل ذلك

عمل حميدتي منذ وقت طويل على تجميل صورته على المسرح الدولي, استعداداً لترشيح نفسه لرئاسة السودان, في ظل تنافس شديد مع الجنرال عبد الفتاح البرهان, حيث أقام في الجنينة عاصمة إقليم غرب دارفور, واستقبل إمام ضاحية درانسى في باريس حسن شلجومى, المواطن الفرنسي من أصل تونسي, والمنتقد العنيف للتطرف الديني, وأيضاً المدافع القوى عن اتفاقيات أبراهام, التي نتج عنها تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع الإمارات والبحرين والمغرب والسودان برعاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب, ويحظى شلجومى بدعم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون, وبذلك يرسل حميدتي رسائل خفية إلى باريس وعواصم أوروبية أخرى بأنه لا يدعم عودة الإسلاميين والإسلاموية التي سادت في عهد الرئيس البشير خلال الفترة من 1989حتى عام 2019.

بالتوازي مع ذلك استعان حميدتي بخدمات وكالة العلاقات العامة الفرنسية "أن تستورز" لمحاولة تسهيل المقابلات مع وسائل الإعلام الفرنسية لتحسين صورته دولياً, ولفترة وجيزة عام 2019 استعان حميدتي بالشركة الكندية ديكينز أند ماديسون ومديرها الكندي الإسرائيلي أرى بن ميناش لكى يصل صوته إلى العاصمة واشنطن, وفى الخرطوم يتولى المهندس إدريس مدلل من قوات الدعم السريع إدارة العلاقات الإعلامية لحميدتي.

ومنذ عام 2019 سعى حميدتي إلى إظهار نفسه على أنه رجل الأطراف, في مواجهة جنرالات الوسط والشمال الذين يهيمنون على قيادة السوداني, وعلى رأسهم عبد الفتاح البرهان, وعزز تلك الرسالة بإقامته الطويلة التي امتدت خمسين يوماً في الجنينة عاصمة إقليم غرب دارفور, ووساطته خلال تلك المدة بين المجتمعات البدوية خلال موسم الأمطار, الذي تزيد فيه الاشتباكات الدامية, وبالفعل عاد إلى الخرطوم بعد أن توصل إلى أربع اتفاقيات مصالحة بين مختلف الجماعات المعارضة, بل كان زواجه من سيدة من قبيلة العبابدة التي تعيش على جانبي الحدود المصرية السودانية وفى سيناء, جزءاً من استراتيجيته لإظهار شرعيته المحلية على عكس جنرالات الخرطوم.

وانتهج حميدتي نهجاً للتقرب من الشباب السوداني والمجتمع المحلى, وكان دائم الظهور مرتدياً عمامة بيضاء على منصة تيك توك الأوسع انتشارا بين الشباب, وشن حميدتي حملات إعلامية على خصومة في الجيش السوداني, واختار شبكة BBC البريطانية في أغسطس 2022 لانتقاد عبد الفتاح البرهان علانية, بل وصل الأمر بتصريحه أن انقلاب 25 أكتوبر كان فاشلاً, وأن بدون دعمه لم يكن البرهان قادراً على إزاحة المدنيين من السلطة بهذه السهولة.

دمج ميلشيا الدعم السريع فى الجيش:

الجيش السوداني: إصابة القائد الميداني للدعم السريع - الأسبوع

وضع مفاوضو المجموعة السياسية المدنية, في الاتفاق الإطار الموقع في الخامس من ديسمبر الماضي, بنوداً تتعلق بدمج ميلشيا الدعم السريع فى القوات المسلحة, ولكنها لا تتضمن تفاصيل أو خطط بشأن إنشاء جيش موحد, كذلك انتهى اجتماع هيئة قيادة الجيش الذى عقد في يناير الماضي بضرورة دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة, وهو ما قابلها تردد من قيادة الدعم السريع, على الرغم من توقيع حميدتي على الاتفاق, بل وأصبح من أقوى الداعمين لتطوير هذا الاتفاق ليصبح نهائي, لتشكيل حكومة مدنية, وانسحاب العسكر من السلطة, غير أن مطالبة الجيش بدمع مليشيا الدعم السريع في الجيش خلال عامين فقط مع نهاية الفترة الانتقالية, فيما يرى حميدتي أن يتم الدمج في عشر سنوات ,مما حول المفاوضات الى توترات بين الطرفين.

الملفات الخارجية:

السودان وروسيا تتفقان على عدة أمور بينها ما يخص "سد النهضة" | وكالة ستيب الإخبارية

مثلثة ملف العلاقات الخارجية, وخاصة العلاقات بين السودان وإسرائيل وروسيا إلى جانب العلاقات دول الجوار, أحد أهم نقاط الخلاف بين الجنرالين, حيث يتهم الجيش حميدتي بالعمل على إقامة علاقات دبلوماسية موازية للدولة من خلال زيارته إلى الدول التي يزورها البرهان, مما يعطى إيحاءً بوجود قائدين للبلاد, وذكرت العديد من المصادر أن هناك تنافساً بين الرجلين فيما يخص العلاقة مع تل أبيب, حيث يسعى حميدتي لفتح قنوات اتصال مع جهاز الموساد, مما دفع البرهان وحمدوك للاحتجاج لدى الجانب الإسرائيلي, وقرر البرهان تسليم ملف العلاقات مع إسرائيل إلى اللواء متقاعد مبارك عبد الله بابكر في إبريل 2022, لتوحيد قنوات الاتصال بين البلدين. أما على صعيد العلاقات مع روسيا فقد نشب خلافاً بين الرجلين على اعتبار أنها تؤثر على علاقة الخرطوم بواشنطن, حيث سافر حميدتي إلى روسيا عشية بداية الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022 والتقى

الرئيس بوتين, ووزير الخارجية سيرجى لافروف, مما أثار حفيظة الجانب الأمريكي في الخرطوم, حيث عقدت القائمة بأعمال السفارة الأمريكية لوسى تاملين اجتماعا مع البرهان وعدد من أعضاء المكون العسكري, واستفسرت عن سبب زيارة حميدتي إلى موسكو, وأجاب البرهان أن حميدتي زار موسكو بصفته قائد الدعم السريع وليس بصفته نائباً لرئيس مجلس السيادة.

الإتفاق الإطارى والعلاقات مع دول الجوار:

ينظر إلى الاتفاق الذى وقع في الخامس من ديسمبر من العام الماضي, على أنه السبب الرئيسي في انفجار الأوضاع بين الجنرالين, إذ رغم توقيعهما على نص الاتفاق الذى يتضمن خروج المؤسسة العسكرية من السلطة, إلا أن تصريحاتهما بعد التوقيع كشفت عن تباين فى الرؤى بينهما, إذ أعلن حميدتي دعمه الكامل للاتفاق باعتباره مخرجاً من الأزمة التي تسبب فيها الانقلاب الفاشل حسب وصفه, وأن الاتفاق حزمة واحدة يجب أن تنفذ كلها دون تجزئة في مغازلة واضحة لقوى الحرية والتغير, فيما رأى البرهان ضرورة أن يشمل الاتفاق أطرافاً أخرى, وسرعات ما تحول هذا الاختلاف إلى ملاسنات.

كما أنه من مصادر الخلاف بين الرجلين, يتمثل في العلاقات مع دول الجوار, حيث يدير حميدتي شراكات اقتصادية واستثمارية بعدد من الدول المجاورة, خاصة إثيوبيا وأفريقيا الوسطى. وتشير المصادر إلى أن حميدتي رفض مشاركة قواته في العمليات العسكرية التي شنها الجيش السوداني على عدد من المجموعات الإثيوبية المسلحة منتصف عام 2021.

للبرهان وحميدتي وجهات نظر متباينة فيما يخص الدول المجاورة لغرب السودان، خاصة تشاد وأفريقيا الوسطى, في ظل أنهما يقعان في دائرة النفوذ الدولي بين روسيا والغرب. ففي السابق، أشار حميدتي إلى وجود قوات سودانية تحاول تغير النظام فى أفريقيا الوسطى, فسارع البرهان لنفى ذلك، مؤكدا أن الخرطوم لا ترسل مليشيات لزعزعة الأمن والاستقرار في دول الجوار, وكذلك رفض حميدتي نشر ميلشيا الدعم السريع على الحدود مع أفريقيا الوسطى, وهو ما أشاد به رئيس المجلس الانتقالي في تشاد.

مستقبل الصراع:

نظراً لتمتع الجيش السوداني بإمكانات وخبرات تفوق قوات الدعم السريع, فمن المتوقع أن يحسم الجيش السوداني هذا الصراع فى مدى زمنى قصير , ويرجع ذلك لعدد من الأسباب منها:

القدرات القتالية والتسليحية التي يمتلكها الجيش السوداني, والتي تفوق إمكانات قوات الدعم السريع.

عدم رغبة المجتمع الدولي والإقليمي في نشوب صراع طويل في السودان مع ما يحتله من موقع استراتيجي, في ظل انشغاله بالحرب الروسية الأوكرانية.

انشغال قوات فاجنر الداعم الرئيسي لـ ميلشيا الدعم السريع في الحرب الروسية الأوكرانية, وكذلك سوريا.

موقف دول الخليج الداعمة الرئيسية لأطراف الصراع الرافض لنشوب صراع يهدد الاستقرار في السودان في ظل الاستثمارات الاقتصادية الضحمة لها في السودان.

قيام الفريق عبد الفتاح البرهان بإصدار قرار بحل ميلشيا الدعم السريع, مما يفقدها الشرعية التي كانت تطمع بها.

وختاماً، استكملت الأزمة في السودان حلقاتها حتى لا تنفرج، بعد أن أصبح الصراع بين عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة وقائد الجيش, ومحمد حمدان دقلو الشهير بحميدتي قائد مليشيا الدعم السريع على المكشوف, بعد أيام من حرب التصريحات بينهما, والحرب أولها كلام, حيث شهد السودان في السبت الخامس عشر من إبريل, اشتباكات مسلحة واسعة, ولا سيما الخرطوم ,فيما تبادل الجيش السوداني وقوات الدعم السريع الاتهامات بمهاجمة مقار تابعة للطرف الأخر, وسط دعوات محلية وإقليمية ودولية لوقف القتال. فى صراع يجمع المحللون على أنه صراع الطموح السياسي للجنرالين بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

بأول زيارة خارجية منذ بدء الحرب.. السيسي يلتقي البرهان في العلمين

مباحثات السيسي والبرهان.. جهود لتسوية الأزمة وحماية سيادة ووحدة السودان

مصر

السودان

تابع

العربية.نت - أشرف عبدالحميد

نشر في: 29 أغسطس ,2023: 03:24 مGST

آخر تحديث: 29 أغسطس ,2023: 05:27 مGST

وصل قائد الجيش السوداني، عبدالفتاح البرهان، الثلاثاء، إلى مطار مدينة العلمين الساحلية في شمال مصر، حيث استقبله الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، في زيارة هي الأولى له خارج البلاد منذ بدء الحرب بين قواته وقوات الدعم السريع قبل أكثر من أربعة أشهر.

وكشف المتحدث الرسمي باسم رئاسة مصر أن الرئيس أكد خلال اللقاء اعتزاز مصر الكبير بما يربطها بالسودان على المستويين الرسمي والشعبي من أواصر تاريخية وعلاقات ثنائية عميقة، مؤكداً موقف مصر الثابت والراسخ بالوقوف بجانب السودان، ودعم أمنه واستقراره ووحدة وسلامة أراضيه، خاصةً خلال الظروف الدقيقة الراهنة التي يمر بها، أخذاً في الاعتبار الروابط الأزلية والمصلحة الاستراتيجية المشتركة التي تجمع بين البلدين الشقيقين.

من لقاء السيسي والبرهان في العلمين

من لقاء السيسي والبرهان في العلمين

من جانبه؛ أعرب الفريق أول ركن البرهان عن تقديره البالغ للعلاقات الأخوية المتينة بين البلدين الشقيقين، مشيداً بالمساندة المصرية الصادقة للحفاظ على سلامة واستقرار السودان في ظل المنعطف التاريخي الذي يمر به، خاصةً من خلال حُسن استقبال المواطنين

السودانيين مصر، ومعرباً في هذا الإطار عن تقدير بلاده للدور الفاعل لمصر بالمنطقة والقارة الإفريقية.

وأضاف المتحدث الرسمي أن اللقاء شهد استعراض تطورات الأوضاع في السودان، والتشاور حول الجهود الرامية لتسوية الأزمة، حفاظاً على سلامة وأمن السودان الشقيق، على النحو الذي يحافظ على سيادة ووحدة وتماسك الدولة السودانية، ويصون مصالح الشعب السوداني الشقيق وتطلعاته نحو المستقبل. وتناول اللقاء كذلك تطورات مسار دول جوار السودان، حيث رحب رئيس مجلس السيادة السوداني بهذا المسار الذي انعقدت قمته الأولى مؤخراً في مصر. كما تطرقت المباحثات إلى مناقشة سبل التعاون والتنسيق لدعم الشعب السوداني الشقيق، لاسيما عن طريق المساعدات الإنسانية والإغاثة، حتى يتجاوز السودان الأزمة الراهنة بسلام.

بيان مجلس السيادة الانتقالي

وفي وقت سابق، أفاد بيان لمجلس السيادة الانتقالي في السودان، بأن قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان توجه اليوم إلى مصر للقاء الرئيس المصري. وهذه أول مرة يغادر فيها البرهان السودان منذ بدء الصراع مع قوات الدعم السريع في 15 أبريل.

وقال البيان إن البرهان سيجري خلال الزيارة مباحثات مع الرئيس السيسي تتناول تطورات الأوضاع فى السودان، والعلاقات الثنائية بين البلدين و"سبل تعزيز دعمها وتطويرها بما يخدم شعبي البلدين والقضايا ذات الاهتمام المشترك."

وأضاف البيان أن وزير الخارجية المكلف السفير علي الصادق، ومدير جهاز المخابرات العامة الفريق أول أحمد إبراهيم مفضل، والفريق أول ميرغني إدريس سليمان، مدير عام منظومة الصناعات الدفاعية، يرافقون البرهان خلال زيارته لمصر.

البرهان قبيل مغادرته إلى مصرالبرهان قبيل مغادرته إلى مصر



أول زيارة خارجية منذ اندلاع الصراع

وكانت مصادر لـ"العربية" و"الحدث" قد أفادت أمس بأن رئيس مجلس السيادة السوداني سيسافر اليوم إلى مدينة العلمين المصرية، في أول زيارة خارجية له منذ بدء الأزمة بالسودان في منتصف أبريل الماضي. وقالت مصادرنا إن البرهان سيلتقي الرئيس السيسي، وسيبحثان مستجدات الأزمة ومجمل الأوضاع السياسية والإنسانية وأوضاع النازحين السودانيين في مصر. وذكرت المصادر أن من المرجح أن يسافر البرهان في الفترة القادمة إلى عدد من الدول العربية والإفريقية "منها السعودية وقطر والكويت وجنوب السودان وتشاد."

وكان رئيس مجلس السيادة السوداني أكد في كلمة مسجلة من بورتسودان أذيعت أمس الاثنين، أنه لا يوجد اتفاق أو صفقة مع الدعم السريع.

كما شدد على أن القوات المسلحة "لن تضع أيديها في أيدي المتمردين". ووعد بالاستمرار في القتال، مشدداً على أن الجيش ماض حتى الانتصار. وتابع قائلاً: "نحن نقاتل وحدنا ونعتز بذلك"، مضيفا أن القوات المسلحة لم تبدأ الحرب بل الدعم السريع ولذلك سيكتوون بنارها وسيهزمون شر هزيمة".

تصريحات البرهان جاءت رداً على مبادرة قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو "حميدتي" التي ألمح فيها إلى انفتاحه على وقف طويل الأمد لإطلاق النار مع الجيش، عارضا رؤيته "لتأسيس الدولة الجديدة" في البلاد، على أن تكون على أساس "الفيديرالية الحقيقية". كما شدد على أن "نظام الحكم يجب أن يكون ديمقراطيا مدنيا يقوم على الانتخابات العادلة والحرة في كل مستويات الحكم."

حميدتي والبرهان - تعبيرية

حميدتي والبرهان - تعبيرية

مساندة للجيش السوداني

هذا وأعلن اللواء ركن عثمان عبد الجبار عثمان، رئيس هيئة الاستخبارات بحركة جيش تحرير السودان المجلس الانتقالي، التي يقودها عضو مجلس السيادة الدكتور الهادي إدريس، أعلن في بيان مساندة الحركة للجيش السوداني في معركته ضد قوات الدعم السريع.

البرهان: لا اتفاق ولا صفقة مع المتمردين

السودان

السودانالبرهان: لا اتفاق ولا صفقة مع المتمردين

وقالت الحركة في بيانها إن مساندتها لقوات الشعب المسلحة تأتي باعتبارها إحدى مؤسسات الدولة الرسمية وتؤدي واجبها الوطني والمهني.

وأضافت الحركة أنها مستمرة في مساندة القوات المسلحة لحين إكتمال الترتيبات الأمنية وفق اتفاقية جوبا للسلام. وأنها لن تطلب الإذن لحماية المواطنين السودانيين العزّل والدفاع عنهم ضد كل من ينتهك كرامتهم وأراضيهم وحقوقهم التاريخية.

ويدخل القتال بين الدعم السريع والجيش أسبوعه العشرين دون إعلان أي طرف النصر بينما أُجبر الملايين على ترك منازلهم في العاصمة ومدن أخرى، فيما حذرت الأمم المتحدة من "كارثة إنسانية لها أبعاد هائلة" مع تزايد الجوع وانهيار الرعاية الصحية وتدمير البنية التحتية، كما نبهت إلى وجود انتهاكات واتهامات بارتكاب عمليات تطهير عرقي في ولاية غرب دارفور.

سيناريوهات أمام البرهان بعد خروجه وكسر جدار الحصار

تتراوح بين وقف الحرب وطرد الإسلاميين أو الاستمرار في التحالف معهم

نُشر: 19:52-26 أغسطس 2023 م - 08 صفَر 1445 هـ

يتداول السودانيون تكهنات وتحليلات تبدو متناقضة ومتضاربة، تتعلق بالخطوة الأولى التي سيخطوها قائد الجيش، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، عقب خروجه من مقر القيادة العامة، وما إذا كان سيتجه لوقف الحرب وتوقيع اتفاق مع خصمه قائد قوات «الدعم السريع»، الفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي)، أو استغلال النصر المعنوي الناجم عن الخروج لتقوية موقف قواته من أجل استمرار الحرب حتى القضاء على «الميليشيا المتمردة»، وهو الخط الذي يؤيده أنصار نظام الإسلاميين بقيادة الرئيس السابق عمر البشير.

وتتراوح التكهنات بين المحللين المتفائلين الذين يتوقعون مفاصلة بين قيادة الجيش ودعاة استمرار الحرب الرئيسيين المتمثلين في «جماعة الإخوان المسلمين» وأنصار النظام السابق، أو الدخول في مواجهة معهم، بينما يرى محللون آخرون أن البرهان سينتهز الفرصة، وسيخطو باتجاه تعزيز موقف قواته القتالي ومواصلة الحرب، مستفيداً من «الإسناد النفسي» والمعنوي الذي وفره خروجه من مقر القيادة العامة، حيث كانت تحاصره قوات «الدعم السريع.«

فما الاتجاهات والسيناريوهات التي سيتبناها الرجل بعد أكثر من 4 أشهر قضاها داخل أنفاق القيادة العامة وسط الخرطوم؟

سيطرة الجيش

يقول مستشار الأكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية، اللواء المتقاعد معتصم عبد القادر الحسن، لـ«الشرق الأوسط»، إن البرهان، إضافة لقيادته القوات المسلحة، فهو «رئيس الدولة»، ما يتطلب منه ممارسة مهامه بوصفه رئيساً على التراب السوداني كله، وتفقد القوات خارج القيادة وتوجيهها الذي يعد جزءاً أساسياً من واجبات القائد.

البرهان مع مواطنين من سكان الحارة 100 بأمدرمان (من موقع الجيش السوداني على «فيسبوك»)

ويوضح اللواء الحسن أن خروج الرجل، بغض النظر عن كيفيته، يؤكد سيطرة القوات المسلحة على الأرض، وأنها تتحرك في أي جزء منها وفق متطلبات الأوضاع، على عكس ما يزعمه «الدعم السريع» من أنه يسيطر على العاصمة بشكل شبه كامل.

ويصف الخبير العسكري التحليلات التي تدعو إلى الالتفات للملفات السودانية قبل التخلص الكامل من التمرد وآثاره وعودة الحياة لطبيعتها بـ «المبكر»، ويقول: «هذا ما عبّر عنه البرهان في خطابه في عيد الجيش، منتصف أغسطس (آب) الماضي.«

طريق الحكم المدني

بيد أن للمحلل السياسي الجميل الفاضل زاوية نظر أخرى، إذ يقول في إفادته لـ«الشرق الأوسط» إن «طريق البرهان بعد خروجه من الأسر هي طريق باتجاه واحد، هو اتجاه العودة إلى نقطة جسر الانتقال إلى الحكم المدني الديمقراطي الذي لا تشوبه شائبة تدخلات العسكر، بشراكة أو بوصاية»، ويتابع: «هذا بالطبع من منافع الحرب رغم فداحة أثمانها.«

ويرى الفاضل أن «الإخوان المسلمين» الذين يصفهم بأنهم الطرف الذي أوقد نار الحرب، «لا بد أن يدفعوا فاتورة الحرب، بفقدان بعضٍ من قادتهم والكثير من كوادرهم الجهادية المدربة التي أفتى نائب الرئيس السابق، علي عثمان محمد طه، بضرورة ادخار قوتهم ليوم كريهة آخر.«

ويتابع: «أرجح أن يوقع الطرفان اللذان ورطهما الإسلاميون، وهما الجيش و(الدعم السريع)، في حرب لا ناقة لهما ولا جمل فيها، اتفاقاً ينهي رسمياً حالة الحرب بينهما». ويستطرد: «لكن في ظني أن الحرب لن تتوقف بموجب هذا الاتفاق فحسب، بل إنها ستستمر بعض الوقت خارج غطاء ومظلة المؤسسة العسكرية الرسمية النظامية، بل

ستقودها كتائب لواء البراء بن مالك الجهادية، ومن عرفوا بالـ(مستنفرين) للقتال بدوافع شتى، وإغراق البلاد برمتها في حرب أهلية لا تبقي ولا تذر.«

وحذر الفاضل من قيام التنظيم الإسلاموي الذي يخوض حرباً وجودية بكل معنى الكلمة، في طور لاحق، بفتح حرب ذات آفاق أممية، تستقطب جماعات إرهابية عالمية تمتلكها شهوة تغيير العالم. ويضيف: «أعتقد أن البرهان، الذي عانى وعثاء الإقامة الجبرية تحت الأرض التي فرضها عليه (الإخوان) أكثر من 4 أشهر، قاموا أثناءها، كما يتردد، بتصفية حراسه الشخصيين، ونجا هو شخصياً من محاولتي اغتيال، ربما لم يعد لديه مخزون ثقة يكفي لبناء تقارب جديد معهم.«

نهاية وشيكة للحرب

وبدوره، اهتم حزب «البعث العربي الاشتراكي» بخروج البرهان من القيادة العامة، والآثار ذات الدلالات والمغزى بالنسبة لقضيتي الحرب والسلام. وقال في كلمة نشرتها صحيفة «الهدف» الناطقة باسمه: «تمحورت التعليقات - أساساً - حول الكيفية، أو السيناريو الذي تم في إطاره حدث خروج الرجل، وعما إذا كان يمثل جزءاً من ترتيبات ما.«

ورأى «البعث» أن الحقائق على الأرض لا يمكن أن تغفل محصلة العمليات العسكرية التي تمكنت فيها القوات المسلحة من بسط انتصارها في مناطق واسعة من مدينة أمدرمان وفقاً لاستراتيجية الدفاع الإيجابي، وصمودها بمواجهة الهجمات المتكررة من قوات «الدعم السريع» على مواقعها في مقر قيادة المدرعات في الخرطوم، ومقر سلاح المهندسين ووادي سيدنا في أمدرمان، وتراجع انتشار قوات «الدعم السريع». وتابع: «أياً كانت زوايا النظر، فإنها تلتقي عند مؤشر النهاية الوشيكة للحرب، وهو ما يستخلص من تصريحات البرهان نفسه.«

اقرأ أيضاً

الدخان يتصاعد خلال اشتباكات سابقة بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع» (أ.ب)

بريطانيا: الجيش السوداني و«الدعم السريع» سيحاسبان

وأوضح الحزب الذي خرج من تحالف «قوى إعلان الحرية والتغيير» قبيل توقيع الاتفاقية الإطارية بوقت قصير، أن وقف الحرب بات مطلباً شعبياً ملحاً، وأن التقاعس عن بلوغه

يعد تقصيراً في تحمل المسؤولية الوطنية، وخيانة لأماني الشعب وتطلعاته المشروعة.
وأضاف: «بطء عملية التفاوض الجاري في جدة، والذي يبدو مقصوداً من بعض الأطراف، وربما تعثرها... لا يعود إلى عدم رغبة وجدية طرفي الحرب في إنهاء العدائيات ووقف الحرب فحسب، وإنما يعود أيضاً، إلى عدم تمكن القوى المدنية والسياسية والاجتماعية والمهنية، من بناء جبهتها المناهضة للحرب... ومحاصرة قوى الحرب والضغط على أطرافها لوقفها من دون شروط.«

هروب جماعي من الخرطوم مع استمرار القتال (أ.ف.ب)

ودعا الحزب اليساري القوى السياسية والمدنية والمهنية لاستعادة ما أطلق عليه «الثقة بقدراتها وبقدرات جماهيرها»، للنهوض بمسؤوليتها وواجباتها تجاه الوطن الذي تهدده الحرب، ولقطع الطريق على محاولات إطالة آمادها بإضعاف وتقسيم القوى السياسية، وتهيئة الأجواء لفرض الوصايا عليها بحلول لا تعبر عن إرادة الشعب وتطلعاته.«

نحو حكومة بحجم التحديات

أما المحلل السياسي المقرب من الجيش، الطاهر ساتي، فيقول إن عملية خروج البرهان أكبر من كونها متعلقة بالإسلاميين، بل بما فعله قبل أن يخرج، بابتدار مرحلة جديدة من إدارة الدولة وإنهاء التمرد. وتابع: «معارك المدرعات الأخيرة، على ما يبدو لي، كانت مقصودة من فترة طويلة، وأدت لتغيير مسرح العمليات بشكل كامل، وفرضت واقعاً جديداً». وأضاف: «الميليشيا لم تعد مهدداً للأمن القومي أو المؤسسات العسكرية، كما في الشهور الماضية، فقد تحولت إلى مجرد جيوب.«

وعد ساتي ما حدث خلق واقع جديد يفرض على البرهان تشكيل حكومة بحجم تحديات المرحلة، وأضاف: «في تقديري، هذا هو السبب الرئيسي لانتقال البرهان من مسرح العمليات – ولا أسميه خروجاً – إلى مواقع إدارة الدولة، سواء في عطبرة أو بورتسودان أو غيرها من ولايات السودان الآمنة». وتابع: «لم يعد هو القائد العام للقوات المسلحة فقط، بل هو رئيس المجلس السيادي، بعد أن كان طوال الأشهر الماضية القائد العام فقط.«

ويقول ساتي: «الآن، أصبح البرهان هو رئيس مجلس السيادة، وأتوقع أن تظهر الصفة الجديدة التي خرج بها أو يريد تفعيلها في الأيام المقبلة، في إدارة الدولة والحكومة، بجانب مواصلة العمل في الميدان».

أول ظهور علني لـ«البرهان» بعد شهر من الحرب

استمرار المعارك... و«الدعم السريع» يرفض التعيينات الجديدة في الشرطة

البرهان بين جنوده في القياد العامة للجيش (صفحة القوات المسلحة على «فيسبوك»)

البرهان بين جنوده في القياد العامة للجيش (صفحة القوات المسلحة على «فيسبوك»)

الخرطوم: محمد الأمين ياسين

نُشر: 18:08-17 مايو 2023 م - 25 شوّال 1444 هـ

انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي فيديو قصير يظهر فيه رئيس مجلس السيادة في السودان، قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، وهو يتجول بين جنوده في المقر الرئيسي لقيادة الجيش وسط العاصمة الخرطوم، مرتدياً الزي العسكري ويحمل بندقية على كتفه.

وأثناء ذلك، تتواصل معارك ضارية بين قوات الجيش وقوات «الدعم السريع» في مناطق متفرقة من العاصمة السودانية.

وظهرت في الفيديو، خلف البرهان مباشرة، معالم واضحة لمبنى قيادة «القوات البرية»، الذي تعرض للقصف ولحريق التهم أجزاءً كبيرة منه في الأيام الأولى من اندلاع الحرب، منتصف أبريل (نيسان) الماضي.

البرهان بين جنوده في القيادة العامة للجيش (صفحة القوات المسلحة على «فيسبوك»)

ولم يكن ممكناً تحديد وقت تصوير الفيديو الذي بث (الأربعاء)، لكنه يمثل أول ظهور علني لقائد الجيش السوداني منذ اندلاع الحرب قبل أكثر من شهر.

ويُظهر الفيديو، ومدته أقل من دقيقة، البرهان وهو يصافح أفراداً من قواته.

وكان قائد قوات «الدعم السريع»، محمد حمدان دقلو الشهير باسم «حميدتي»، يتحدث في لقاءاته وتصريحاته حتى وقت قريب عن اختباء البرهان وقادة الجيش الآخرين داخل «بدروم» في القيادة العامة، متوعداً بالقبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة.

وفي وقت سابق، أعلن الجيش السوداني سيطرته الكاملة مجدداً على مقر القيادة العامة للجيش ومطار الخرطوم الدولي، بعد طرد «قوات الدعم»، التي كانت تسيطر على أجزاء من المقرين خلال الأسابيع الأولى من الحرب.

البرهان بين جنوده في القياد العامة للجيش (صفحة القوات المسلحة على «فيسبوك»)

قبل ذلك، ظهر البرهان في اليوم الأول للحرب من خلال فيديو قصير، داخل مبنى يرجح أنه «قبو» داخل القيادة، وبجواره القائد العسكري شمس الدين كباشي وقادة آخرون، يتابعون عبر شاشة كبيرة سير العمليات العسكرية في الخرطوم.

أما قائد قوات «الدعم السريع»، فظهر إلى العلن أول مرة قبيل أسبوعين، من أمام القصر الرئاسي في الخرطوم.

البرهان بين جنوده في القياد العامة للجيش (صفحة القوات المسلحة على «فيسبوك»)

وفي موازاة ذلك، تواصلت الاشتباكات بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع» في عدد من الأحياء شمال مدينة «بحري»، لليوم الثاني على التوالي، وفي مناطق متفرقة أخرى في الخرطوم.

ووفقاً لشهود عيان في إفادات لـ«الشرق الأوسط»، شارك الطيران الحربي بقصف عدد من المواقع بالقرب من جسر «الحلفايا»، الرابط بين «بحري» ومدينة أم درمان.

وكانت قوات «الدعم السريع» أعلنت سيطرتها على معسكر تابع للجيش في منطقة «الكدرو»، وأسرت نحو 700 من جنوده، كما استولت على رئاسة هيئة الأركان وقيادة الدفاع الجوي في وسط العاصمة الخرطوم.

وأفاد مواطنون الأربعاء بتجدد الاشتباكات بالأسلحة الثقيلة في مناطق «الكدرو» و«الدروشاب» شمال «بحري.«

وتذهب الترجيحات إلى أن قوات «الدعم السريع» تكثف هجومها على تلك المناطق، وتحشد المزيد من قواتها المنتشرة في الخرطوم، لمهاجمة قاعدة «وادي سيدنا» شمال مدينة أم درمان، أكبر المناطق العسكرية للجيش، التي تضم المطار الحربي.

وأمس، أعلن الجيش رصده تحركات لقوات «الدعم السريع» داخل وخارج العاصمة الخرطوم، مشيراً إلى أن قواته جاهزة للتعامل الحاسم مع أي متغيرات عملياتية.

من جهة ثانية، أعلنت قوات «الدعم السريع» اعتراضها على قرار رئيس مجلس السيادة، قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، إجراء تعديلات في قيادة قوات الشرطة للزج بها في أتون الحرب الدائرة. وقالت في بيان، الأربعاء، إن قوات الشرطة ظلت طوال تاريخها قومية ومحايدة، وعليها عدم الانسياق وراء ما وصفته بـ«مخططات قادة الجيش وفلول النظام البائد» والدخول في حرب ليست طرفاً فيها.

وحذر «الدعم السريع» من أن قواته لن تتردد في التصدي لأي تحركات وتصرفات من الشرطة أو من أي جهة تستغل اسمها وأزياءها ضد قواته.

وكان قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان، أصدر الاثنين الماضي قراراً بإعفاء الفريق، وزير الداخلية المكلف مدير عام قوات الشرطة، عنان حامد، من منصبه، وعين بديلاً له الفريق خالد حسان محيي الدين، للقيام بمهام إدارة الشرطة. وعقب اندلاع الحرب مباشرة، انسحبت قوات الشرطة التي تقدر بالآلاف من المراكز والأقسام والشوارع في كل أنحاء الخرطوم.

وفي وقت سابق، أقدم قادة الجيش على نشر قوات كبيرة من الشرطة من وحدة «الاحتياط المركزي» لتأمين الأحياء السكنية والشوارع أثناء المواجهات مع قوات «الدعم السريع.«

ووقع ممثلو الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع» الخميس الماضي على اتفاق إعلان مبادئ في مدينة جدة، وفقاً لمبادرة من المملكة العربية السعودية وأميركا، يقضي بعدم الإضرار بالمدنيين في مناطق الاشتباكات.

وتسعى الوساطة، بدعم دولي وإقليمي، إلى حمل الطرفين على الوصول إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار، يفتح الطريق لمحادثات سياسية لحل الأزمة في البلاد.

# الأزمة السودانية بين المقدمات والسيناريوهات

لم تكن الأزمة الراهنة في السودان مفاجِئة على الإطلاق، فقد كانت مقروءة من جانب الجميع: القوى السياسية السودانية، والمجتمع الدولي، ومعظم الخبراء والمراقبين، وحتى شركات الطيران التي علّقت رحلاتها الجوية إلى العاصمة الخرطوم قبل ثلاثة أيام. وتبدو مقدمات هذه الأزمة قد تبلورت على ثلاث مراحل: الأولى، ترتبط بمحددات العلاقة بين الأطراف، وهي الوثيقة الدستورية التي تم التوقيع عليها في أغسطس ٢٠١٩. والثانية، تتعلق بإدارة التفاعلات بين الأطراف السياسية نفسها بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في ٢١ سبتمبر الماضي. والثالثة، تنصرف إلى أزمتى شرق السودان وتداعيات المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في نهاية سبتمبر الفائت.

وخلال هذه المراحل الثلاث، ثمة أسباب مباشرة لارتباك المشهد السياسي السوداني على مدى عامين ونيف بعد نجاح الثورة السودانية في إنهاء حكم عمر البشير، ويمكن تفصيلها في التالي.

## أزمة الوثيقة الدستورية

في أعقاب انحياز القوات المسلحة السودانية للثورة السودانية وإزاحة الرئيس السابق عمر البشير عن سدة الحكم في ١١ أبريل ٢٠١٩، تمت بلورة اتفاق سياسي مبدئي بين المجلس العسكري برئاسة الفريق أول عبد الفتاح البرهان وقوى الحرية والتغيير التي تكونت من الأحزاب السودانية والنقابات المهنية التي مثلها تجمع المهنيين، وذلك في أعقاب إزاحة البشير، حيث تم الاتفاق على تكوين مجلس سيادي مشترك يملك صلاحيات رئيس الجمهورية ويقود فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات يعقد بعدها انتخابات عامة، ولكن دارت معركة على من يقود جسم هذا المجلس خلال شهري أبريل ومايو ٢٠١٩، حيث أصر العسكريون على تولى دفة القيادة، ورفض المدنيون ذلك وأعلنوا انتهاء التفاوض بهذا الشأن يوم ١٩ مايو ٢٠١٩، واعتمدت قوى الحرية والتغيير على مخزونها الجماهيري المساند لها، وتم اللجوء للشارع لحسم الصراع، وبالفعل تدافعت المواكب الثورية نحو مقر القيادة العامة للجيش للضغط عليه، في اعتصام مفتوح تم فضه في ٣ يونيو ٢٠١٩ وتسبب في وقوع ضحايا، وحالات اغتصاب.

هذه الأزمة امتدت لعدة شهور حتى تم حسم العلاقة بين أطراف المعادلة السياسية السودانية في إطار وثيقة دستورية تم التوقيع عليها في أغسطس ٢٠١٩، حيث أعطت للمدنيين حق رئاسة المجلس السيادي ولكن بعد عامين من تولي المكون العسكري هذه القيادة. ويمكن القول إن هذه الوثيقة اتسمت بالهشاشة ولم تكن محدداً حاسماً لتنظيم العلاقة بين الأطراف. وأول أسباب هذه الهشاشة أنه قد تم اختراقها متأثرة بعاملين:

أولهما، ضغوط قوى الهامش والحركات المسلحة لكي تعلو الاتفاقات السياسية معها لتحقيق السلام على الوثيقة الدستورية، حيث أسفر اتفاق جوبا للسلام الموقع في أكتوبر ٢٠٢٠ بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة على تجاوز فترة الثلاث سنوات للفترة الانتقالية لتمتد إلى أربعة سنوات، وتم توسيع المجلس السيادي، وتشكيل مجالس جديدة كشركاء الفترة الانتقالية لتستوعب النخب السياسية من الهامش المتصالحة مع المركز. والنتيجة المباشرة لامتداد الفترة الانتقالية لمدة عام هو حدوث أزمة بشأن بند موعد تسليم رئاسة المجلس الرئاسي للمكون المدني: هل هي نوفمبر ٢٠٢١ طبقاً للترتيب الأول أم يونيو ٢٠٢٢ بسبب تمديد الفترة الانتقالية.

ثانيهما، عدم الوفاء بمتطلبات الوثيقة، خصوصاً فيما يتعلق باستكمال هياكل الفترة الانتقالية من مجلس تشريعي ومحكمة دستورية.. إلخ، وبالتالي لم تعد الوثيقة الدستورية محدداً صلباً يتم الاحتكام إليه من الأطراف، حيث تم تبادل الاتهامات بين المكونين المدني والعسكري بشأن مسئولية كل طرف عن تعطيل بلورة وتدشين هياكل الفترة الانتقالية.

اختلال توازنات القوى بين أطراف المعادلة

طبقاً للقاءات التي أجريتها في الخرطوم في ديسمبر ٢٠٢٠ مع عدد من الفواعل السياسية السودانية، يمكن القول إن مقدمات الثورة ضد البشير في ٢٠١٨ كانت قد تبلورت بتأثير مباشر من ثورات المنطقة العربية وقتذاك، حيث بدأت التنظيمات المهنية في ترتيب أوراقها لقيادة معارضة ضد البشير كان هدفها النهائي إضعاف النظام والثورة عليه.

في هذا السياق، تبلور تجمع المهنيين السودانيين، وقام بمحاولة إزاحة البشير في سبتمبر ٢٠١٣ حينما اندلع الغضب ضد النظام السوداني بمظاهرات عارمة، ولكنه استطاع تطويق هذه المظاهرات بتدخل أمني وحشي، حيث وقع ما يزيد عن ٢٠٠ شخص كضحايا. وقد

واصل تجمع المهنيين نضاله السياسي، ولكن على أسس مطلبية خاصة بالأجور، وقد تطورت هذه الأسس عام ٢٠١٩ بتدخل من قوى الإجماع الوطني (أحد تحالفات المعارضة ضد البشير).

وقد قاد تجمع المهنيين الثورة السودانية ضمن إطار واسع تكون في الأول يناير ٢٠٢٠ وتمت تسميته بتحالف الحرية والتغيير، وهو التحالف الذي قاد الثورة وضم كل الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني وكانت نواته الصلبة هو تجمع المهنيين. وعلى مدى عامين من عمر الفترة الانتقالية تعرض تحالف الحرية والتغيير وتجمع المهنيين لعوامل التآكل والانقسام، وذلك لعدد من الأسباب منها:

-دور المكون العسكري في صناعة اتفاقية جوبا للسلام في ٢٠٢٠، وما ترتب على ذلك من زيادة وزنه خصوصاً في إطار علاقاته مع الحركات المسلحة، على نحو دفع كلاً من حاكم دارفور مني أركو مناوي ووزير المالية خليل إبراهيم للانحياز إليه في قيادة باقي المرحلة الانتقالية وإعلانهما انسلاخاً من تحالف الحرية والتغيير تمت تسميته بميثاق التوافق الوطني، وهو الانقسام الذي بلور مظاهرات في ١٦ أكتوبر الماضي، واعتصم مؤيدوه أمام القصر الجمهوري.

-انسلاخ الحزب الشيوعي من تحالف الحرية والتغيير، على خلفية صيغة المجلس السيادي المشتركة بين المكونين المدني والعسكري، معتبراً ذلك خطأ استراتيجياً مؤسساً على ما أسماه شراكة الدم. وقد ساهم هذا الانسحاب في انقسام تجمع المهنيين على خلفية انتخابات داخلية لم تفرز إلا عناصر الحزب الشيوعي، وهو ما رفضته باقي المكونات.

-اتجاه بعض مكونات الحرية والتغيير من أحزاب لها طابع قومي لإسناد المكون العسكري في التفاعلات السياسية، والمساهمة في رفع وزنه إزاء الأحزاب السياسية الأخرى، وهو ما نتج عنه ترهل في الحرية والتغيير الحاضنة السياسية للحكومة التنفيذية بقيادة عبدالله حمدوك، على نحو جعل الأخير يتبنى مبادرة تسعى لوحدة الحرية والتغيير حفاظاً على وزنه السياسي في المعادلة.

-انقسام تجمع المهنيين بين مناصرين للحزب الشيوعي وغيره من باقي أحزاب الحرية والتغيير، حيث مارس الفريق الأول ضغوطاً سياسية على باقي المكونات تحت مظلة حالة

الشراكة التي تم إقرارها في الوثيقة الدستورية بين المكون المدني والمكون العسكري في إدارة الفترة الانتقالية، وهي الشراكة التي تم إطلاق اسم "شراكة الدم" عليها نظراً لتعطيل لجان تحقيق أحداث اعتصام القيادة العامة للقوات المسلحة الذي تم فضه في ٣ يونيو ٢٠١٩ بالقوة ووقع فيه قتلى.

النتيجة النهائية لهذه التفاعلات الممتدة كانت خللاً في ميزان القوى لصالح المكون العسكري، وذلك على الرغم من العديد من الضغوط التي تمت بلورتها دولياً بشأن إضعاف قدراته؛ فعلى الصعيد الأمريكي، أصدر الكونجرس قانوناً في ديسمبر ٢٠٢٠، توافق عليه الحزبان الديمقراطي والجمهوري، يلزم وزارة الخارجية الأمريكية بتفصيل سياستها وإجراءاتها في مجالات دعم كل من حقوق الإنسان والشفافية خصوصاً على الصعيد الاقتصادي، كما يلزم الرئيس الأمريكي بتقديم تقرير فصلي عن مدى تقدم إدارته في هذه العملية ، فضلا عن مجمل سياسات وإجراءات الدعم للفترة الانتقالية ، والتحول الديمقراطي.

أزمة شرق السودان

برزت مشكلة شرق السودان كسبب مباشر لمدى الضيق والضغط الذي تسببت فيه لجنة إزالة التمكين لعناصر نظام البشير على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وكذلك الرغبة في إضعاف المكون المدني، حيث طالب محمد الأمين ترك، رئيس المجلس الأعلى لنظارات البجا بشرق السودان، بإنهاء أعمال لجنة إزالة التمكين، وتكوين مجلس عسكري جديد يكون ممثلاً لأقاليم السودان الستة، وكذلك تغيير حكومة حمدوك، وذلك كله تحت مظلة المطالبة بإلغاء مسار الشرق في اتفاقية جوبا للسلام الموقعة بين الحكومة والفصائل المسلحة في أكتوبر ٢٠٢٠.

المطالب الثلاث لإقليم شرق السودان أسفرت عن ارتباك المشهد السياسي وتبادل الاتهامات بشأن الأطراف المسئولة عن امتداده على الرغم من تهديده للأمن القومي السوداني، حيث يتحكم إقليم الشرق في تواصل السودان مع العالم من منصة البحر الأحمر، ويؤثر إغلاقه على الإمدادات الحيوية للدولة التي تلبي ٧٠٪ من احتياجاتها من الخارج خصوصاً من الوقود والأغذية والأدوية، وهي الإمدادات التي برز شحها بالأسواق خلال الفترة الماضية. كما يؤثر إغلاق إقليم شرق السودان على اقتصادات دولة جنوب السودان عبر تصديره النفط الذي تشكل موارده جل الموازنة الجنوب سودانية تقريباً ويتم تصديره من ميناء بشاير الذي تم إغلاقه مع مجمل موانيء شرق السودان. في هذا السياق، اعتبر جانب من

الشارع السياسي السوداني أن أحداث الشرق كانت مصنوعة بهدف عدم تسليم رئاسة السلطة الانتقالية للمكون المدني.

أزمة المحاولة الانقلابية الفاشلة

في أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي تم الإعلان عنها في ٢١ سبتمبر الماضي، سعى طرفا المعادلة السياسية السودانية إلى استثمار الحدث كل لصالحه، حيث تم تحميل المكون المدني مسئولية الانقلاب الفاشل كنتيجة لفشل الحكومة وحاضنتها السياسية في مواجهة الأزمات المتفاقمة على الصعيد الاقتصادي المؤثرة على حياة الناس اليومية، والانشغال بتقاسم المناصب، بينما اعتبر المكون المدني هذه الاتهامات مقدمة لانقلاب واقعي ضده.

وقد ساهم الإسناد الأمريكي للمكون المدني في هذه المعركة في بلورة مطلب تجمع المهنيين بإنهاء الشراكة مع المكون العسكري وتسليم كل السلطة للمكون المدني، وهى الخطوة التي رد عليها المكون العسكري بأن "القوات المسلحة وصى أمين على أمن الشعب السوداني"، وسحب حراسات القوات الأمنية المشتركة من لجنة إزالة التمكين وحوالي ٢٢ موقعاً اقتصادياً كانت تحت ولاياتها، كما أوقف الاجتماعات مع المكون المدني، واتهم بعض عناصره بـ"الولاءات المزدوجة"، وقال النائب الأول لرئيس مجلس السيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو: "لدينا شارع"، رداً على استقواء الحرية والتغيير بالشارع السوداني، بما ينذر بإمكانية اندلاع مواجهات بين القوى الثورية ومنتسبي نظام البشير، والجبهة القومية الإسلامية، وذلك تحت مظلة تكدس السلاح في العاصمة السودانية وغيرها من المناطق.

في هذا السياق، أعلن كل من جبريل إبراهيم وزير المالية، ومني أركو مناوي حاكم إقليم دارفور، مطالبتهما بتغيير الحكومة وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، حيث اعتصما بمناصريهم، خصوصاً من بعض التكوينات القبلية أمام القصر الجمهوري في ١٦ أكتوبر الماضي، في وقت بذل فيه رئيس الوزراء د. عبدالله حمدوك محاولات لإنهاء الأزمة السياسية، وذلك بتكوين لجنة سباعية، حيث رد المجلس المركزي لتحالف الحرية والتغيير برفض محاور مقترحة للحوار السياسي، لاسيما فيما يرتبط بنطاقات توسيع المشاركة السياسية التي اشترط ألا تكون من النظام القديم، وقال ياسر عرمان أن التوسع قد يكون من لجان المقاومة والحزب الشيوعي وذلك في آخر مؤتمر صحفي للحرية والتغيير، حيث استند المجلس المركزي في ذلك إلى قواعده الجماهيرية التي خرجت بالفعل لمناصرة مبدأ التحول الديمقراطي في حشود غفيرة يوم ٢١ أكتوبر الذي يحمل رمزية كبيرة في التاريخ السياسي السوداني، وذلك على الرغم من أخطاء مشهودة للحكومة السودانية وحاضنتها السياسية الحرية والتغيير.

نقطة النهاية للتفاعلات السياسية المأزومة بين المكونين المدني والعسكري وضعها الفريق أول عبد الفتاح البرهان رئيس المجلس السيادي، في بيان صدر عنه قبل ساعات يعلن فيه حل كل من الحكومة والمجلس الانتقالي وفرض حالة الطوارئ مع تعطيل بعض المواد الوثيقة الدستورية، وذلك بعد حملة اعتقالات واسعة لأعضاء في كل من المجلس السيادي والحكومة وبعض قادة الأحزاب السياسية.

في هذا البيان تم تقديم تطمينات على المستويين الداخلي والخارجي. على المستوى الداخلي، أعلن عن تشكيل حكومة كفاءات بعد فترة مما أسماه "التشاكس السياسي"، والالتزام بوثيقة سلام جوبا، وكذلك حل أزمة الشرق وتدشين الهياكل الانتقالية من مجلس تشريعي، ومحكمة دستورية وغيره. أما على المستوى الخارجي، فقد التزم بتسليم السلطة طبقاً للوثيقة الدستورية، ولكن عام ٢٠٢٣.

إجمالاً، يمكن القول إنه سيتم اختبار مدى القدرة على صناعة استقرار سياسي في السودان في المرحلة المقبلة، وذلك في ضوء عاملين: الأول، موقف المجتمع الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة من هذا التطور الذي جرى بينما مبعوث الرئيس الأمريكي جيفري فيلتمان في الخرطوم، وهو ما سوف يترتب عليه حالة التفاعل الإقليمي من حيث الإسناد من عدمه لحل الحكومة والمجلس السيادي.

والثاني، الموقف الداخلي، على المستوى الجماهيري، من هذا التطور وحالة التفاعل معه، خصوصاً في ضوء أزمة اقتصادية محتدمة يعاني منها عموم الناس، ويتطلعون إلى إنهاءها، ووجود لجان شبابية في الأحياء السودانية وخروج بعض المظاهرات واختفاء الصف الثاني من قيادات الأحزاب السودانية، وهو ما قد يسفر عن مواجهات متوقعة قد تأخذ طابعاً عنيفاً.

البرهان: الجيش السوداني يقاتل مرتزقة من كل الاتجاهات

رئيس «مجلس السيادة السوداني» وجّه بإنهاء تكدس الشاحنات على الحدود مع مصر خلال أسبوع

رئيس «مجلس السيادة السوداني» عبد الفتاح البرهان متفقداً مَعبر أرقين في 2 أكتوبر 2023 (وكالة السودان للأنباء)

رئيس «مجلس السيادة السوداني» عبد الفتاح البرهان متفقداً مَعبر أرقين في 2 أكتوبر 2023 (وكالة السودان للأنباء)

الخرطوم: «الشرق الأوسط«

نُشر: 12:41-2 أكتوبر 2023 م - 16 ربيع الأول 1445 هـ

قال رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان اليوم الاثنين، إن الجيش يخوض قتالا مع «مرتزقة من كل الاتجاهات» استعانت بهم «قوات الدعم السريع.«

وأورد بيان صادر عن مجلس السيادة الانتقالي أن البرهان، وهو القائد العام للقوات المسلحة السودانية، قال خلال زيارة تفقدية للفرقة التاسعة عشرة مشاة بالولاية الشمالية إن أولئك المرتزقة «انتهكوا حرمات المواطنين وأزهقوا الأرواح بدواعٍ لا تستند على منطق»، وفق ما أوردته «وكالة أنباء العالم العربي.«

وانتقد البرهان بعض السياسيين في البلاد قائلا «بعض السياسيين طلاب سلطة حتى لو كان ذلك على حساب الوطن وشعبه». وأضاف أن أمثال هؤلاء «يمارسون الكذب والتضليل دعما للميليشيا المتمردة، لكن الجيش يقاتل باسم السودان بسند قوي من الشعب كله، ولا وجود لأي تنظيمات وإنما الولاء للوطن وحده.«

كنا تفقد البرهان، اليوم، مَعبر أرقين مع مصر بمدينة وادي حلفا، في إطار زيارته للولاية الشمالية، وأصدر توجيهاً بإفراغ تكدس الشاحنات خلال 7 أيام. وأفاد البيان أن البرهان «وقف على المشكلات التي تواجه المواطنين بالمعبر، والجهود التي تقوم بها الجهات المختصة في تذليلها.«

وطالب البرهان بالإسراع في معالجة المشكلات بالمَعبر، وتهيئة بيئة العمل فيه، لتسهيل حركة الصادر والوارد، وانسياب الحركة التجارية، وتذليل العقبات، وذلك بالتنسيق مع جميع الجهات ذات الصلة.

# البرهان يُقيل 4 وزراء وحُكام 6 ولايات

القائد العسكري السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان يقف على المنصة خلال حفل توقيع الاتفاق الإطاري بين الحكام العسكريين والقوى المدنية في الخرطوم بالسودان يوم 5 ديسمبر 2022 (رويترز)

القائد العسكري السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان يقف على المنصة خلال حفل توقيع الاتفاق الإطاري بين الحكام العسكريين والقوى المدنية في الخرطوم بالسودان يوم 5 ديسمبر 2022 (رويترز)

ود مدني السودان: أحمد يونس ومحمد أمين ياسين

آخر تحديث: 19:43-22 نوفمبر 2023 م - 08 جمادي الأول 1445 هـ

نُشر: 19:32-22 نوفمبر 2023 م - 08 جمادي الأول 1445 هـ

أقال رئيس «مجلس السيادة» الانتقالي، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، (الأربعاء)، 4 وزراء، بينهم وزير الداخلية، وعيَّن وزراء جدداً، كما أنهى تكليف 6 من حكَّام الولايات، لكنه عيَّن 4 فقط بدلاً من المُقالين، مُبقياً على ولايتين تسيطر عليهما «قوات الدعم السريع» دون حكام.

وشهدت مدينة الضعين في ولاية شرق دارفور اشتباكات ضارية بين الجيش السوداني و«قوات الدعم السريع»، خلال الأيام القليلة الماضية، بعد أيام من التوتر بين الجانبين، وأعلنت «قوات الدعم»، (الثلاثاء)، السيطرة على الفرقة 20 مشاة الضعين التابعة للجيش.

وأقال البرهان، بحسب بيان لـ«مجلس السيادة»، وزير الداخلية الفريق شرطة حسان محيي الدين، وعيَّن بدلاً منه اللواء شرطة م. خليل باشا سايرين أمرقيل، ووزير العدل محمد سعيد الحلو، وعين بدلاً منه معاوية عثمان محمد خير، ووزيرة الصناعة بتول عباس عوض، وعين بدلاً منها محاسن علي يعقوب، ووزير الشؤون الدينية عبد العاطي أحمد عباس وتعيين أسامة حسن محمد أحمد بديلاً عنه.

وفي المرسوم الخاص بحكام الولايات، قرَّر البرهان إقالة والي ولاية الجزيرة إسماعيل عوض الله العاقب، ووالي ولاية كسلاء خوجلي حمد عبد الله، ووالي الولاية الشمالية الباقر أحمد علي، ووالي ولاية غرب كردفان معتصم عبد السلام عوض عبد السلام، ووالي ولاية وسط دارفور سعد آدم بابكر، ووالي ولاية جنوب دارفور حامد محمد التجاني.

وعيَّن البرهان 4 حكام جدد لأربع ولايات، وهم: الطاهر إبراهيم الخير الحسن لولاية الجزيرة، ومحمد موسى عبد الرحمن يونس والياً لكسلا، وعابدين عوض الله محمد للولاية الشمالية، وعصام الدين هارون أحمد محمد والياً لغرب كردفان. ولم يعين البرهان ولاة لولايتين، هما جنوب دارفور، ووسط دارفور، اللتان تسيطر عليهما «قوات الدعم السريع.«

وكان البرهان أقال، في وقت سابق من الشهر الحالي، وزراء الطاقة والنفط، والتجارة والتموين، والنقل، والعمل، والثروة الحيوانية.

خسائر مفزعة

في غضون ذلك، قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث، (الأربعاء)، إنه «لا نهاية تلوح في الأفق للصراع الدائر في السودان منذ أكثر من 7 أشهر.«

ووصف غريفيث الخسائر في صفوف المدنيين بإقليم دارفور بأنها «مفزعة»، كما أشار إلى أن الخرطوم ما زالت تفتقر لإمكانية وصول المساعدات الإنسانية إليها. وأضاف: «القتال يجب أن ينتهي. وعلى جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها التي تعهَّدت بها في محادثات جدة.«

وعلى صعيد قريب، أقر اجتماع بين وفد من «قوى الحرية والتغيير» في السودان مع رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، تشكيل «لجنة مشتركة بين قوى الحرية والتغيير ولجنة وساطة جنوب السودان، للتواصل والمتابعة والتنسيق.«

البعثة المصرية

من جهة ثانية، أعطت «قوات الدعم السريع» تطمينات بشأن عمل البعثة المصرية المكلفة الرصد المائي على نهر النيل الأبيض، مؤكدةً حرصها الشديد على أمن وسلامة خزان سد جبل أولياء، وتوفير جميع الضمانات والتسهيلات لعودة الفرق الفنية والهندسية العاملة والبعثة المصرية لمباشرة أعمالها في عمليات الرصد المائي على نهر النيل الأبيض.

وسيطرت «قوات الدعم» مطلع الأسبوع الحالي على القاعدة الجوية العسكرية التابعة للجيش السوداني بمنطقة جبل أولياء (44 كيلومتراً من العاصمة الخرطوم)، وذلك بعد مواجهات عنيفة مع الجيش السوداني استمرت لعدة أيام، وبالتالي فرضت سيطرتها على الخزان.

وتبادل طرفا القتال في السودان (الجيش و«الدعم السريع») الاتهامات بتدمير جزء من السد الخاص بمرور الملاحة النهرية، دون أن يتعرض جسم السد لأي أضرار جسيمة.

وقالت في بيان إن ضمان سلامة خزان جبل أولياء والسماح بدخول المهندسين الفنيين يأتيان في سلم أولوياتها والتزاماتها بجميع الاتفاقيات الإقليمية والدولية الموقَّعة مع الأشقاء في مصر.

وأضافت: «نؤمن بشكل قاطع بضرورة التنسيق مع مصر للاستفادة من المياه، وسلامة الخزانات في مواقع سيطرتنا لفائدة شعبينا من الموارد المائية». وأكدت احترامها «للعلاقات الأخوية والتاريخية والمصالح المشتركة التي تربط السودان بشعوب المنطقة، لا سيما دول الجوار ومصر، في مساندة الشعب السوداني بهذه الظروف الصعبة التي يواجهها».